الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

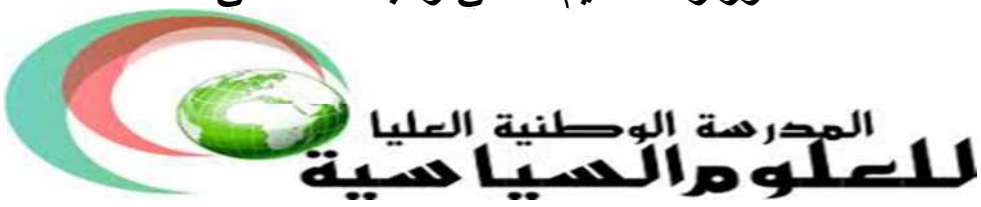

قسم الدراسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

الدفعة السابعة

البعد الطائفي في الحرب الأهلية اليمنية لما بعد الحراك العربي لسنة 2011

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

إعداد الطالب :

إبراهيم لغريب

إشراف الاستاذ:

د/ علي لراري

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
سليم شيخاوي	دكتــور	رئيســــــــا
علي لراري	دكتــور	مشرفا ومقررا
سارة اخلف	دكتــورة	مناقشـــــــا

السنة الدراسية:

2017/2016

شكر وعرفان

اشكر الله الذي وفقني لاتمام هذا العمل المتواضع

وأتقدم بشكري لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب او بعيد و أخص بالذكر أستاذي المحترم الدكتور علي لراري الذي لم يبخل علي بالنصائح والتوجيهات والتي أفادتني كثيرا.

وأتقدم بالشكر الى كل أسرة المدرسة وأخص بالذكر أساتذتي الذين درسوني للوصول الى هذه المرحلة.

إبراهيم لغريب

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوع البعد الطائفي للحرب الأهلية اليمنية لما بعد الحراك العربي لسنة 2011.

هناك العديد من القراءات والتحليلات لما يجري في اليمن، وهذا راجع لإختلاف الأبعاد التحليلية، التي من بينها البعد الطائفي، الذي يعد الأكثر تداولا، ويختزل هذا البعد الصراع في كونه صراع شيعة/ سنة، طرفاه إيران والسعودية ، الداعمتان لفرقاء الداخل.

كان للقوى الإقليمية (إيران/ السعودية) دور كبير في تأزيم وتأجيج الصراع داخل اليمن، ففي إطار التنافس الجيوسياسي بين طهران والرياض لأجل الهيمنة الإقليمية وإفتكاك مركز القوة الأول في المنطقة.هذا الصراع كان وراء توظيف الورقة الطائفية وفقا لمصالح الطرفين.

إن العامل الطائفي فيما يجري في اليمن هو عامل مؤجج، تقف وراءه أنظمة تسعى إلى تعزيز مصالح سياسية داخلية وخارجية.

تزامنا مع وجود صراعات داخلية في اليمن لأسباب سياسية، أمنية، إجتماعية وإقتصادية. وعلى إعتبار اليمن ميدان تنافس شديد بين قوى النفوذ والهيمنة وساحة للصراع الإقليمي والدولي. فإن للتحالفات دور في إبراز البعد الطائفي، نقصد بالتحالفات التحالف العربي والسلطة الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ضد الإنقلابيين ممثلين في الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح والحوثيين وحليفتهم إيران .

ليبقى البعد الطائفي في الحرب الأهلية اليمنية الجارية هو شكل من أشكال الصراع ، الذي وظف لبلوغ هدف الصراع الأول وهو النفوذ والهيمنة والمصالح في منطقة الخليج العربي.

Synthèse de L'Etude.

Cette Etude aborde le Sujet des visées dissimulées derrière les sectes dans le cadre de la guerre civile yemenite suite et après le manœuvre arabe durant l'année 2011.

Il existe plusieurs versions et analyses en ce qui concerne le déroulement des faits et événements au Yemen. Ceci est du à la discordance des points de vue analytiques parmi les quels les sectes.

Ceci était le plus médiatisé, se résumant dans le conflit entre chiites et sunnites. Les parties sont l'Arabie saoudite et l'Iran, chacune d'elle supportant et consolidant les deux parties en conflit au Yemen.

Les forces régionales (Iran et Arabie Saoudite ont un rôle important dans l'accroissement de la crise son évolution voire même les manœuvres de l'attisen à l'intérieur du Yemen.

En effet et dans le cadre des démarche .concurrentielles sur le plan géo-politique entre Teheran et Riadh en vue d'avoir la mainmise dans la région du moyen orient et prendre les rênes le centre prépondérant de la force et du pouvoir dans la région.

En conséquence, le conflit actuel au sein du yemen a pour cause l'utilisation du facteur sectaire Selon les intérêts des deux parties en effet, le facteur sectaire dans le déroulement des faits et événements au yemen est sciemment provoqué et attisé par des Régimes qui œuvrent à imposer et consolider ses intérêts politiques intérieurs et extérieurs.

Simultanément avec l'existence de conflits intérieurs au Yemen dus à des causes politiques. Sécuritaires, Sociales et économiques et en considération que le Yemen est un domaine de concurrence intense entre les forces d'influence et de domination et aussi un terrain de lutte Régional et international.

Il est donc évident que les différents cercles alliés utilisent le facteur sectaire à leur profit et intérêts.

Précisément on veut dire par cercles alliés: L'alliance Arabe avec le pouvoir légitime eu place, sous la direction de, l'Arabie saoudite contre les insurgés représentés par le président déchus Ali abdallâh Salah d'une part et d'autre part les houthis avec leur allié l'Iran.

En conclusion, l'utilisation des sectes au cours de la guerre civile du Yemen n'est qu'un aspect parmi les autres aspects du conflit, crée et utilisé pour atteindre l'objectif du premier conflit principal, ceci est évidemment l'influence, la prédominance et lés intérêts dans la Région du Golfe Arabe.

The study short form

This study tackles " the sectarien Dimension " for the " Yemenit Civil war " after , the Upheaval against the regime in 2011.

There had been several readings and analyses for what is going on the field. But this conflict can just be abbreviated in " sheia and Sunna dual everlasting misunderstand, which is backed up by Iran and Saudi Arabia, for the waring parts.

Both of the two coutries have got the primordial effect in igniting the conflict in Yemen for geo-political privilidge between Tehran and Ryadh who should gain the Supermacy and leadership on the region.

The sectarien factor is the very element that stands vigourously behind all of this hectic running towards acheiving certian polilical agenda for some Regimes which seek to endorse their interests.

Chronically with two precedent existance of the inher coflict in yeman that is a diversity of political security, Social and economical factors.

The arabic Quallution has got a remarkable role in clearing up the sectarian Dimention.

Thus, this latter will still remain the main provocative element , for the hidden objectives which sum up in " the hegemony " and the leadership over the gulf region.

مقدمة

مقدمة

في ظل تفاقم الإضطرابات السياسية والأمنية التي صاحبت الحراك الشعبي الذي عرفته المنطقة العربية سنة 2011، والذي تبعه تحول بعض الدول العربية إلى مسرح للصراعات والحروب الأهلية التي يميزها الإستقطاب الطائفي.

ومما زاد الوضع تعقيدا هو عدم وجود توافق محلي وإقليمي ودولي وهو الأمر الذي يبعث على توقع سيناريو إنهيار الدولة القومية، خصوصا في تلك الدول التي تعاني ضعف الدولة المركزية على غرار اليمن.

شكلت اليمن ميدان تنافس مشتد بين قوى النفوذ والهيمنة ما جعل منها ساحة للصراع الإقليمي والدولي وقبل ذلك فإن اليمن عرفت صراعات ونزاعات داخلية، إختلفت وتنوعت بين السياسة، الإجتماعية، الجغرافية وصراعات المصالح والهيمنة، هذا ما يصعب من تفسير ما يحدث في اليمن وصهره في سياق ومعطى معين نتيجة لكثرة الفواعل وتعدد التحالفات.

يعتبر البعض أن الحرب القائمة في اليمن تمثل صراع سنة وشيعة فالمملكة العربية السعودية (السنية) تقود التحالف العربي مع السلطة الشرعية في اليمن ضد الإنقلابيين ممثلين في الرئيس المخلوع عبد الله صالح والحوثيين وحليفتهم الجمهورية الإسلامية الإيرانية (الشيعية)

أهداف الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة أحد أهم الأبعاد للحرب الأهلية اليمنية لما بعد الحراك العربي 2011، هاته الدراسة تبين أنه ورغم التعايش والتسامح الذي طبع العلاقات بين اليمنيين بمختلف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، فإن التسييس لهذه الهويات الدينية، خلف عديد المشاكل

على مختلف الأصعدة، سياسية، أمنية، إجتماعية وإقتصادية في الداخل ، ليزداد الأمر تعقيدا حال تدخل الفواعل الإقليمية والدولية.

ويمكننا القول بأن أهمية هذه الدراسة، هي دق ناقوس الخطر لخطورة أمر تسييس الهويات الدينية الجزئية هذا في ظل عدم إهتمام الدراسات في الوطن العربي بهذا النوع من الدراسات.

باعتبار أن تسيس الهويات الدينية الجزئية (الطائفية) أمر مختلف من بلاد لأخرى، فلكل حالة درجة حضور البعد الطائفي فيها، ومنه يمكننا القول بأن الهدف من دراستنا هذه، هو معرفة خصوصية الحالة اليمنية، التي تختلف عن حالات كتلك التي في المشرق العربي، ومنه فهم الدور الذي لعبته الطائفية في الحرب في اليمن وتداعيات ذلك.

أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيار هذا الموضوع للدراسة، كانت وراءه ، جملة من المبررات الموضوعية والذاتية:

المبررات الموضوعية:

- كثرة الحديث عن الطائفية في ظل الدولة الحديثة، خاصة تلك التي تعرف تنوعا طائفيا ومذهبيا.
- إشتداد هذه الظاهرة في الوطن العربي و(الإسلامي بصورة محدودة) في العقدين الآخرين.
- الصراعات الطائفية التي تشهدها دول عربية بين السنة والشيعة

المبررات الذاتية:

- إرتباط موضوع الدراسة بمجال تخصصي وهو إدارة النزاعات الدولية .

- الرغبة في معالجة هذا الموضوع غير المهتم بدراسته كثيرا.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

- **الفصل الأول:** وكان في شكل الإطار المفاهيمي للدراسة، تطرقنا فيه إلى مفهوم الطائفية وكذا التفريق بين هذا المفهوم وبعض المصطلحات المتداخلة معه، وتطرقنا فيه أيضا إلى تعريفات لبعض مصطلحات الظاهرة النزاعية والتي من بينها الحرب الأهلية، المصطلح الذي تبنيناه في دراستنا، إضافة إلى تعريف الصراع الطائفي وما له صلة به.
- **الفصل الثاني:** ركزنا فيه على دور البيئة اليمنية الداخلية في الحرب الأهلية الجارية، عبر التطرق إلى مختلف العوامل السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية وأثرها في نشوب الحرب وإستمرارها.
- **الفصل الثالث:** عالجنا فيه دور الفواعل الخارجية في الحرب الأهلية اليمنية الجارية، هذه الفواعل التي ميزنا بينها، من خلال طرح الفواعل الإقليمية ممثلة في إيران والسعودية ودور كل واحدة منهما في الحرب اليمنية بالإضافة إلى الفواعل الإقليمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وهيئة الأمم المتحدة.

أدبيات الدراسة:

إستندنا في دراستنا هذه على بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع.

1- توبي ماثيسن: كتاب الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث، الصادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ترجمة أمين الأيوبي، هذا المؤلف الذي تناول عدة نقاط مهمة.

منها تسييس النزعة الطائفية من قبل دول الخليج من بينها السعودية تزامنا مع تفاقم التحديات السياسية في مطلع العام 2011 بدلا من إجراء إصلاحات سياسية.

وإختزال المملكة العربية السعودية وإيران إلى دولتين الأولى سنية والثانية شيعية تتنافسان على النفوذ في أوساطها بين الطائفتين في المنطقة كلها، بالرغم من أن كلاهما تستخدمان الدين لأهدافهما الخاصة.

2- محمد سالم الكواز: العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011، أفدنا من هذا المرجع، الذي شخص لنا العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية إلى غاية بداية الحراك العربي، الذي عرفته بعض البلدان العربية.

المشكلة البحثية

رغم تعدد الفواعل والعوامل في حالة الحرب الأهلية اليمنية الجارية ، وعلى إعتبار أبعادها العديدة ، فإنه يبقى البعد الطائفي واحد من الأبعاد التحليلية لها .

كيف يتجلى البعد الطائفي في الحرب الأهلية اليمنية لما بعد الحراك العربي لسنة 2011 ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي إنعكاسات صعود الطائفية على الإستقرار في اليمن؟

2- كيف ساهمت القوى الخارجية في الإستقطاب الطائفي في اليمن؟

الفرضيات:

1- الحرب اليمنية لمرحلة ما بعد الحراك العربي لسنة 2011 جاءت للمطالبة بإصلاح الدولة.

2- نتج عن تمدد الحرب اليمنية توظيف للبعد الطائفي ليصبح الصراع صراع سنة/ شيعة.

المقاربات المنهجية:

إعتمدنا في دراستنا هذه المناهج والمقاربات الآتية:

منهج دراسة حالة: وذلك من خلال دراسة حالة اليمن عن طريق المنهج الوصفي ، بجمع المعلومات والبيانات حول طبيعة النظام السياسي اليمني، وكذلك التركيبة الإجتماعية لليمن.

المقاربة التاريخية: التي بفضلها وعبر المعلومات عن مختلف الأحداث والحقائق الماضية، وبعد فحصها وتحليلها ونقدها، نتمكن من فهم أحداث الماضي ويسهل علينا تفسير الأحداث الجارية.

وهذا ما وظفناه لفهم علاقة النظام السياسي اليمني بمختلف الأنساق الإجتماعية وكذا الهويات الدينية الطائفية عبر مراحل تاريخية مختلفة.

النظرية البنائية :كنظرية في تفسير العلاقات الدولية ، تقوم على مفهومين هما : البنية والفاعل والتفاعل الحاصل بينهما . والمقصود بالبنية تلك القيم والأفكار والهويات المشتركة وأما الفاعلون فهم الوحدات التي تتفاعل فيما بينها ومع البنى الإجتماعية كمؤثر ومتأثر .

الصعوبات المتعلقة بموضوع الدراسة:

إعترضتنا جملة من الصعوبات خلال مراحل إعدادنا لهذه الدراسة أهمها:

- ندرة الدراسات في موضوع الطائفية بالوطن العربي.
- إرتباط معظم الدراسات على قلتها بحالات معينة وتفسير موضوع الطائفية إستنادا على تلك الحالة.
- الذاتية التي تظهر من طرف الكتّاب في موضوع الطائفية، بسبب الإنتماء لطائفة معينة، والنتيجة العاطفة هي من تتحكم ولا حديث عن الموضوعية.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

إن معالجة ودراسة الحرب الأهلية اليمنية الحالية عبر البحث عن تأثير العامل الطائفي فيها وتقصي إنعكاسات ذلك على الأوضاع في اليمن، يستدعي عرضا – ولو موجزا– للإطار المفاهيمي لظاهرة الطائفية، التي أصبحت من المواضيع المهتم بها في الشأن السياسي الدولي، مالفت عناية العديد من الباحثين ودفعهم للإهتمام به كموضوع جدير بالتعمق فيه، نظرا لكون هذه الظاهرة تعرف صعودا و بشكل ملفت للإنتباه في مرحلة مابعد الحرب الباردة، وكذلك لإنعكاساتها السلبية على مختلف الصعد،(سياسيا، إقتصاديا وأمنيا)، وما ينجر عن كل ذلك من تداعيات إنسانية ، وهذا لكون ضحايا الطائفية كثر.

إن إدراج الجانب المفاهيمي لظاهرة الطائفية يعد أساسيا لطبيعة الدراسة، ليسهل الفهم والإستيعاب ومن ثمة إدراك المسألة الطائفية في اليمن.

وسنحاول في هذا الفصل:

- تقـــــديم بـــعض التـــــعاريف لمفهوم الطائفية وتعاريف للمفاهيم القريبة منها دلاليا (الإثنية، الأقلية ، المذهبية) ومحاولة التفريق بين هذه المصطلحات ومصطلح الطائفية.
- تقديم تعاريف للنزاع والمفاهيم ذات الصلة كالتوتر ، الأزمة، الحرب والحرب الأهلية ومحاولة التفريق بينها وبين النزاع، بالإضافة إلى تعريف الصراع الطائفي وعرض خصائصه والأسباب التي تدفع إليه وكذا العوامل التي تقف وراء تناميه بشكل جلي في العقود الأخيرة .

المبحث الأول: مفهـــوم الطـــائفـــية

يعتبر مفهوم الطائفية من المفاهيم المتداولة في أدبيات العلوم السياسية وبصورة أدق في مجال النظم السياسية، التي ترى فيه مؤشرا من بين المؤشرات التي تتهدد إستقرار الدولة، لذا وجب دراسة هذا المفهوم لفهم دلالاته ومن ثمة التمييز بينه وبين جملة المفاهيم المشابهة له في الدلالة والمعنى.

المطلب الأول: تعـــريف الطائـــفية

قبل عرض تعاريف لمفهوم الطائفية، نبدأ بتعريف الطائفة التي هي مصدر إشتقت منه.

- تعريف الطائفة لغة: " **الطائفة من الشيء: القطعة منه، يقال طائفة من الناس، أي جماعة من الناس أو فرقة من الناس، فالبناء اللفظي يحمل معنى الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه، بل يتحرك في إطاره وربما في صالحه**"[1].
- التعريف الإصطلاحي للطائفة : لمصطلح الطائفة العديد من التعاريف المختلفة، فالتعاريف المقدمة من قبل العرب تختلف عن تلك الصادرة عن نظرائهم الغربيين، ومن بينها مايلي:

" **الطائفة هي مجموعة فرعية من نظام معتقد ديني أو فلسفي، عادة تكون فرع من جماعة دينية أكبر كالمسيحية، فنقول الطائفة البروتستانتية والطائفة الكاثوليكية** ".

" **الطائفة هي مجموعة من البشر تتخذ منهج أو مذهب أو دين يميزها عن بقية الجماعات الأخرى** "

1– كاظم شبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة (بيروت: دار التنوير للتوزيع والنشر، 2011) ، ص .51.

والطائفة هي جماعة معينة تشكل جزء من أتباع الدين، تتميز بأن لها أفكار وتصورات وقيم ثابتة.[1]

وتعرف دائرة المعارف البريطانية britannica Encyclopedia الطائفة بأنها جزء من جماعة دينية كبرى، يشترك أعضائها في إعتناق معتقدات غير تلك التي تتبعها الجماعة الدينية الأم[2].

وحسب الباحث كاظم شبيب فان تعريفات الغربيين للطائفة هي نتيجة لتلك الإجتهادات الحاصلة في الدين المسيحي، وما أفرزته من تحويل في المجتمعات الغربية،التي تظهر في شكل جماعات خاصة تعيش في إنعزال رئيسي للمتدينين في المجتمع، ويطلق عليها تسمية الطائفة الدينية، والتي تعني فرقة دينية يكون ولاؤها لزعيم أو تعاليم محدثة أو طقوس غير معتادة[3]

تشتمل هذه التعاريف على إختلافها العناصر الآتية:

- الطائفة هي مجموعة من الناس لهم معتقدات وقيم وطقوس دينية مشتركة مغايرة عن تلك الموجودة لدى مجموعات أخرى.
- لا يقتصر وجود الطائفة في دين واحد، بل كل الأديان بها طوائف.
- الطائفة غير محصورة في عدد، فقد تكون قليلة العدد كما يمكن أن تكون كثيرة العدد.

ومنه ومما سبق نقدم هذا التعريف الشامل لمفهوم الطائفة:

[1] شبيب، مرجع سابق ، ص.71

[2] The Encyclopedia Britannica. Vol.19(usa : Encyclopedia Britannica,Inc.2012) " sect" ,P.347

[3] شبيب، مرجع سابق ، ص.71

" الطائفة هي شريحة إجتماعية غير محدودة بحدود جغرافية، يشترك أفرادها بالإيمان بعقيدة أو مذهب تابع للدين الأم، والذي يشكل المظلة الجامعة لجميع المذاهب والطوائف النابعة منه، وهناك إختلاف في ممارسة التدين"[1].

تعريف الطائفية:

الطائفية مشتقة من لفظ طائفة... وهذا الإشتقاق لا يعني إضفاء مسحة سياسية على طائفة معينة أو إتهام جماعة ما بما هو معيب وقبيح ولكن هو توصيف وتأكيد على إرتباط طبيعي لأفراد جماعة ما، ضمن دائرة مشتركة كالدين أو المذهب، فكل إنسان هو طائفي من حيث الإجتماع الإنساني أو الديني أو المذهبي[2].

تعد الطائفية من المصطلحات المتداولة لدى المفكرين العرب، الذين يختلفون في وجهات نظرهم لهذه الظاهرة، وهذا ما نتج عنه رؤى متباينة حول هذا المفهوم تراوحت بين الإتجاه السلبي والإتجاه الإيجابي.

- الإتجاه السلبي: تعبر عنه تعريفات بعض المفكرين، الذين يرون في الطائفية أمرا سلبيا ومن هم:

- تعريف الموسوعة السياسية: الطائفية هي نظام سياسي إجتماعي، يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة،

[1] شبيب، مرجع سابق ، ص. 75.

[2] نفس المرجع ، ص .53

ولا شك أنه كيان ضعيف مكون من مجتمع تحكمه الإنقسامات العمودية التي تهدد وحدة المجتمع وتماسكه[1].

- تعريف سعيد السامرائي: " **الطائفية هي التنشئة التي تقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الآخر، كشعور الشيعي بالضغينة تجاه السني والعكس ، وهذا كله نتيجة الشحن الطائفي**[2]
- تعريف عزمي بشارة: الطائفية هي ظاهرة حديثة أبعد ما تكون عن خدمة مصالح الأمة، بل كل سعيها وهمها ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفرادها، ومن عواقبها تهميش المصالح الوطنية والقومية[3].
- تعريف حسين درويش العادلي: " **تسييس الإنتماء الطائفي للمواطن... والطائفية بذلك تعمل على إقصاء المواطنة كرابطة عضوية وحيدة للدولة وإستبدالها بالرابطة الطائفية في أصل إنشاء الحياة السياسية وفي تكوين الدولة وفي إقامة هياكلها وتنظيم شؤونها ومصالح مجتمعها** "[4]
- تعريف زياد حافظ: الطائفية من أشكال التحزب، غالبا ما تتناقض مع الديمقراطية وهي شمولية في جوهرها، كونها لا تمثل كافة المواطنين وتحد من الرغبة في الإستقلالية

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة سياسية، ج.3 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات، 1986) ص .768

[2] سمير السمرائي، الطائفية في العراق (لندن : مؤسسة الفجر، 1993)، ص. 43.

[3] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطائفية خطر يحدق ببناء الثورات العربية للديمقراطية، ندوة علمية بعنوان الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها، الدوحة قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 28 جانفي 2012، ص .10.

[4] حسين درويش العادلي، الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية -http://www.aldiyarlondon.com/2012-08-09-12-38-36/4125-2012-03-19-23-27-07تاريخ التصفح : 2017/03/18 .

وكذلك فهي تنشر الخوف وتعمق العنصرية حيث تسود النظرة السيئة لطرف عن الطرف الآخر المختلف عنه[1]

الإتجاه الإيجابي: ينطلق أساسا من إعتبار الطائفية ظاهرة صحية في المجتمعات، إلا أن تأثير مفاهيم أخرى فيها جعلها تفقد مزاياها، ومن أهم التعاريف الواردة في هذا الإتجاه:

- تعريف لطف الله عبد العظيم خوجة: " **الطائفية مصطلح لا يدل على عدوان ولا قتال، وإنما تعصب في الإنتماء إلى الطائفة، يحمل على إستحسان مذهبها، وذم مذاهب الآخرين، وهذا موجود في كل من إنتمى إلى فريق أو طائفة أو مذهب، هو معجب بمذهبه، منتقص لمذهب غيره ولو لم يكن كذلك، ما فضل وإختار طائفته على غيرها ، ولا يلزم من طائفيته أن يتعدى على غيره** "[2]
- تعريف طه جابر العلواني: مفهوم الطائفية يرمز إلى الأقلية المتحركة في إطار الكل، وقد ظل هذا المفهوم رمزا للكيانات المتعددة والمختلفة في خصائصها إلى أن صار يستعمل للدلالة عن إشكالية كبرى حين ألصقت به مفاهيم أبعدته عن حقيقته الطبيعية[3]، ومما يفهم من هذا التعريف هو تأكيد صاحبه على سلامة المفهوم في الأصل وبعده عن السلبية دلاليا.

1 Zaid Hafez. "La rente et le confessionnalisme an Liban" Confluences méditerranné , n=70. [1] mars) 2009,p.100.

[2] لطف الله عبد العظيم خوجة، الشيعة وسلاح الطائفية http://www.saaid.net/Doat/khojah/129.htm تاريخ التصفح : 2017/03/04

[3] طه العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات، مكتبة الشروق، 2004، ص.36

- تعريف شاربل نحاس: على الرغم من الطائفية السياسية لها آثار سلبية في الواقع إلا أنها تعتبر شكلا من أشكال التنظيم السياسي للأنساق المجتمعية، حيث يأخذ في الحسبان عند تنظيم أجهزة الدولة مراعاة الإرث التاريخي والديني[1].
- تعريف عقل عقل: الطائفية السياسية تعد من بين المكونات الأساسية والفعالة في النظم السياسية والإجتماعية، فهي بمثابة الضامن للتوازن السياسي داخل المجتمعات المتعددة الطوائف[2]

من هذه التعاريف المتنوعة والمختلفة، نظرا لتباين رؤى مقدميها، يتضح لنا أن الطائفية لها شق إيجابي كونها في الأصل ظاهرة صحية وإيجابية، حيث تعبر عن حرية الإنتساب لطائفة ما والترويج لها والدفاع عنها دون إلحاق الضرر بالآخرين، فالإنتساب إلى الطائفة لا يجعل المنتسب لها طائفيا.

أما عن الشق السلبي للطائفية، فتعبر عنه سلبية هذه الظاهرة، التي تبرز في صورة التعصب الشديد للطائفية وكذلك فيما تخلفه من خسائر في الممتلكات والأرواح.

ومنه نقدم هذا التعريف الإجرائي:

الطائفية ظاهرة تنشأ في ظروف تاريخية، وتبرز لأسباب ثقافية وإجتماعية وإقتصادية، هدفها تحقيق مكاسب سياسية، وبالرغم من أنه ليس هناك طائفة واحدة، بل طائفيات لكل واحدة خصوصيتها، فإن كل الطائفيات تشترك في كونها إستغلال جماعة ما الإنتساب لطائفة ما في شحن وتعبئة المنتسبين لها لأعراض سياسية.

[1] Charbel Nahas .le confessionnalisme au liban. De fonctionnement discursif et ideologique vers une position du probléme. Ecole des hautes études en science sociales.1980.p13

[2] عقل عقل، العدالة الدستورية والمجتمع التعددي، المجلد الرابع ، المجلس الدستوري، لبنان 2009- 2010، ص 563.

المطلب الثاني: علاقة الطائفية ببعض المفاهيم ذات الصلة

يعد مفهوم الطائفية من المفاهيم التي تستعمل مفاهيم أخرى للدلالة عليه، وهذا مرده التداخل الحاصل بينه وبين مفاهيم ذات الصلة به كالإثنية والأقلية والمذهبية.

الأثنية:

يرجع الأصل اللغوي لمصطلح الإثنية Ethnicity إلى ETHNOS وهو لفظ يوناني.

كما يشير مصطلح Ethnicum، وهو لفظ لاتيني للإشارة لغير المسيحيين أو اليهود[1].

والإثنية: " **هي الإنتماء إلى جماعة أثنية، فهي مسألة تماه مع أناس يراهم المرء مماثلين له بالدرجة الأولى وهي مسألة ذاتية ... إن أكثر السمات بداهة هي السمات الثقافية – الدين واللغة**"

كما تمتاز بجملة من العناصر الثقافية كاللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، وهذا راجع إلى الإكتساب من البيئة التي يعيش فيها الفرد[2] .

وقد ذهب الدكتور أحمد وهبان إلى أن الجماعة الإثنية هي : " **تجمع بشري يشترك أفرادها في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة الدين أو اللغة أو التاريخ)**[3].

ومنه ومن خلال هذه التعاريف، نستخلص أن هناك تداخلا جزئيا بين الإثنية والطائفية وهو راجع لكونه الإثنية تميزها بعض العناصر الثقافية والتي من ضمنها عنصر الدين ، وكذلك لا نغفل التوظيف السياسي للإثنية.

1 عبد الغاني دندان، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، المنظم من طرف قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 28 أفريل 2010، ص 2 .

2 سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري- قسنطينة- كلية الحقوق، 2010)، ص.12 .

3 أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص. 68.

الأقلية: هي مجموعة من الناس تتميز عن المجموعة الأم، بالإختلاف معها في بعض السمات، ومن أبرز مظاهر هذا الإختلاف اللغة والدين والممارسات الثقافية.

وتصنف الأقلية من بين التكوين الإجتماعي الكبير للدولة من خلال تميزها لغويا أو دينيا، ولها مدلولات سياسية أكثر من أي مدلول آخر وهو ما يذهب إليه عبد الوهاب الكيالي في الموسوعة السياسية، أما الإنسكلوبيديا الأمريكية فإنها تذهب إلى أبعد من ذلك عندما لا تحدد مفهوم الأقلية على أساس الجماعة الأثنية، وإنما لتصنيفات أخرى على أساس الفئات الإجتماعية التي تشعر بالمعاملة غير العادلة في إطار المجتمع الواسع[1].

ومما سبق يمكننا القول بأن الأقلية من المصطلحات ذات الصلة بمصطلح الطائفية، لكون الأقلية قد تكون أقلية دينية أو مذهبية أو طائفية وكذلك لأنها تشارك مع الطائفية فيما يظهر من توظيف سياسي، خصوصا إستغلال إحساسها بسوء المعاملة واللاعدالة في إطار المجتمع الكلي.

المذهبية:

كثيرا ما يستعمل مصطلح المذهبية مكان مصطلح الطائفية من قبل من يعتبرونهما يؤديان نفس المعنى والدلالة.

قبل تعريف المذهبية، نعرف المذهب

المذهب لغة: مصدر ميمي من ذهب، ويعني طريقة، قصد، رأي، وجهة نظر[2].

1 ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،2009، ص.73.

2 أنظر تعريف " مذهب " في معجم المعالي الجامع. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ / تاريخ التصفح : 2017/03/18

وعرف المناوي: " **المذهب لغة محل الذهاب وزمانه والمصدر والاعتقاد والطريقة المتسعة ثم إستعمل فيها يصار إليه من الأحكام** "[1]

وقال الجرجاني: المذهب منسوب إلى المجتهد[2].

أما المذهب اصطلاحا: فهو ما يصح فيه الإجتهاد خاصة، وهو الإتجاه الذي سار عليه كل إمام من أئمة الإجتهاد في إستنباطهم للأحكام إعتمادا على الرأي أو النصوص أو عليهما معا.

وقد كانت عديد المذاهب الفقهية بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم إلا أن المذهب الحنفي، المذهب المالكي، المذهب الشافعي ، المذهب الحنبلي الأربعة المشهورة هي الأكثر إنتشارا وإتباعا في البلدان الإسلامية[3].

وجاء أيضا بمعنى العمل الفكري الذي أساسه الإستناد على دليل شرعي من الكتاب والسنة أو الإجماع أو القياس أو غيرها من جملة الأدلة المؤسسة على قواعد وأصول أقرها الفقهاء في مسائل تتعلق بالعبادات والمعاملات[4].

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن المذهبية إتباع مذهب من المذاهب الفقهية، التي اختلف أعلامها في مسائل فرعية وليس مسائل أساسية كالإعتقاد.

---

[1] المناوي محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف(تحقيق:محمد رضوان)، دار الفكر المعاصر بيروت، ط1، 1989،ص.646.

[2] الجرجاني علي بن محمد بن علي، التعريفات(تحقيق: إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985،ص 141.

[3] المذاهب الفقهية مفهومها ونشأتها . https://www.alislah.ma/ آراء-وتحليلات/دراسات-وأبحاث/المذاهب-الفقهية-مفهومها-ونشأتها تاريخ التصفح: 2017/03/18.

[4] وطفة علي أسعد، التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص.31 .

وإذا ما قورنت المذهبية بالطائفية فإنه يمكننا القول أن المذهبية هي اختلاف في أمور فرعية في الدين بينما الطائفية هي اختلاف في أصول الدين (العقيدة)، ومنه فالمذهبية " **ليست إلا الصورة المصغرة للطائفية، وما هي إلا إنشقاق داخل الإنشقاق**"[1] . وعلى هذا الأساس نقول أن الطائفية أشمل وأوسع من المذهبية، كون هذه الأخيرة ترمز إلى الإختلاف داخل الطائفة، مع الإقرار بأن كل من الطائفية والمذهبية قد تم توظيفهما لأغراض سياسية في محطات من التاريخ الإنساني.

وللإشارة فإن المذهبية لا تعني بالأساس أن يلتزم المنتسب إلى مذهب ما بالإنتماء له، بل تكون إذا ناصب منتسب لمذهب ما العداء لمنتسب إلى مذهب أخر.

[1] أحمد شوقي بنيوب وآخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013 ص .10.

المبحث الثاني: مفهوم الصراع الطائفي

إن طبيعة موضوع دراستنا تستوجب علينا الوقوف على بعض المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بالظاهرة النزاعية في العلاقات الدولية، وهذا قصد التدقيق في كل مفهوم، حيث يلحظ إستخدام المصطلح الواحد بمدلولات مختلفة، فهناك من يستعمل لوصف ظاهرة نزاعية معنية، مصطلح " نزاع" بينما آخرون يصفونها ب " التوتر" وغيرهم ب " الأزمة " وهناك من يصفها ب " الحرب" أو " الحرب الأهلية".

لهذا سنطرح مجموعة من التعاريف لكل من المصطلحات التي ذكرناها أعلاه، والتي قدمها باحثون ومختصون في مجال دراسة النزاعات الدولية.

كما سنتطرق إلى مفهوم الصراع الطائفي والدوافع إليه

المطلب الأول: تعريف النزاع وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

تعريف النزاع:

يعرف الباحث الإجتماعي لويس كوسر lewis A.coser النزاع بأنه " **صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو إدعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر**"[1].

من هذا التعريف نلخص إلى أن النزاع هو صراع بين طرفين أو أكثر يسعى كل طرف إلى تحقيق مصلحته التي لا تعني فقط الفوز، بل قد تكون في تجنب أكبر الأضرار كما قد تكون بالقضاء على الطرف الأخر.

[1] حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات) ، ط1، لبنان:الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 ص 11.

ويعرف ريمون آرون النزاع بأنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الأهداف أو الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة[1].

ويفهم من هذا التعريف أن منشأ النزاع هو التضاد بين المصالح.

أما بول ويهر فقد قام بوضع مجموعة من الإفتراضات المركزية والتي من خلالها خلص إلى تعريف النزاع حيث يرى ما يلي:

1/ النزاع ظاهرة فطرية وغريزية في الإنسان.

2/ النزاع وظيفة سلبية في النظم الإجتماعية .

3/ النزاع هو حتمية لابد منها من أجل ضمان مصالح الدول المتضاربة، في ظل ظروف الفوضى الدولية.

4/ هو نتيجة لسو الإدراك، وسوء التقدير وضعف الإتصال.

5/ هو عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات[2].

ومن خلال هذه الإفتراضات نخلص إلى أن النزاع ارتبط بالإنسان وغريزته وطبيعته وظروفه وتصوراته لمصالحه.

ويصنف مارسيل ميرل النزاع في ثلاثة أنماط :

1/ محاولة الحصول على الإستقلال.

2/ الرغبة في السيطرة على الحيز.

3/ محاولة الإستيلاء على السلطة من أجل فرض الإرادة على الخصوم.

---

[1] دورتي جيمس/ بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ديسمبر 1985، ص .140 .

[2] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، موفم للنشر، 1992، ص. 95 .

وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والإنقلابات والتي يسميها ميرل الأزمات الإيديولوجية[1]. ويشير هذا التعريف إلى جملة الدوافع المسببة للنزاع داخل الدولة الواحدة.

وهناك من يعرف النزاع على أنه " الخلافات التي تكون بين الدول وأفراد القانون الدولي من غير الدول أطراف فيها. وهو أيضا الوضع الخطير الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين وتعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق الدبلوماسية وصار يهدد بلجوئهما أو إحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبها، والصراع ينبعث أساسا من نزاع رئيسي قد يكون بسبب الإقليم أو الحدود الشرعية أو الإيديولوجية أو النفوذ وغير ذلك[2].

ومما يلاحظ في هذا التعريف أن صاحبه أدرج في أطراف النزاع طرفا غير الدولة. المقصود هنا الجماعات المسلحة وحركات التمرد والانفصال هذه الجماعات التي تشكل طرفا فيما يسمى بالحروب اللاتماثلية حين تكون ضد دولة.

النزاع ومفاهيم الظاهرة النزاعية

كما سبق وأشرنا في بداية التقديم للمبحث. فإن عدم دقة بعض الباحثين الدراسيين في وصف الحالات النزاعية، ولتجنب الخلط بين المصطلحات المستعملة في ذلك، كان لزاما علينا التفريق بين النزاع والمصطلحات الأخرى كالتوتر– الأزمة– الحرب– الحرب الأهلية.

[1] مارسيل ميرل، سيوسيولوجيا، العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1، القاهرة، المستقبل العربي، 1986، ص ص 506، 507.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة النزاعات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، ص ص 17، 18 .

1- النزاع والتوتر:

حسب مرسيل ميرل فإن التوتر هو: مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة[1].

ويشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الإنتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، وهنا التوتر حالة سابقة على النزاع[2].

ويرى هولستي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف[3].

والتوتر ليس كالنزاع. لأن النزاع هو تعارض فعلي وصريح بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض[4].

ومن خلال ما سبق من تعاريف يمكننا القول بأن التوتر سابق للنزاع وسبب من أسبابه.

2- النزاع والأزمة:

تعرف الأزمة بأنها" وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع المفاجأة والخطر، قد يصل إلى درجة الحرب، فهي إذن نقطة تحول هامة في مسار أي نزاع، تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه أو التقليل من إمتيازات الآخر، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع يفهمه الآخر

[1] مرسيل ميرل، مرجع سابق، ص. 499 .

[2] حشاني فاطمة الزهراء" النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة"، مذكرة ماجيستر، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية)، 2008، ص .150.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية(دراسة نقدية وتحليلية)، الجزائر، دار هومة، 2003، ص .82.

[4] دورتي جيمس / بالتسغراف روبرت، مرجع سابق، ص ص. 140.141

على أنه تهديد مباشر لوجوده، فالأطراف المتنازعة تترجم سلوكات بعضها البعض بسلبية تعكس اللاثقة المتبادلة وموقف الأزمة هو الذي يؤكد هذه الحالة ويطورها، فالأزمة جزء من مسار النزاع، قد يدفع إلى الحروب وقد يعمق من حجم التضارب الموجود، وبالتالي يقلل من إحتمالات التقارب[1].

وتعرف أيضا بأنها " تحول فجائي في السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليه نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة إتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة[2].

ويعرفها آخر " حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانات، ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة[3].

ومن خلال التعاريف التي أوردناها للأزمة نستخلص جملة من خصائص الأزمة والمتمثلة في العناصر التالية: المفاجأة- التعقد والتشابك بين عناصر الأزمة مع مسبباتها والأطراف المؤثرة في حدوثها- شح ونقص المعلومات وعدم دقتها- تحدي ضيق الوقت المتاح لإدارتها أو الخروج منها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأزمات سابقة للحروب، ولكن لاتؤدي حتما إلى الحروب وهذا إذا ماتمت إدارة الأزمات بنجاح.

[1] عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، مطبعة سيكو، 2001، ص. 17 .

[2] عثمان فاروق السيد: التفاوض وإدارة الأزمات، ط1 مصر، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004، ص. 24.

[3] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص .19.

3- النزاع والحرب:

تعرف الحرب بأنها الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية، ويكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في هذا النزاع[1].

والحرب هي أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع، وتعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف[2].

ويعرف كلاوزفيتس الحرب بأنها: " عمل من أعمال العنف تهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا ... إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى[3].

وهناك بعض الباحثين ربطوا بين الحرب وعدد القتلى واعتبروا من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح[4].

وفي دراسة معنونة: "بمشروع الحرب" إعتبر ديفيد سنغر أن الحروب هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي بين أطراف النزاع، وتختلف مالا يقل عن ألف قتيل في العام[5].

ومن خلال هذه التعاريف نخلص إلى الحرب تختلف عن النزاع كونها تستوجب التصادم الفعلي المسلح بين أطراف النزاع.

---

[1] حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، دار هومة، 2008، ص .6.

[2] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص .295.

[3] فوللر ج .ف.س ، إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه) ترجمة أكرم الديري، بيروت، دار اليقضة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971ص ص .92-93 .

[4] ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق، ص. 295.

[5] محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص ص. 110-111

4- النزاع والحرب الأهلية:

تعرف الحرب الأهلية(civil war) بأنها " **صراع مسلح داخل دولة بين مجموعات منظمة، تهدف إلى السيطرة على السلطة المركزية أو في منطقة معينة، أو تهدف إلى إحداث تغيير في السلطة المركزية** "[1]

وتعرف أيضا: " **صراع مسلح بين مجموعات ذات ولاءات سياسية مختلفة داخل الدولة الواحدة لتأمين الرقعة وسعيا للنفوذ التي تتمتع به كل من هذه الفصائل المتحاربة** "[2]

وفي تعريف موجز فإن الحرب الأهلية: " **صراع بين جماعتين كلتيهما مواطنة في الدولة نفسها** "[3] ويطلق عليها أيضا الحروب الداخلية (Intra state wars) وليس هناك تعريف محدد للحرب الأهلية وذلك لعدم الدقة في إستعمال المصطلح والتي ترجع لعدم الموضوعية، حيث لكل رؤيته، كذلك نجد أن ما يطلق عليه البعض " حربا أهلية "، ويطلق عليه آخرون مصطلح " ثورة" أو " مقاومة " أو " حرب إبادة".

ومحاولة من بعض الدراسين الخروج من تعقيدات التنمية والتعريف، فقد وضعوا خصائص عامة للحرب الأهلية.

- بلوغ عدد ضحايا الصراع على الأقل ألفا ورفعه بعضهم إلى أن يبلغ ألفا كل سنة في الصراعات المزمنة.

[1] آدم بمبا، النزاعات الأهلية في إفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي (جنوب مملكة تايلاند: إدارة، الثقافة والنشر) 2008، ص. 9 .

[2] MARK Gersovitz and Norma Kriger. "The world bank Research Observer " What is a civil war ? A critical Review of ITS Definition and (ECONOMETRIC) consequences . vol.28.no.2 (Augest 2013) p.160.

[3] أدم بمبا، مرجع سابق، ص. 9.

- ألا يقل عدد الضحايا لدى أحد الفريقين عن مائة نفس أو ألا يقل معدل الخسائر البشرية لدى الفريق الأقوى (5%) وإلا إعتبر الصراع" حرب إبادة".
- وقوعها داخل الحدود الجغرافية المعروفة لدولة معترف بها عالميا.
- كون الحكومة النظامية طرفا أساسيا في النزاع.
- قيام حركة منظمة قادرة على تجنيد المواطنين، وشن هجوم مسلح.
- أن يكون محور الصراع الإستيلاء على الحكم، أو الإستئثار بجزء معين من الحكم داخل الحدود الجغرافية التي يدور فيها الصراع[1].

إضافة إلى جملة من الخصائص،حيث لا يغفل عن دور الأطراف الخارجية، فعنف الحرب الأهلية قد تغذيه أطراف خارجية بمساعدة أهليين فاعلين داخل الدولة التي تعيش الحرب[2].

وعليه فإن الحرب الأهلية تختلف عن النزاع في كونها لا تتم إلا بصورة واحدة هي الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة داخل الدولة الواحدة، حتى وإن تدخلت فواعل خارجية لدعم طرف من الأطراف، في حين أن النزاع يمكن أن يأخذ صورا عديدة (سياسية، إقتصادية ، ...) ويتعدى حدود الدولة الواحدة .

ويبقى السؤال مطروحا في حالة عدم بلوغ عدد القتلى في كل من الحرب والحرب الأهلية، هل ينفي ذلك عنهما الصفة؟

[1] أدم بمبا، مرجع سابق ، ص .11.

[2] MARK .OP.CIT .P160

المطلب الثاني: تعريف الصراع الطائفي ودوافعه

يعد الصراع الطائفي أحد أشكال الصراعات في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، فغالبا ما يكون هذا النوع من الصراعات داخل الدولة الواحدة، بين جماعات لها توجهاتها الدينية ، وتشتد خطورة هذا النوع من الصراعات وتهديده لأمن وإستقرار الدول التي بها تعدد ديني ومذهبي في تركيبتها المجتمعية.

تعريف الصراع الطائفي:

يعد الصراع الطائفي شكلا من أشكال الصراعات الداخلية في المجتمع، ويحدث نتيجة الصدام الذي يحصل بين المجموعات الدينية ذات العقائد المختلفة، وهذا لسبب تعارض أهدافها ومصالحها، وقد يصل إلى مرحلة العنف المسلح، مما ينجز عنه إنفلات أمني تكون عواقبه وخيمة على كيان الدولة ومصيرها[1].

ويعرفه محسن محمد صالح بأنه" **صراع أعمى ومدمر للجميع، وحتى تلك الأنظمة التي تلعب اللعبة الطائفية أو تسلك مسلكا طائفيا** "[2]

وكذلك نجد مصطلح العنف الطائفي يستعمل للدلالة عن الصراع الطائفي. و يعرف الباحث Charles Bellinger العنف الطائفي : هو ذلك العنف المشحون بالطائفية بين مجموعة من الطوائف

[1] السمراني، مرجع سابق، ص .12.

[2] محسن محمد صالح، الصراعات الطائفية والمذهبية .. رؤية تاريخية
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/ 2014/4/5/ الصراعات-الطائفية-والمذهبية-رؤية-تاريخية تارخ التصفح : 2017/03/18

المختلفة دينيا أو إعتقاديا داخل دولة ما أو مجتمع ما ، حيث يكون لعنصر الدين دورا جليا في العنف الطائفي[1].

وقد عرف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي العنف الطائفي بأنه: " **العنف الذي ينم على وجود مواجهة تماثلية بين فاعلين أو أكثر من الفواعل غير الحكومية التي تمثل مجموعات سكانية مختلفة**"[2].

إنقسم الإسلام إلى طوائف، أكبرها الطائفتين المشهورتين متمثلتين في الطائفة السنية والطائفة الشيعية، وبما أن هاتين الطائفتين متواجدتان بقوة في منطقة الشرق الأوسط التي تعيش صراعات، توترات وحروبا داخلية، فإن البعد الطائفي جلي في هذه الصراعات من خلال دعم وتمويل الطوائف من طرف فواعل وقوى سواء من تلك التي في الجوار أو تلك الإقليمية.

دوافع الصراع الطائفي:

أغلب الدراسات التي تناولت ظاهرة الصراع الطائفي، هي دراسات تناولت حالات منفصلة كنموذج الصراع الطائفي في العراق أو حالة لبنان ولذلك وحسب معرفتنا، وبعد إطلاعنا عن هذا الموضوع فإنه قد تبين لنا أنه لا توجد دراسات معمقة تناولت موضوع دوافع الصراع الطائفي.

فالباحث كاظم شبيب يرى بأن الصراعات الطائفية تنشب لأسباب ظرفية، قد تكون وراء الإشتعال ، الذي يمكن أن يكون مفتعلا، وتبقى هناك أسباب ثابتة تاريخية تمكن وراء عديد الصراعات الطائفية، كما هناك من الأسباب التي تلازم دول العالم الثالث دون العالم المتقدم[3].

---

[1] Charles K.Bellinger. The genealogy of violence : reflections on creation , freedom and evil (New York : Oxford University ,Press.2001) ,p .67.

[2] EKATRINA Stepanova." Trends in Armed Conflicts" , Sipri yearbook 2008 : Armaments ,Disarmaments and International Security(Oxford University Press,2008), p45

[3] شبيب، مرجع سابق، ص 83.

الصراع الطائفي وعلاقته بالتعدد الديني والطائفي في المجتمعات:

يعتبر الكثيرون أن التعدد الديني والطائفي في المجتمعات هو السبب الأول وراء نشوب صراعات طائفية داخل تلك المجتمعات، وهو الدافع إلى تنامي العدائية بين الطوائف، خصوصا التي عاشت ماضيا صراعيا.

وفي تعليق عن هذا الإعتقاد السائد يقول برهان غليون: " **أصبحنا ننظر للتعددية المذهبية ... على أنها علة من عللنا بدل أن تكون ثورة روحية وفكرية** ".[1]

كما يرى بعض الباحثين أن الصراعات الطائفية لم تكن نتيجة التعددية الطائفية والإختلافات الموروثة بينهما، فطبيعة البشر الإختلاف، لكن الإشكالية هي في غياب الدول الحاضنة لجميع الأنساق المجتمعية على اختلافها، فمهمة الدولة جعل الإنتماء والولاء للوطن هو الأساس.

وجاء في كتاب " المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات " لصاحبه برهان غليون الآتي:

" **إن النزاعات الطائفية، ومن ورائها غياب اللحمة والمشاعر الوطنية أو ضعفها لحساب العصبة الدينية أو المذهبية ... ليست نتيجة وجود هذه التعددية الدينية أو القبلية الموروثة عن تاريخ المجتمعات العربية، وإنما هو غياب الدولة التي تساوي بين جميع المواطنين، وتعاملهم كأعضاء رابطة سياسية واحدة... وتقدم لهم فرصة التعبير الأرقى عن هوياتهم كمواطنين تجمع بينهم رابطة وطنية واحدة، تؤكدها المشاركة العملية والفاعلة في القرارات التي تتعلق بحياتهم السياسية**"[2].

[1] برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1979)، ص. 11.

[2] نفس المرجع ، ص. 16.

ومن هذا نستخلص أن الربط بين الصراع الطائفي والتعدد الطائفي داخل المجتمع الواحد ليس في كل الحالات، بدليل وجود مجتمع يضم طوائف مختلفة دون أن يؤدي ذلك إلى صراع طائفي، وأبرز مثال على ذلك المجتمع العماني الذي صار مضربا للمثل في التسامح والتعايش.

إستغلال السياسي للطائفية لأجل الوصول للسلطة

يقول برهان غليون:" **الطائفية قد تكون إستراتيجية موازية تستخدمها بعض النخب السياسية في التنافس على السلطة، أم سياسة ممنهجة تتبعها سلطة معينة في سبيل تأمـــين قاعدة إجتماعية أو مذهبية لتعزيز مواقعها الإستراتيجية، وهي إستراتيجية عند بعض القوى للـــدفاع عن مصالح وإمتـــيازات ومـــكاسب إستثنائية**" [1*].

من هذا نفهم وجود بعض القوى السياسية التي تستغل الورقة الطائفية كوسيلة لتحقيق مصالح سياسية وهذا ما ينتهجه سياسيو لا أخلاق في السياسة، ومنه ليس هدفهم الترويج للطوائف ونشر قيمها.

ومن الدوافع المؤدية إلى نشوب الصراعات الطائفية نذكر مايلي:

- الموروث التاريخي: تشكل الموروثات التاريخية حلقات شديدة الإرتباط بمسارات المجتمعات، فنجد بعض الطوائف ترجع لوقائع تاريخية قديمة لتبرير خلافاتها الإجتماعية، الثقافية والسياسية، كقضية الخلافة بين السنة والشيعة.
- المصالح الضيقة لبعض الطوائف، ما يجعلها تستغل الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية.

[1] برهان غليون، مرجع سابق، ص .19.

- وجود أطراف أقليمية أو دولية مصلحتها إستمرار الصراع الطائفي من خلال تأجيجه بدعم الفرقاء في الداخل، ويعتبر المزيد من النفوذ هو هدف الأطراف الإقليمية والدولية.
- غياب ثقافات التعددية الفكرية والتوافق السياسي وكذا غياب ثقافة القبول بالآخر.
- غياب العدالة الإجتماعية والتوزيع العادل لموارد الدولة بين الطوائف، مما يجعل السياسة التفضيلية لطائفة عن أخرى المكرسة للتهميش والإقصاء سببا للصدام مع الغير[1].

الآثار السلبية للطائفية على الاستقرار السياسي:

من أكبر تحديات الإستقرار السياسي في الدول المتعددة الطوائف هو ما يسمى بالطائفية السياسية التي غالبا ما تكون آثارها سلبية، حيث تجر إلى تهديد سيادة الدولة، وتطرح إشكالية تدني شرعية النظام السياسي.

تهديد سياسة الدولة:

تشكل الطائفية أهم التهديدات التي تعترض سيادة الدولة داخليا وخارجيا، فغالبا ما تكون السبب وراء ضعف سيادة الدولة، وذلك لأنها غالبا ما تتحول إلى عنف طائفي وصراع طائفي مع بروز المحاصصة الطائفية. فالإشكالية الكبرى تطرح عندما يقوم النظام السياسي الحاكم بإنتهاج نهج طائفي يرتكز على الولاء لطائفة ما ، هذا ما يشعر الطوائف الأخرى بأنها ليست متساوية مع غيرها من الطوائف، وتجزم مقتنعة بأن النظام يمارس مفاضلة طائفية، وهذا من المؤكد له عواقب وخيمة تهدد سيادة الدولة، لكون الطوائف المستضعفة تلجأ إلى أية وسيلة تمكنها من الحصول على حقوقها، وقد تكون الوسيلة لأجل بلوغ ذلك هي السعي لإمتلاك السلاح والإستعانة بأطراف خارجية لأجل التخلص من النظام السياسي الحاكم وإسقاطه، وهذا أكبر تهديد لإستقرار الدولة.

[1] شبيب، مرجع سابق، ص ص .85، 91.

تدني شرعية النظام السياسي:

تعتبر الشرعية التي يمتلكها النظام السياسي هي أقوى الأسس التي يبني عليها الإستقرار السياسي وتساهم في التكامل الوطني وتعزز من درجات الإنتماء والولاء، وتبرز أزمة الشرعية لنظام سياسي في ظل تعدد الطوائف، حين لا يحترم النظام السياسي التمثيل السياسي لكل الطوائف بصيغة عادلة. وعندما يكون همه خدمة مصالح طائفة بحكم الإنتساب لها[1].

وتظهر أزمة شرعية النظام السياسي، عندما يعتمد هذا الأخير على طائفة تمتلك مصادر القوة كالقاعدة الشعبية والعددية أو إمتلاك رؤوس أموال أو إمتلاك القوة العسكرية، وهذا ما ينسف الثقة بين السلطة السياسية الحاكمة والشعب، وكذلك إنعدام الثقة بين مختلف الأنساق المجتمعية[2].

[1] مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية) ،2013، ص ص. 51.52

[2] نفس المرجع ، ص. 53.

الفصل الثاني

العوامل الداخلية للحرب الأهلية اليمنية

تمهيد:

شهدت بعض الدول العربية مع بداية العام 2011، احتجاجات شعبية مطالبة بالتغيير، وهي ما أطلق عليها إعلاميا صفة (الربيع العربي) وما اصطلح عليه المختصون الحراك العربي. هذا الحراك الذي دفعت اليه عديد العوامل من داخل تلك الدول نظرا للأوضاع السياسية، الأمنية، الاجتماعيةو الاقتصادية.

ويدخل ضمن الحراك العربي، الحراك الذي عرفته اليمن، والذي كانت نتيجته الحرب الأهلية التي لازالت مستمرة. هاته الحرب التي لعبت البيئة اليمنية الداخلية دورا في نشوبها واستمرارها.

وهذا ما سنتتأوله في هذا الفصل عبر مبحثين:

المبحث الأول: العوامل السياسية والأمنية

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

المبحث الأول: العوامل السياسية والأمنية

يعد النظام السياسي اليمني من بين العوامل الرئيسة وراء نشوب الحرب الأهلية الجارية اضافة إلى كونه سبب في تعقيد الأوضاع الأمنية خصوصا بعد الانقلاب العسكري العام 2014 .

المطلب الأول: العوامل السياسية

عرفت البلدان العربية في بداية نشأتها وعبر جميع مراحل تشكل النظم السياسية فيها عديد الأزمات ذات الأبعاد السياسية المؤسسية، وهذ نتيجة تفاعل عناصر مختلفة تداخل فيها الموروث بالمستجد.[1]

رغم وجود تمايز بين مختلف النظم السياسية العربية، خصوصا ذلك الإختلاف بين النظام الملكي والنظام الجمهوري، فإنَّ هذه النظم تشترك في العديد من السياسات المنتهجة وبعض الأداءات. ومن هذا المنطلق فإن الهدف الأول للحراك العربي الذي عرفته بلدان عربية يتمثل في المطالبة بالتغيير الجذري للأنظمة المتسلطة. رغم الإختلاف في النهج الذي ميّز الحراك في كل دولة من تلك الدول، فإن تشبث الأنظمة السياسية بالحاكم وإستشراء الفساد السياسي ومظاهر القمع هي السمات الغالبة في تلك في الدول العربية.[2]

إن الأنظمة السياسية العربية التي قوبلت بإحتجاجات لأجل إحداث تغيير سياسي بداية 2011، تفتقد لنخبة حاكمة لها إرادة سياسية، وتفتقر لمؤسسات دستورية قوية وكذا عدم إمتلاكها لهيئة تشريعية جيدة وفقدانها لسلطات الرقابة، يضاف إلى هذا ضعف دور مختلف مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك تدني نسبة المشاركة السياسية، زيادة على اللإستقرار بسب كثرة الأزمات[3].

[1] - عمر جمعة عمران العبيدي، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية. ط1، عمَّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012، ص. 15.
[2] - ثائر خليل أحمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2016، ص. 131.
[3] - محمد علي الكبسي، كيمياء الربيع التونسي والعربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب 2014، ص. 303.

الفرع الأول: التاريخ السياسي لليمن

تعاقبت على اليمن قديما عديد الحضارات ، كانت لها نتائج ايجابية تمثلت في تشييد مماليك قوية كمملكة سبأ وحمير ومعين وحضرموت، هذه المماليك التي كانت متطورة وتضاهي في قوتها دولا غربية في عصرنا الحالي، لكن لم يكتب لها الاستمرار بسبب عوامل سياسية اقتصادية واجتماعية داخلية وبسبب عوامل اخرى خارجية. فبعد انهيار تلك المماليك عاشت اليمن فترات طويلة مستعمرة وتحت قيادة انظمة تقليدية. [1] وقد عرفت اليمن في تاريخها الحديث المصير الذي عرفته البلاد العربية وهو الاستعمار من قبل قوى خارجية كان هدفها سرقة خيراتها ومقدراتها وطمس هويتها الحضارية والثقافية. [2] لذلك فإنه من الناحية السياسية تعتبر القوى الإستعمارية هي من وضع السمات الأساسية لبنية الدول العربية الحديثة، وذلك عبر إيجادها لأنظمة سياسية تدين لها بالتبعية بعد الاستقلال، سواء كانت تبعية شكلية تتعلق بمؤسسات الدولة وأجهزتها وعلاقاتها أو من ناحية ممارسات النظام. [3] وقد عمدت كل من الدولة العثمانية وبريطانيا إلى عزل اليمن عن بقية العالم وقسمته إلى يمنين واحد في الشمال والثاني في الجنوب وكل واحد منهما يحكمه نظام سياسي له ظروفه الاقتصادية، لتستمر هذه الأوضاع إلى حين توافرت الظروف لتحقيق وحدة اليمن.

الإنفصال السياسي في اليمن سببه الإحتلال البريطاني لعدن في 1839، الذي نجم عنه وجود كيانين سياسيين، عرفا تطورات سياسية اثرت في مسار القوى السياسية ودورها، الذي ترأوح بين السعي للتخلص من الاستعمار البريطاني في اليمن الجنوبي والتخلص من النظام الملكي الامامي في اليمن الشمالي، الذي حكمته المملكة المتوكلية 1918 لفترة طويلة، ميّزها الحكم الامامي التسلطي

[1] - محمد عبد الله محمد الحورش، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني درلسة ميدانية (دراسة حالة لامانة العاصمة صنعاء) ، مذكرة ماجيستير منشورة ، مقدمة لجامعة الاردن: جامعة الشرق الأوسط كلية الادب ، 2012، ص. 02

[2] - علي محمد حسن العامري، "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد (التاسع والأربعون (، ص. 130.

[3] - عمر جمعة عمران العبيدي ، مرجع سابق، ص. 17.

الرافض لأي نشاط سياسي معارض. وبالنسبة لليمن الجنوبي فقد كان تحت حكم بريطانيا عبر حكومة محلية تابعة للتاج البريطاني والتي سمحت بالنشاط السياسي لتلك الاحزاب السياسية التي تدعم الوجود البريطاتي في عدن. ومع اعلان الثورة في اليمن الشمالي سنة 1962 وإعلان الإستقلال في اليمن الجنوبي 1967 اختفت الاحزاب التي كانت في السابق ليحل محلها الحزب الواحد في اليمن الجنوبي تأسيا بنظام الاتحاد السوفياتي ونظام الحكم في اليمن الشمالي الذي ثار على الحكم الامامي مدعوما من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر. [1] أين وضع عبد الله السلال (1962-1967) نهايتنا للحكم الملكي بتأسيس الجمهورية اليمنية في أعقاب ثورة 26 سبتمبر 1962 [2] لكن الملاحظة الأساسية التي يمكن الوقوف عندها بعد هذه الفترة هي إنتقال الصراع السياسي من مناهضة الإستعمار البريطاني وحكم الإمامة إلى الصراع على السلطة داخل النظام الجمهوري لكل من شطري اليمن عبر إنقلابات عسكرية. حيث لم يتم تدا ول السلطة سلميا خلال تلك الفترة، باستثناء رئاسة علي عبد الله صالح الذي تم إختياره من قبل مجلس الشعب التأسيسي) البرلمان (عام 1978 في شمال اليمن، إذ شهد اليمن الشمالي منذ تولي عبد الله السلال والقادة العسكريون الحكم. تحكم الجيش في الحياة السياسة حالة من عدم الإستقرار السياسي، أقصي نتيجتها السلال من منصبه في 1967 وحلّ محلّه مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبد الله الأرياني، إلاّ أنّه وبسبب خلافاته مع رئيس الوزراء عبد الله الحجري والتي كشفت ملفات الفساد المالي والإداري قدّم الأرياني إستقالته ليتولى المقدّم إبراهيم الحمدي السلطة.

إلاّ أنّ الخلافات التي ظهرت بين الرئيس الحمدي وبين مشايخ القبائل الذين دعوا إلى للخروج ضده وأعتبروه مغتصبا للسلطة ، إضافة إلى خلافاته مع المملكة السعودية حول أهمية البحر الأحمر ومضيق باب المنذب لسياساته المنتهجة في الدفاع عن مداخل البحر الأحمر، سياسته هذه كانت وراء

[1] - علي محمد حسن العامري، مرجع سابق، ص. 132. .

[2] - حرباش لوهاب، "العوامل السياسية للثورات العربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد (الرابع)، ديسمبر 2015، ص. 100.

إغتياله في أكتوبر 1977. ليتسلّم أحمد الغشمي السلطة بعدها، ويتهم باغتيال سلفه الحمدي أين واجه معارضة قادة الجيش ليتم إغتياله بعد ثمانية أشهر فقط من توليه السلطة في جوان 1978 وذلك بعد إنفجار قنبلة موقوتة كانت في حقيبة المبعوث الشخصي لرئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع.

بعد إغتيال الغشمي عقد مجلس الشعب التأسيسي) البرلمان (جلسة ّ إنتخب فيها بالإجماع علي عبد الله صالح الرئيس الأسبق رئيسا للجمهورية) اليمن الشمالي (في 17 يوليو 1978 وذلك بعد الصراع السياسي والتوتر الذي طبع العلاقة بين شطري اليمن. [1]

وصول علي عبد الله صالح إلى الحكم:

إنَّ التطوّرات السياسية والأزمات والتحديات الداخلية التي شهدها اليمن منذ 1962 إلى 1978، أوصلت الرئيس علي عبد الله صالح إلى الحكم، وهو الذي لم يكن في الواجهة الأمامية للسلطة، فقد كان قائدا عسكريا للواء تعزّ، ، وعضوا في ما عرف بمجلس قيادة الظل، منذ إنتقال السلطة إلى العسكر بقيادة إبراهيم الحمدي، خلال حكم الغشمي، وبدعم من هذا الأخير وثق الرئيس على عبد الله صالح علاقاته بالمملكة العربية السعودية، صاحبة التأثير الأكبر– وقتها – في تحديد من يحكم اليمن الشمالي. وبعد الرحيل المفاجئ للرئيس الغشمي حصل علي عبد الله صالح على تأييد المملكة العربية السعودية، التي خشيت من خطورة الفراغ الحاصل في القيادة السياسية العسكرية في شمال اليمن، وإمكانية سقوط البلاد بيد فصائل اليسار التي كانت تتحرك باتجاه العاصمة، حيث دعمت السعودية المقربين منه وأبناء منطقته، الذين أسهموا في تمكينه من السيطرة على السلطة.

وقد عارض كبار مشايخ اليمن وخاصة عبد الله بن حسين الأحمر وصول الرئيس إلى السلطة لإعتقادهم بأنّه غير قادر على تحمّل المسؤولية لخلفيته العسكرية، حيث إعتقد الشيخ عبد الله بأنّه أخطأ حين تعأون لتحويل الحكم من مدني إلى عسكري بإقصائه عبد الرحمن الأرياني وتحول السلطة إلى

[1]- علي محمد حسن العامري، مرجع سابق ، ص. 135.

الرئيس إبراهيم الحمدي، وكان الشيخ عبد الله مقتنعا بضرورة أن يكون الرئيس القادم مدنيا، وتحت الضغوط السعودية، عاد كبار المشايخ وقدموا الولاء للرئيس عبد الله صالح.

وكانت أول المهام أمام الرئيس علي عبد الله صالح هي مواجهة تداعيات تورط السلطة في جنوب اليمن في إغتيال الرئيس الغشمي، هذا ما زاد من حدّة تدخلات القوى القبلية وتصاعد حملاتها الدعائية في محأولة للتخلص من النظام في الجنوب.

وبعد فترة قصيرة من تولي الرئيس للسلطة، إندلعت الحرب بين شطري اليمن، أين تلقى جيش الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) هزيمة كبيرة على أيدي قوات الجنوب وأنصار الجبهة الوطنية. والتي كانت يمكن أن تكون أكبرلولا الضغط الذي مارسته كل من العراق وسوريا والأردن لوقف تقدم الجيش الجنوبي في الأراضي الشمالية. ليضطر بعدها علي عبد الله صالح إلى تقديم تنازلات، في قمة الكويت التي جمعته مع عبد الفتاح إسماعيل مبديا إستعداده لتنفيذ بعض مطالبهم ومن جهة ثانية عمل على إعادة ترتيب أوضاع الجيش وأجهزة الأمن، بما يضمن له الولاء داخلها ويمكنه من مواجهة تمرد فصائل اليسار.[1]

تعرض الرئيس عبد الله صالح لمحأولة إنقلاب منتصف أكتوبر 1978 أُحبطت في مراحلها الأخيرة، كانت من تخطيط التنظيم الناصري بجناحيه المدني والعسكري.

إن السنوات الثلاث الأولى من حكم الرئيس علي عبد الله صالح كانت من أصعب سنوات حكمه، إذ كانت الحملات الإعلامية بين شطري اليمن على أشدها وبعض الوحدات العسكرية لم يكن ولاؤها كاملا لنظامه، والإستقرار شبه منعدم في كثير من المحافظات بفعل حروب العصابات التي يقودها فرع الحزب الإشتراكي وأنصاره في المحافظات الشمالية. [2]

[1] - ناصر محمد علي الطويل، العلاقة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في اليمن: دراسة في المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة مصر: جامعة أسيوط، 2008، ص-ص. 54-25.

[2]- ناصر محمد علي الطويل، مرجع سابق ص –ص. 26-27.

يمكننا القول أن الفترة من الجمهورية إلى الوحدة في 1990 لم تعرف تغيرا جذريا في النظام السياسي، فرغم تحوله إلى جمهوري يدعي الديمقراطية، إلاَّ أنَّ شكل النظام السياسي ظل أحاديا سواء في شمال الوطن أو جنوبه، وإستمر حكم المؤتمر الشعبي العام، وظلت العلاقة بين النظامين بين حوار وصراع، وصلت احيانا إلى الصدام المباشر بينهما في 1972 و1979 لتأتي بعد ذلك لقاءات وحوارات، انتهت بالتقارب بين السلطتين في الشمال والجنوب منتصف الثمانينات وكان يوم 22 ماي 1990 هو تتويج للنضال الوطني والفيصل بين نظام سياسي أحادي ونظام سياسي متعدد بمعنى الإنتقال من نظام إستند إلى الشرعية الثورية إلى نظام استند إلى الشرعية الدستورية. [1]

الفرع الثاني: النِّظام السياسي اليمني بعد إعلان الوحدة

من خلال تقصي مراحل تطوّر النظام السياسي اليمني نلاحظ أنّه تميّز باللإستقرار السياسي بدءا من المرحلة الإستعمارية مرورا بالدولة الشطرية) قسم شمالي واخر جنوبي (إلى غاية الدولة الجمهورية (فترة الوحدة وما بعدها) والتي شهدت حرب 1994 وحروب صعدة من 2004 إلى 2009 وبصفة عامة يمكننا القول أنَّ النِّظام السياسي عانى من عدَّة أزمات يمكن حصرها في:

أ. أزمة تكامل:

يقال أنَّ مجتمعا ما يعاني من أزمة تكامل وطني عندما تكون إنتماءات أفراده وولاءاتهم لكيان محلّي محدود أدنى من الوطن والدولة) كالولاء، القبلية، الطائفة، المنطقة (، فتتبع الأحداث التي عاشتها اليمن من عام 1994 إلى اليوم يؤكد بأنّ اليمن دخل في أزمة تكامل وطني لبروز شعارات ومفاهيم ضد الوحدة اليمنية، فالقضية ليست قضية جنوبية أو شمالية بل في تقصير الدولة وحرمان رعاياها من الكثير من الحقوق وإنتهاكها الحرّيات في غالبية المحافظات على حدّ سواء.

[1] - ناصر الحسيلي، "النظام السياسي في اليمن. . . الرقص على رؤوس الثعابين"، 2016/12/02، http://www.inbaa.com/خاص-النظام-السياسي-في-اليمن/ . تاريخ التصفح 2017/04/18

ب. أزمة تغلغل:

يعد عجز الحكومة المركزية عن فرض سيطرتها وسياساتها سبب لعدم التغلغل والوصول إلى كافة مكونات المجتمع وقطاعاته. فأحداث صعدة دليل واضح على وجود أزمة تغلغل حيث تظهر عدم قدرة الحكومة اليمنية على التغلغل والوصول إلى جميع أنحاء إقليم الدولة اليمنية[1] وقد خاضت السلطة اليمنية ستة حروب ضد ما يعرف باسم الحركة الحوثية وهو التمرد المسلح للتيار الشعبي بزعامة بدر الدين الحوثي وقيادات تنظيم الشباب المؤمن في منطقة صعدة كانت أولها في 2004 وآخرها في 2009.[2]

جـــ. أزمة شرعية:

يشكل الرضا والقبول الشعبين أهم مرتكزات الشرعية السياسية، هاته الأخيرة التي يفتقدها النظام اليمني ودليل ذلك تفرّد حزب المؤتمر الشعبي العام بالسلطة وإقراره إصلاحات دستورية تخدم النخب الحاكمة وكذلك محاولة توريث السلطة من الأب لابنه أحمد علي عبد الله صالح وفي ذات السياق فإن الانتخابات الرئاسية 2006 عكست عودة حزب المؤتمر الحاكم ليعلن في بيان أن زعيمه الرئيس علي عبد الله صالح متمسك بالسلطة بعد أن تعهد بالتخلي عنها.

د. أزمة مشاركة:

جرت باليمن بعد الوحدة 1990ثلاث دورات انتخابية برلمانية ودورتين رئاسيتين ودورتين انتخابيتين للمجالس المحليّة إلاّ أنّها قد عجزت عن تحقيق الأهداف المعلنة في وعود الحملات الانتخابية ما جعل نسبة المشاركة في الانتخابات تتراجع إلى أضعف المستويات في اليمن ولغياب الوعي السياسي لدى المواطن اليمني دور في ذلك. [3]

---

[1] - الظاهري محمد، "اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل"، /برامجنا/المشاريع-التي-نفذت/سيناريوهات-استشراف-المستقبل http://www.pdf-yemen.com/index.php/ar، تاريخ التصفح 2017/04/18.

[2] - صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990-2010) دراسة سياسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 94.

[3] - علي محمد حسين العامري، مرجع سابق ، ص. 151.

هذا ما ميّز النظام السياسي في اليمن ويميّز الأنظمة السياسية في الدول التي شهدت الحراك مطلع 2011 بصفة عامة، إلاّ أنّ الملاحظ هو كون الاحتجاجات الشعبية كانت مطالبة بتغيير الأنظمة وبرحيل الرؤساء فالشعب اليمني مثله مثل باقي الشعوب، نادى برحيل الرئيس على عبد الله صالح الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن الأسباب التي دفعت باليمنيين لرفض بقاء صالح رئيسا ، وذلك من خلال رصد أهم خصائص النظام السياسي في عهد علي عبد الله صالح. [1]

نظام على عبد الله صالح

أطاحت الاحتجاجات الشعبية (الحراك العربي) بالعديد من الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، والتي كان ينظر لها دائما على أنّها أنظمة بوليسية، تسلطية وقمعية ، فحادثة البوعزيزي الكبيرة في تداعياتها، أجبرت الثورة التونسية على أثرها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم 23 سنة على التنحي والفرار من البلاد، وفي مصر دفع الحراك بالرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي حكم البلاد أكثر من ثلاثة عقود إلى التخلي عن الحكم.

أما الليبيون فقد أطاحوا بالرئيس الليبي الذي حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود ليقتل سرت، كما لا يزال الرئيس السوري بشار الأسد بين قوى محلية من جهة وأخرى إقليمية ودولية من جهة ثانية متصارعة ما بين بقائه ورحيله.

أما بالنسبة لليمن, فقد أجبر اليمنيون الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي حكم البلاد لأكثر من ثلاث عقود التخلّي عن السلطة، حيث انتهت رئاسته للجمهورية دستوريا وقانونيا في 2012/02/25 بعد انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسا للجمهورية اليمنية. [2]

استمر الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح في حكم اليمن لأكثر من ثلاثة عقود استطاع لالها أن يؤسس منظومة فساد واسعة عبر شبكة معقدة من اللوبيات المالية والعسكرية والأمنية والسياسية

[1] - صالح ناصر جعشان، مرجع سابق ، ص. 95.
[2] - فيصل محمد عبد الغفّار، الربيع العربي. ط1، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016، ص-ص. 3-4.

والقبلية. هاته الشبكة المتينة في قوّتها المعقّدة في تركيبها والمتباينة في أهدافها. [1] لتستمر قوّة نظام الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح في النمو تصاعديا، وامتدّت هيمنة النظام لتشمل فضاءات اجتماعية، سياسية ومدنية. فمصادر القوّة السياسية تراكمت لدى نظام الرئيس المخلوع، وكلّما إمتلك مصدر من المصادر سهل له ذلك إمتلاك مصادر أخرى، فالسيطرة على رئاسة السلطة التنفيذية، مثّل وسيلة أساسية لامتلاك القوّة العسكرية من الناحية القانونية والفعلية، باعتبار رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، كذلك فالتواجد على رأس السلطة التنفيذية قد ساعد على استقطاب شيوخ القبائل وبالتالي أضيفت له قوّة اجتماعية وشعبية، إضافة إلى القوة الاقتصادية كركيزة تعتمد عليها القوة السياسية العليا في رأس الدولة وتم ذلك عبر السيطرة على الجزء الرسمي منها. والمتمثل في وزارة المالية وميّزانية الدولة، ورجال الأعمال تمّ احتواء معظمهم، كما أن السلطة التنفيذية قد مكنت من السيطرة على وسائل الاتصال والإعلام، [2] هذا بصفة عامة، ونستطيع طرح الخصائص التي ميّزت نظام الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح من خلال النقاط التالية:

1. **الصلاحيات الدستورية الواسعة له كرئيس:**

لرئيس الجمهورية في النظام السياسي اليمني صلاحيات دستورية واسعة جعلت من منصبه الطرف الأكثر تأثيرا في الحياة العامة، أمّا من الناحية الواقعية فإنّ سلطات الرئيس تتجاوز بكثير الصلاحيات المنصوص عليها دستوريا.

فالدستور اليمني أدخلت عليه تعديلات في فترات زمنية متقاربة. فأول تعديل تمّ في 1994 بغرض إزالة التناقض الموجود في دستور 1990 والذي تمت صياغته في فترة ما قبل الوحدة، وكذلك لحاجة البلاد إلى التغيير في شكل رئاسة الجمهورية والتحول من مجلس للرئاسة إلى رئيس للجمهورية

[1] - الدولة العميقة في اليمن. . النشأة والمستقبل، مركز الفكر للدراسات والأبحاث، على الموقع ، http://www.fikercenter.com/political-analysis/deep-state-in-yemen-emergence-and-future-4 ، تاريخ التصفح 2017/04/18،

[2] - ناصر محمد علي طويل ، مرجع سابق ، ص. 37.

ونائبه. وأمّا التعديل الثاني فقد أقرّ في 20 فبراير2001 والذي يفسر رغبة السلطة في إجراء تعديل الدستور بهدف إحداث تقارب بين ما هو محدد في الدستور وما هو قائم في الواقع العملي.

2. **السيطرة والنفاذ عسكريا وامنيا:**

تعد المؤسسة العسكرية من أهم مؤسسات الدولة، كونها الحائزة على أدوات القوة والإكراه، والتي يستخدمها النظام السياسي لفرض إدارته على إقليمه الجغرافي.

وفي اليمن كان للمؤسسة العسكرية أثر كبير في إيصال الرئيس إلى السلطة. فالرئيس المخلوع جاء إلى السلطة بخلفيته العسكرية لذلك نجد أن جهوده انصبت وبدرجة كبيرة على إعادة هيكلة وتحديث القوات المسلحة. منطلقا من إسناد المناصب العسكرية الهامة إلى الموثوق بهم من أقاربه، واتجه بعد ذلك إلى إنشاء وحدة عسكرية، هي قوات الحرس الجمهوري التي تتولى تأمين دار الرئاسة وتنقلاته، كما أجرى توسيعا وتطوير لتلك القوات وإنشاء وحدات القوات الخاصة. والتي كانت كلها تحت قيادة نجله أحمد علي عبد الله صالح، أما وحدات الأمن المركزي وهي عبارة عن وحدات أمن شبه عسكري تتمتع باستقلالية عن وزارة الداخلية فقد أسندت قيادتها لمحمد عبد الله صالح شقيقه الأكبر، وبعد وفاة هذا الأخير أسندت إلى نجله الأكبر يحيى محمد عبد الله. [1]

3. **تزايد خبرة الرئيس:**

كان الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بعيدا عن مراكز صنع القرار لعمله العسكري قبل توليه السلطة عام 1978، ما جعل خبرته بالسلطة ووسائل الإدارة ومسار السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية قليلة. هذا ما دفع به إلى التعويل على ذكائه ورغبته في المخاطرة، وهما سمتان بارزتان في شخصيته، أثرتا على أسلوب إدارته للحكم، حيث ظل يستعين بعلاقته بالحلفاء داخل الوطن وخارجه إلى أن تمكن من فهم تعقيدات الحياة السياسية والاجتماعية ليطور قدراته في التعامل معها.

[1] - ناصر محمد علي طويل مرجع سابق، ص. 40.

وعموما، فإن فترة حكمه التي زادت عن 30 سنة أكسبته خبرة كبيرة في إدارة شؤون البلاد، رغم أنه لم يكن له مشروع سياسي بل كل هدفه هو الحفاظ على الاستقرار من أجل تأمين وتثبيت نظامه، الذي جعله يعتمد على أسلوب بناء التوازنات بين القوى السياسية والبراغماتية في إدارة شؤون البلاد فالمهم تحقيق مصالحه حتى ول وعلى حساب الشعب أو الدولة أو كلاهما معا. [1]

وفي ظل هذه الظروف التي عاشها اليمن واليمنيون تحت قيادة على عبد الله صالح، قاد شباب اليمن في 2011/02/11 إحتجاجات ضد النظام، رافعين شعارات مثل "ثورتنا ثورة شباب لا حزبية ولا أحزاب"، و" لا تفأوض لا حوار ثورتنا ثورة أحرار"، و" لا تفأوض لا حوار استقالة أو فرار" و" لا مؤتمر لا مشترك الشعب منكم قد هلك. "[2] وفعلا نجح شاب اليمن في التوصل إلى خلع الرئيس.

المطلب الثاني: العوامل الأمنية

إن التخلص من رأس النظام باعتباره أهم مكوّن له، لا يعني بالضرورة التخلص من منظومة الحكم بقدر ما يعني تواري ذلك المكوّن وتحينه الفرصة للعودة بقوّة من خلال المؤسسات الجديدة، التي مازالت عناصر من نظامه فاعلة داخلها.

وفي الحالة اليمنية عدّ اقتحام الميليشيات الحوثية التابعة لجماعة أنصار الله العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وما أعقب ذلك من انقلاب سياسي قام به الحوثيين ضد الشرعية السياسية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، تحوّلا في مسار الأزمة اليمنية التي بدأت عام 2011. والتي أدّت تطوراتها إلى الدخول في مسارات شديدة التعقيد. [3] ومن بين الأطراف التي قادت هذا الانقلاب:

[1] - ناصر محمد علي الطويل، مرجع سابق، ص. ص. 42-44.
[2] - عادل الشرجبي، "وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن الرابحون والخاسرون وامكانية التطبيق"، مجلة سياسات عربية, العدد (7، آذار/ مارس2014، ص. 06.
[3] - محمد إدريس السعيد، "أفاق تحولات الصراع اليمني وتداعياته على منطقة الخليج العربي"، مجلة آفاق المستقبل، العدد (26، أفريل/ماي/جوان 2015، ص. 49.

الفرع الأول: الحــوثيون

يعتبر بدر الدين الحوثي الزعيم الروحي للحركة الحوثية، وهو والد حسين الحوثي قائدهم المغتال عام 2004 في أول حرب مسلّحة بين الحركة ونظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، فخلفه أخوه عبد المالك الحوثي، تتبع هذه الحركة المذهب الزيدي أقرب المذاهب الشيعية إلى السنة [1]. وفكر الحوثيين لا يخرج عن الزيدية الجارودية القريبة من الإثناعشرية، فالمطّلع على كتابات بدر الدين الحوثي وعلى محاضرات حسين الحوثي، يجد أن الفكر الجارودي الواضح في كتابات يحيى بن الحسن، هو نفسه عند بدر الدين الحوثي وولده حسين[2]. ويعتبر الهادي يحيى ابن الحسن بن القاسم المؤسس الأول للدولة الزيدية في نهاية القرن الثالث هجري، وقد استطاع أن يقيم دولة زيدية في صعدة شمال اليمن والتي عمرت 11 قرنا، عاشت خلالها فترات اتساع في مناطق عديدة من اليمن. كما شهدت صراعا داخليا بين أئمتها. وانتهت دولة الزيديين بإعلان الجمهورية العربية اليمنية في 26 سبتمبر 1962م. [3] والزيدية أو تقول: "إنّ الإمامة بعد علي والحسن والحسين فيمن تتحقق فيه شروط الإمامة بين البطنين. "[4] أي أنّ المذهب الزيدي يؤمن بالإمامة التي تحصر ولاية الأمر في البطنين أي في طبقة السادة من نسل الحسن والحسين رضي الله عنهما. [5]

لا توجد إحصائيات دقيقة لعدد الحوثيين. والجدول التالي يبيّن نسبة الوجود الزيدي مقارنة بالسنة في اليمن قبل 1990[6]

[1] - أحمد يوسف أحمد، "أزمة اليمن. . . حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية"، مجلة آفاق المستقبل، العدد (27، يوليو/أغسطس/سبتمبر 2015، ص. 27.
[2] - مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظلّ التحولات الدولية. صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008، ص. 62.
[3] - الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، مرجع سباق ، ص. 23.
[4] - نفس المرجع، ص. 48.
[5] - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق ص. 27.
[6] - الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظلّ التحولات الدولية، مرجع سابق ، ص. 40.

البيـــــــان	عدد السكـــــان	النسبة المئوية
السنّة	6. 234. 932	% 64. 5
الزيدية	3. 430. 007	% 35. 5
الإجمالي	9. 664. 939	% 100

وهذا يعني أنّ الزيدية والسنة إستطاعا التعايش منذ القدم دون حدوث صادم مباشر.

*** بروز الحوثيين في الساحة السياسية اليمنية:**

يعتبر الصراع مظهرا ملازما للحياة السياسية اليمنية، فغالبا ما توصف البيئة اليمنية بأنها بيئة غير مستقرة. ويرجع عدم الاستقرار هذا إلى جملة من العوامل الهيكلية منها: ندرة الموارد الاقتصادية، البنية الاجتماعية القبلية الأساس، التمايز الجغرافي والتنوع الثقافي، التنافس بين المشاريع السياسية والتدخلات الخارجية المتكررة. [1]

برز مظهر جديد من مظاهر الصراع من خلال الجولات الست للحرب بين النّظام السابق والحوثيين، حيث كان موقف التجمّع اليمنى للإصلاح التابع للإخوان المسلمين في اليمن متعاطفا مع الحوثيين وضدّ الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ولعلاقة الإصلاح بأحزاب مقربة من الحوثيين دخل تحالف اللقاء المشترك. إنضم للتحالف مع الحوثيين للإطاحة بنظام صالح [2]. وعرفت العلاقة بين السلطة وأحزاب اللقاء المشترك إنسدادا لتجد أحزاب اللقاء المشترك في الحراك اليمني عام 2011 فرصة لزيادة شعبيتهم، فانخرطوا في الحراك مرديدين لنفس الشعارات في ساحة التغيير في صنعاء. [3]

[1] - ناصر محمد علي الطويل، "مستقبل اليمن/بعد سيطرة الرئيس على السلطة في صنعاء"، http://www.fikercenter.com/political-analysis/the-future-of-yemen-in-light-of-the-houthis-control-in-sanaa ، تاريخ التصفح 2017/04/18.

[2]- محمد جميح، " المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء"، http://www.dohainstitute.org/release/a600078c-4b1c-4ecd-b03b-b75ab4dd3509 ، تاريخ الدخول 2017/04/18.,

[3] - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق ، ص. 27.

غير أنّ الأحداث أدت إلى إندلاع المواجهات بين قبائل موالية للإصلاح والحوثيين[1], الذين عمدوا إلى تعيين محافظ جديد لمدينة صعدة عقب انسحاب النظام منها 2001. [2]

"ويبدو أن الحوثيون نجحوا إلى حد كبير في تصدير صراعهم ضد الحكومة اليمنية، على أنه صراع بينهم وبين حزب الاصلاح. تحديدا من أجل تحييد أجهزة الدولة المختلفة في هذا الصراع الذي كان يستهدف مؤسسة الدولة اليمنية، متجأوزا الاصلاح إلى السيطرة على المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية للدولة، وهو الهدف الذي انكشف بسقوط العاصمة صنعاء في أيدي الحوثيين". [3]

وقد إعتمد الحوثيون سياسة ذكية خلال حروبهم ضد الحكومة، حيث أنهم عندما كانوا يحاصرون دماج أكدوا على استهدافهم للتكفيريين الأجانب، الذين يدرسون في معهد أهل الحديث، ولم يتعرضوا للإخوان المسلمين، وبعدما تمكنوا من إخراج أهالي دماج من قراهم، اتجه مسلحو الحوثي إلى بعض مديريات عمران، حيث بدأوا التصعيد ضد مشايخ قبيلة حاشد التي ينتمي اليها القيادي في حزب الإصلاح عيد الحميد الأحمر، لتستمر المواجهات إلى حين سقوط عمران في مارس 2014. من ثمة التوجه إلى العاصمة صنعاء والسيطرة عليها، بدافع إسقاط الحكومة. ، كما إستولى الحوثيون على أهم المؤسسات التابعة لحزب التجمع الوطني للإصلاح الذي إلتزمت قيادته بعدم الرد لتجنيب العاصمة معارك دموية. [4]

والملاحظ أن الحوثيون أبدو قوة وحنكة في غدارة الصراع إلى حد يدعو لتسأل عن مصدر هذه القوة.

[1] - محمد جميح، مرجع سابق، ص. 4.
[2] - ناصر محمد علي الطويل، مستقبل اليمن/بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، مرجع سابق
[3] - محمد جميح، مرجع سابق. ص4
[4] - نفس المرجع، ص. 5.

الفرع الثاني: علاقة علي عبد الله صالح بإنقلاب 2014

رغم الصراع الذي دار بين نظام صالح والحوثيين في معارك صعده 2004-2009 ، الا أن علي عبد الله صالح تمكن من إقامة تحالف معهم[1]. هذا التحالف الذي إرتبط بالمبادرة الخليجية الموقعة في 2011/11/23. كانت من بنودها إسقاط المتابعة القضائية عن علي عبد الله صالح على خلفية جرائم ارتكبها في حق شعبه خلال فترة حكمه. والذي إستغل ذلك في العودة إلى الساحة بعد تولي عبد ربه منصور هادي رئاسة الدولة. وفي هذه الظروف دخل الرئيس السابق في تحالف مع الحوثيين إنتقاما من أحزاب اللقاء المشترك. الذين كانو سببا في الإطاحة بنظامه. ولعل أهم مظاهر هذا التحالف هو تقديم المعلومات للحوثيين ودعمهم بالخطط العسكرية، وإقناع قيادات عسكرية موالية له بالإنخراط في صفوف مسلحي الحوثي. وكذا الحال بالنسبة للقبائل الموالية له. مبررا كل ذلك بان الأمر يتعلق بصراع بين الحوثيين وبعض الأطراف السياسية والعسكرية والقبلية. وكنتيجة لذلك حقق الحوثيون تمددا وسيطرة على أهم المدن اليمنية كدماج، حاشد، عمران، صنعاء، إب والحديدة ثم البيضاء. [2]

وقد كان نهج الرئيس عبد ربه منصور هادي في إدارة الدولة من العوامل المساهمة في وصول الحوثيين إلى القصر الجمهوري وإرغام رئيس الدولة ورئيس الحكومة خالد بحاح على تقديم إستقالتيهما.

دخل الحوثيون في حوار مع القوى السياسية لسد فراغ رئاسة الدولة والحكومة، غير أنه لم يتحقق ذلك مما دفع الحوثيون إلى تبني إعلان دستوري من ثلاثة بنود:تشكيل مجلس رئاسي، تحديد فترة انتقالية بعامين. وقد قوبل الإعلان الدستوري بالرفض من قبل القوى السياسية اليمنية، التي إتهمت الحوثيين بالانقلاب على الشرعية الدستورية، وفي الوقت الذي كانت المفاوضات حول طبيعة المؤسسات التي

[1]- محمد جميح، مرجع سابق. ص. 4.
[2] - ناصر محمد علي الطويل، مستقبل اليمن/ بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، مرجع سابق

ستسد ذلك الفراغ، تمكن الرئيس هادي من الإنتقال إلى عدن، والإعلان عن تراجعه عن استقالته، رافضا للانقلاب ومواصلا أعماله كرئيس للجمهورية، هذا ما منح فرصة للدول الاقليمية والدولية الرافضة للإنقلاب الحوثي على السلطة الشرعية للضغط على المجتمع الدولي لعدم الاعتراف بسلطة الحوثي. [1]

ومن بين العوامل التي أسهمت في بروز الحوثيين في الساحة السياسية اليمنية على غرار تحالف عبد الله صالح معهم وضعف أداء الرئيس هادي. يأتي دور الطبيعة الجغرافية الوعرة لصعده. وهذا ما صعب من إمكانية إخضاعهم بالقوة المسلحة، زيادة على اكتسابهم لخبرة قتالية، مكنتهم من الصمود والتقدم نحو العديد من محافظات البلاد، هذا ما عقد الأمر وأطال عمر الحرب المستمرة إلى يومنا هذا. [2]

ومن خلال التطرق إلى العوامل السياسية والأمنية التي أدت إلى الحرب الأهلية اليمنية 2011، نستطيع القول أن هناك جذورا عميقة لذلك. هذه الجذور التي يصعب تحديدها بدقة، ما يجلعنا نلخصها في ملامح عامة لعوامل متداخلة ومعقدة أدت إلى الوضع الراهن، فالحراك اليمني لعام 2011 ضد نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح كان انعكاسا لتراكم طويل لسوء إدارة البلد وسيطرة نخبة نافذة على القرار السياسي إلى جانب إنتشار الفساد الإداري بشكل أعاق مؤسسات الدولة عن أداء دورها.

[1] - ناصر محمد علي الطويل، مستقبل اليمن/ بعد سيطرة الحوثيين على السلطة في صنعاء، مرجع سابق.
[2] - أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص. 27.

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية والاقتصادية في الحرب الأهلية اليمنية

بالإضافة إلى العوامل السياسية والأمنية لعبت كل من البنية الاجتماعية لليمن وكذلك الأوضاع الاقتصادية المتدهورة الدور الثانوي في اندلاع هذه الحرب وهو ما سوف نتطرق إليه في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية

إن عوامل قوة الدولة ليست ثابتة زمانا ولا مكانا، لا من حيث درجة أهميتها فيما بينها، ولا من حيث أهمية كل منها في التأثير على السياسة الدولية. وبالتالي فقوة الدولة هي ذات طبيعة نسبية. كما أنها مؤقتة وليست دائمة بدليل تغيّر شكل النظام الدولي. وتعتبر قوة الدولة ظاهرة علائقية، بمعنى أنها لا تتوقف على عامل واحد، بل على عدة عوامل منها المجال الجغرافي، العامل العسكري، العامل التكنولوجي، بالإضافة إلى العامل الديموغرافي والعامل الاقتصادي.

ولقد كان لكل من العامل الديمغرافي بما يحويه من خصائص كمية وكيفية، دور في إيجاد ظاهرة الحراك في البلدان العربية مطلع 2011. ويتضح ذلك من خلال فشل النخب العربية الحاكمة في تحقيق الإندماج والتكامل الوطني. إذ لا تزال قضية التعدد الإثني تثير الكثير من المشاكل السياسية والثقافية داخل المجتمعات. حيث شهدت المنطقة في السنوات الاخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وخاصة في الدول تعرف تنوعا عرقيا أو دينيا. [1]

إن المتابع للشأن الداخلي اليمني يظهر له أن أبرز أطراف النزاع في اليمن هما جماعة الحوثيين والسلطة الشرعية، التي يترأسها الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. ولكن عند التدقيق يتضح أن الداخل اليمني يتسم ببعض التعقيد في خريطة قواه السياسية، وذلك نتيجة التداخل ما بين الطبيعة القبلية

[1] - ثائر خليل احمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنظمة العربية. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2016، ص. 140.

للمجتمع اليمني والسعي نحو بناء الدولة الديمقراطية. وأما خارج نطاق القوى السياسية فنجد الشباب الذين كانوا في مقدمة القوى المطالبة بالتغيير جراء الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعيشها المواطن اليمني.

تجدر بنا الإشارة إلى التركيبة المجتمعية اليمنية وكذا التركيبة الدينية.

الفرع الأول: التركيبة المجتمعية اليمنية

اشتهرت الحياة العربية القديمة بغلبة الأنماط التقليدية في تركيباتها الاجتماعية التي تتجلى في أشكال: بطون، أفخاذ، عشائر، وقبائل وتحالفات قبلية قائمة على علاقات النسب والمصاهرة، إضافة إلى عامل المصلحة الاقتصادية المشتركة. ولقد مثّلت العصبية القبلية الاهتمام الرئيسي للمنتسبين لها، وكانت بمثابة المحافظ على استمرار القبيلة. كما ساهم توارث الثقافة القبلية عبر الأجيال، في بقاء جزء كبير من الأعراف القبلية حيّ، كجزء من الذاكرة لأغلب المجتمعات العربية الحديثة. [1]

فاستمرار القبيلة في معظم البلدان العربية عموما. وفي اليمن خصوصا حتى اليوم بموروثاتها القيمية، ما مكّنها من مواكبة المستجدات والمستحدثات الظاهرة في محيطها، عبر تبني بعض التعديلات في استراتيجياتها دون المساس بقيمها وتركيبتها. [2]

قدر عدد سكان اليمن عام 2011 بحوالي 24. 133. 492 نسمه بنسبة نمو تقدر بـــ 03 %

المصدر: المركز الوطني للمعلومات، من الموقع: http://www. yemen-mic. info، تاريخ الدخول 2017/03/20.

فإذا كان العامل السكاني كأحد عوامل قوة الدولة يتأثر إلى حد كبير بالمؤثرات الكمية فإن درجة تأثير العوامل الكيفية لا تقل أهمية عنه. فالسكان المثقفون والمتقدمون تكنولوجيا قادرون على

[1]- سمير العبدلي، ثقافة الدمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية) . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007 ، ص. 59.
[2]- نفس المرجع.

تمثل مسؤولية الدولة، والإيمان بمشروع مجتمع وتحقيقه. فدرجة الوعي بمصالح البلاد والوعي السياسي يحصن الدولة داخليا ويعطيها أكثر مصداقية في الخارج. كما أن التقدم الاجتماعي في المجال الثقافي والتكنولوجي ينعكس على باقي العوامل العسكرية، الاقتصادية. . . الخ.

مما يلاحظ على المجتمع اليمني أنّه ظلّ يتعامل بسلبية تجاه ما يجري حوله من تحولات ، دون محأولة المشاركة الفعلية فيها، فقد منع المجتمع اليمني عدة قرون من الإنخراط والمشاركة في الحياة السياسية إبان الإستعمار، وزمن حكم الأنظمة السياسية التقليدية، . فكان العمل السياسي مقتصرا على فئة معينة من الشعب، وهم الحكام وأقاربهم، أما غالبية الشعب فمنع من العمل السياسي. وهذا كله مرده إلى فشو الأميّة والجهل ما جعل الشعب اليمني لا يولي أي اهتمام بالأمور السياسية، حيث كان جلّ إهتمامه هو البحث عن قوت يومه، وهذا بدوره جعل من الشعب اليمني خلال فترات طويلة أداة في أيادي أجنبية تحركه في الإتجاه الذي تريد ويحقق مصالحها، فالبرعم من تطور الحياة السياسية بشكل لافت بعد الوحدة 1990، من خلال ظهور الأحزاب السياسية، ونشوء مؤسسات المجتمع المدني. إلا أن الوعي والمشاركة السياسية في المجتمع اليمني بقيت محدودة وحصورة في فئات معينة، من شاغلي المناصب الحكومية العليا، والمثقفين وأصحاب الشهادات العليا من أبناء القبائل المشهورة، أما بقية الشعب فالوعي عندهم ضعيف جدا، [1] وغائب كليتا بدليل واقع الحرب الحالية الذي أثبت فشل الفرقاء المحليين في الوصول إلى حل لمشاكلهم فسح الجال للتدخلات الأجنبية. والتي لم تكن ولن تكون في صالحهم. ما دامت الأميّة ملازمة المجتمع اليمني.

يعزى إرتفاع الأميّة في اليمن إلى وقوع النظم التعليمية في دائرة الصراع السياسي بين الأحزاب والسلطة، وكذا بسبب غياب رؤية شاملة لدى الحكومة لرفع مستوى لتعليم والتكوين، كما يمكن إرجاع ارتفاع الأميّة في اليمن أيضا إلى تردي الأوضاع الاقتصادية.

[1]- محمد عبد الله محمد الحورش، مرجع سابق ، ص. 6.

عرّف كتاب تاريخ القبائل اليمنية القبيلة: بأنها مجتمع قبلي، يتكون من مجتمعات صغيرة تربطها علاقات القرابة والمصاهرة. ومن هذه المجموعات تتكون القبيلة التي تحدد علاقاتها بالمجموعات الأخرى وطبقا للظروف المعيشة والحياة الاقتصادية، والعواطف هي التي تحكم أفراد القبيلة، فشعور الولاء الذي يحس به الفرد نحو قبيلته هو الذي ينمي فيه روح العداء نحو القبائل الأخرى التي ينظر إليها بحذر دائم".[1]

وتعرّف القبيلة على أنها شكل من أشكال التجمع السياسي والاجتماعي للشعوب القديمة أو الشعوب التي لم تندمج في إطار الحياة الوطنية، وتخضع القبيلة لسلطة زعيمها ويعيش أفرادها في منطقة واحدة، وينتسب أعضاء القبيلة غالبا إلى أصل واحد، ، والمهم هو الشعور بالإنتماء الواحد. وبالتالي يمكن استخلاص الخصائص المشتركة التي تتميّز بها الحياة الاجتماعية للقبيلة فيما يلي:

- وحدة اللغة والثقافة المشتركة لدى جميع أفراد القبيلة.
- رابطة الدم والنسب تشكل عاملا أساسيا من عوامل التجانس.
- الموقع الجغرافي وهو بمثابة حدود معلومة لكل قبيلة.
- وحدة الأعراف والعادات والتقاليد.
- ذوبان الفرد في الجماعة والجماعة في الفرد.
- وحدة المصالح الاقتصادية والأهداف.
- الميل القوي إلى الإستقلال وعدم قبول سلطة الدولة. [2]

وتعتبر القبيلة ظاهرة اجتماعية في أعماق التاريخ العربي في المشرق والمغرب العربيين على حد سواء، وكانت اليمن على وجه التحديد من البلدان العربية التي شكل تنوع مناخها وطبيعة أراضيها الجبلية والرعوية ، وطقسها المعتدل وأمطارها الموسمية سببا في وجود تجمعات قبلية وعشائرية. وقد

[1]- سمير العبدلي، مرجع سابق، ص. 61.
[2]- نفس المرجع ، ص. 62.

كان للقبيلة في اليمن مند وجودها وعبر تاريخها دورا فاعلا ومؤثرا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى يومنا هذا، وتتميّز القبائل اليمنية عن القبائل العربية بالآتي:

- ✓ استقرار القبائل اليمنية منذ آلاف السنين.
- ✓ تفاخر القبائل اليمنية بأنّها أصل العرب ومهد حضارتهم.
- ✓ الولاء إلى القبيلة وشيخها، هذا الولاء يشبه التعصب الشديد في مقابل ضعف الولاء إلى الدولة.
- ✓ حب تملك السلاح بشتّى أنواعه واستخدامه متى تشاء.[1]

فالقبيلة تمثل البنية الأساسية للمجتمع اليمني، وقد أخفقت جميع الأنظمة السياسية من تفكيكها أو استبدالها بتنظيمات سياسية أخرى حتى بعد الإعلان عن التعددية الحزبية. [2].

أ: التركيبة القبلية في اليمن:

اليمن بلد متنوع جغرافيا ومتغاير اجتماعيا ويمتاز مجتمعة بالتعقّد، [3] ففي اليمن أكثر من 160 قبيلة. منها حوالي 140 قبيلة في تتمركز في المناطق الجبلية، وحوالي 27 قبيلة تقطن في المناطق الساحلية. وهناك ثلاثة قبائل أساسية هي: مذحج، بكيل وحاشد، تعتبر كل واحدة منها القبيلة الأصل لمجموعة من القبائل المتفرعة عنها.

وتعد قبيلة مدحج أكبر القبائل اليمنية، وتنتشر في المناطق الوسطى وجميع أنحاء اليمن. غير أن هناك عدّة عوامل ساعدت على تفكّك العلاقات القبلية في المناطق الوسطى والجنوبية حديثا ، منها كون الزعامات القبلية في المناطق الوسطى هم من كبار ملاك الأراضي والذين تحولوا فيما بعد إلى طبقة برجوازية سمحت لمشايخها بالتعاون مع السلطة المركزية التي تدعمهم للسيطرة على الرعيّة، [4]

[1] - سمير العبدلي، مرجع سابق ص. 62.
[2] -صالح ناصر جعشان، مرجع سابق ، ص. 69.
[3] -اميل ليبرون، "خطوط التصدع تعقب العنف المسلح في اليمن"، تقرير اليمن، تقديم العنف المسلح في اليمن. جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، عدد (1) ، ماي، 2010، ص. 02.
[4] - صالح ناصر جعشان، مرجع سابق ، ص. 65.

وما يلاحظ هو أن مشايخ هذه المناطق لا يشاركون في السلطة بطريقة مباشرة كما الحال في مناطق الشمال. إلاّ أنه عند ظهور التعددية الحزبية كانت تلك المناطق وأهلها أكثر ميولا للتحزب كنظام بديل عن التنظيمات القبلية.

وبالنسبة لقبيلتي حاشد وبكيل فتقطنان منطقة همذان من مناطق شمال اليمن، من صعار جنوبا إلى صعدة ونجران شمالا، ومن الجوف وبرط شرقا إلى وحشة وحرض غربا. وتتمركز قبيلة حاشد في الجهة الغربية من العاصمة صنعاء، بينما تتمركز بكيل في الجهة الشرقية لصنعاء، وتتسم هذه القبائل بشدة عصبيتها القبلية، التي كان لها دور في عدم الاستقرار السياسي لليمن. ويرجع ذلك إلى اتباعها المذهب الزيدي الذي يبيح الخروج عن الحاكم، وبما أن تلك القبائل محيطة بالعاصمة السياسية صنعاء فقد أثرت على الاستقرار السياسي، وفي نفس الوقت استأثرت بالسلطة السياسية أكثر من غيرها. فأغلب الرؤساء الذين حكموا اليمن ينتمون إلى القبيلتين الأكثر تعصبا حاشد وبكيل. وهذا الجدول يوضح الرؤساء الذين حكموا اليمن بعد ثورة 1962 وانتماءاتهم القبلية والمذهبية. [1]

الرئيس	فترة الحكم	القبيلة	المذهب
عبد الله السلال	من 1962/09/27 إلى1967/11/05	حاشد	زيدي
عبد الرحمان الأرياني	من1967/11/05إلى 06/يوليو/1974	إريان	زيدي
ابراهيم الحمدي	من13/يوليو/1974 إلى1977/10/11	بكيل	زيدي
أحمد الغشمي	من1977/10/11 إلى1978	حاشد	زيدي
علي عبد الله صالح	من17/يوليو/1978 إلى2012	حاشد	زيدي

[1]- صالح ناصر جعشان، مرجع سابق، ص –ص. 65-66.

يشكل التركيب الاجتماعي في الجمهورية اليمنية من خمسة مراتب، الأولى وتضم مشايخ القبائل وتقوم غالبا على أساس وراثة المشيخة والزعامة القبلية، الثانية تشمل فئة السادة والفقهاء، أما الثالثة فتحوي ثلاثة فئات متقاربة ومتداخلة هي الأعيان، وفئة أمناء القرى وفئة جمهور القبيلة والمزارعين المستقرين أو البدو الرحل، الرابعة تضم الفئات المهنية كالصناع والجزارين، الحلاقين، والخامسة فتحوي فئة الأخدام واليهود. [1] إلا أن دور هذه الفئات يختلف أو يتفاوت من فئة إلى أخرى. وهو ما سوف نعالجه في هذا العنصر.

***الدور السياسي للقبيلة:**

تخضع العلاقة بين الدولة والقبيلة كمؤسستين لقانون اللعبة الصفرية فكلما زادت سلطة الدولة القومية تتراجع سلطة المجموعات القبلية، والعكس صحيح وعند ما نقول السلطة فإننا نعني بها السلطة المادية والسلطة الأخلاقية معا. بمعنى مدى قبول الناس لتلك السلطة، والتي تتحدد من خلال مدى إنجازها متطلبات المجتمع وتأتي في مقدمتها التنمية، الأمن والعدل والمسأواة. فتمسك الأفراد بانتماءاتهم القبلية يشتد عند تقصير الدولة تجاههم بعدم إستجابتها لحاجياتهم ومتطلباتهم.

وما أثبته الواقع اليمني خلال الفترات الماضية، هو أنّ مستوى انجاز الدولة اليمنية لأهداف المواطنين اليمنين متدن جدّا، ولاسيما فيما يتعلّق بالتنمية والأمن. لذلك فإن تمسك المواطنين اليمنيين بالانتماءات والهويات القبلية بهدف حماية المصالح الفردية الخاصة لأفراد القبيلة. [2]

وفي ظلّ التداخل بين القبيلة والدولة لم تعد بينهما علاقة تناقضية، بل باتت علاقة تكاملية وهو الأمر الذي تمخض عنه ظهور نظام سياسي رعوي، يقوم على تقاسم السلطة السياسية بين الدولة والقبائل. أين تتنازل فيه الدولة عن بعض وظائفها لصالح شيوخ القبائل[3]. حيث تمكن شيوخ القبائل من لعب

[1]- صالح ناصر جعشان، مرجع سابق ، ص. 75.
[2]- عادل مجاهد الشرجبي ومحمد أحمد المخلافي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2009 ، ص. 44
[3] - المرجع نفسه، ص. 49.

أدوار سياسية ومن ثمة التأثير على مؤسسات صناعة القرار السياسي بشكل مباشر، عبر شغلهم مناصب سياسية وإدارية في مختلف مؤسسات الدولة كالبرلمان، السلطات المحلية، والمؤسسة العسكرية. لكن في المقابل يجب أن ننوه إلى أن الوعي السياسي القبلي يتميّز بارتباطه بالمصالح المادية عوض ارتباطه بالمصالح الوطنية. ففي المجتمع القبلي يمنح الولاء لمن يعطي المال، وعلى قدر الهبات يكون الولاء. لذلك نجد رجال القبائل في اليمن يقبلون على مصدر المال، وقد كان النظام واعيا بهذا النزوع وأحسن استغلاله، فوظّف الأموال العامة لإحتواء النخب، وفي نفس الاتجاه إنتهج شيوخ القبائل هذا الأسلوب في التعامل مع الدولة، في مختلف فترات تاريخ اليمن. سواء في ظل الاحتلال الأجنبي أو في ظل الدولة الوطنية. فقد كانت الدولة الفاطمية في اليمن تخصص مبالغ لشيوخ القبائل تسمى الجامكية. وفي عام 1320 ه خصص الوالي العثماني عزّة باشا مبالغ شهرية لشيوخ قبائل حاشد وأرجب، وقد بلغت الأموال التي كانت تخصصها الإدارة الاستعمارية في عدن، منتصف الستينات لدعم شيوخ القبائل الجنوبية بهدف كسب ولائهم حوالي مليون جنيه استرليني شهريا. وبعد قيام الثورة في الشمال كان بعض شيوخ القبائل يتلقون أموالا من المملكة السعودية التي تدعم الثورة المضادّة والأسرة الحاكمة المطاح بها ومن المصريين الداعمين للثورة. وفي هذا الصدد قال الشيخ قاسم منصر مؤيد النظام الملكي للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر: "إذا كان لديكم استعداد لدفع ما نستلمه سأعلن موقفي المؤيد للجمهورية"[1]

وفي أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، برز بجلاء تحالف القبيلة والسلطة الحاكمة في اليمن. حيث تلاقت أهداف ومصالح كلا الطرفين، ولجأت السلطات اليمنية الحاكمة إلى محأولة استرضاء القبيلة والتعايش معها، خاصة في أوقات الأزمات والحروب. وتعتبر فترة حكم الرئيس السابق **علي عبد الله صالح**، فترة استثمار لكلا الطرفين خاصة بعد إعلان التعددية الحزبية.

[1] عادل مجاهد الشرجبي ومحمد أحمد المخلافي وآخرون ، ص. 25.

فإلى غاية تلك الفترة لم يكن للأحزاب السياسية تأثير على البنية القبلية في المجتمع، بل كان الأمر على العكس. فبسبب الوضع السياسي المتوتر والترتيبات السريعة للوحدة، إذلم تكن الفترة الانتقالية المحددة في 30 شهرا كافية لبناء أحزاب سياسية قائمة على برامج ثابتة. فكانت القبيلة كمؤسسة اجتماعية جاهزة للاستثمار السريع. فعملت على تحزيب جماعي لأفرادها باسم القبلية وليس تعبيرا عن قناعات شخصية "أو إيديولوجية" مما جعل القبيلة تعتبر كيانا سياسيا داخل الأحزاب، فحالت القبيلة دون قدرة الأحزاب على التنشئة السياسية لأعضائها. لتشهد الساحة السياسة تنافسا محموما على استقطاب القبائل في الفترة الانتقالية 1990-1993.

وتبعا لسياسة الرئيس السابق علي عبد الله صالح تجاه القبيلة، عين أعضاء في المجلس الاستشاري في 1990/05/31 بنسبة 13 % من مشايخ القبائل من إجمالي المجلس الاستشاري الذي يضم 45 عضوا، وارتفعت هذه النسبة إلى 20 % في المجلس الاستشاري المشكّل عام 1997والذي يضم 60 عضوا. [1]

عقب حرب 1994 حأول الرئيس السابق علي عبد الله صالح احتواء القبائل الساعية إلى البحث عن مصادر دعم خارجية، في الفترة التي كانت فيها دول الجوار في خلاف مع اليمن لدعمها حرب 1994 [2]، فتم تعويض القبائل من قبل الدولة التي منحت مناصب مدنية وعسكرية لأبناء القبائل. كما سعى الرئيس السابق صالح إلى تقويض دور الأحزاب السياسية واستبدالها بالمؤسسات الاجتماعية كون هذه المؤسسات غير قادرة على المنافسة على السلطة. كما اعتمد الرئيس السابق على التنظيم القبلي داخل الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام بغية قيامهم بالتعبئة لحصول الرئيس على التأييد الشعبي أثناء الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. غير أن تلك الامتيازات التي منحت للقبائل في فترة الرئيس

[1] - وجدان الدفاعي، "أثر التعدد القبلي على استقرار النظام السياسي في الجمهورية اليمنية"،-http://wijdan aldefaee.blogspot.com/2011/04/blog-post.html ، تاريخ التصفح 2017/04/20، .

[2] - صالح ناصر جعشان، مرجع سابق ، ص. 70.

علي عبد الله صالح بعثت القبيلة من جديد بكل سلبياتها، فكانت نتيجة ذلك هي استبعاد كل الكفاءات من الحياة السياسية. وانتشر الفساد وأثيرت النعرات القبلية، كما سيطر العرف القبلي في حل القضايا في المجتمع على حساب القانون[1]، والذي أفضى إلى ارتفاع معدل العنف المسلّح.

يعتبر المجتمع اليمني من أكثر المجتمعات المسلّحة. إذ تشير التقديرات إلى معدل قطعة سلاح تقريبا لكل شخصين، وتعد ظاهرة انتشار السلاح عند القبائل اليمنية من أكبر التحدّيات الأمنية التي يواجهها اليمن داخليا. خاصة في فترات النزاعات المذهبية في ظلّ غياب الوعي والثقافة الوطنية. [2]

الفرع الثاني:التركيبة الدينية للمجتمع اليمني

يعد التجانس الاجتماعي أساسيا لتحقيق الوحدة الداخلية للدولة، ومن ثمة يسهل التوصل إلى الإجماع حول الأهداف الخارجية. فالدول متعددة التركيبات تقوم سلطتها على الإكراه السياسي، وتشهد صراعات داخلية على السلطة. ذلك أنّ تلك التركيبات لا تولي أهميّة للمصلحة العامة بقدر مصلحتها الضيقة ، فتهدد أمن الدولة في الداخل، ويبقى عامل الوحدة الوطنية أهم رهان منشود في حالات عدم الاستقرار، لذلك تسعى السلطات إلى الحفاظ على الجبهة الداخلية عبر وسائل الإعلام واالدعاية. فوحدة العرق والدين تشكل عاملا مهما للتجانس الاجتماعي.

يعد اليمن شبه متجانس مذهبيا، حيث فيه مذهبان اثنان تقريبا. تقاربا تاريخيا في الكثير من رؤاهما الدينية وتعايشا دون صراعات إلا قليلا. فغالبية السكان هم من أهل السنة والجماعة بنسبة تقارب 70 %، ويتركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى. وهناك أتباع **المذهب الزيدي** الذين تقدر نسبتهم بحوالي 30 % يعيش غالبيتهم في المناطق الشمالية. كما يوجد أيضا أقليتان

[1] - صالح ناصر جعشان، مرجع سابق ، ص. 71.
[2] - إميل ليبرون، مرجع سابق ، ص. 6.

إحداهما **الطائفة الاسماعيلية** قليلة العدد التي هي جزء من الشيعة، واقلية **يهودية** وعدد أفرادها لا يتجأوز المئات، بعد هجرة أغلبيتهم إلى إسرائيل في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي[1].

خلاصة تاريخ اليمن القبلي والمذهبي هي خلوه من مشكلات بين اليمنيين على أساس خلفيتهم القبلية أو المذهبية إلاّ في أوقات الأزمات كما هو الحال في الأوضاع الراهنة. هته الأوضاع تدل على وجود طرف اخر له مصلحة في تأجيج الخلاف بين اليمنيين، هذا الطرف يتدخل من الخارج عبر أطراف داخلية. وهو ما يتجلى في اليمن الذي يعيش حرب اهلية اريد لها غطاء الصراع الطائفي السنّي–الشيعي.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية:

إن تعقد الظاهرة الثورية وتشابك أبعادها، نجم عنه تعدد المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الثورة. فكل مدخل أو نظرية اقتربت من الثورة من خلال زاوية معنية، إلا أن كثيرين ركزوا على الأسباب الاقتصادية كسبب للثورة، ومن بينهم سان سيمون الذي حصر أسباب الثورة في البعد الاقتصادي وشدد على عنصر الحرمان بينما كارل ماركس رأى أن الثورات جميعها وعلى اختلاف أشكالها فإنها ذات طبيعة واحدة، ويرجع سبب اندلاعها إلى الدوافع الاقتصادية المتمثلة في علاقات الإنتاج والتوزيع التي تؤدي إلى سلسلة من الثورات انتهاء بثورة البروليتاريا، وتهيئ الأسباب الاجتماعية المناخ المواتي لحدوث الثورة، وتبقى الأسباب الاقتصادية محددا رئيسيا في ذلك[2].

إن نمو القطاع الاقتصادي يعدّ من أهم العوامل التي تحقق الأمن والاستقرار في الدولة. فالدولة التي تتمتع ببنية اقتصادية قوية تنمو باستمرار وتواز مع المتغيرات الأخرى[3]. كما تجدر الإشارة إلى

[1] - فؤاد الصلاحي، "المجتمع والنظام السياسي في اليمن"، الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة القاعدة_فاعل_غير_رسمي_في_اليمن/http://www.academia.edu/6744432 ، تاريخ التصفح 2017/04/22

[2] - محمد رضا الطيّار، أثر قيام الثورات العربية على تغير الأنظمة السياسية في العالم العربي دراسة مقارنة) تونس-مصر (. القاهرة: المكتب العربي للمصارف، ص -ص. 53-54.

[3] - صالح ناصر جعشان، مرجع سابق ذكره، ص. 120.

أنّ الموارد الطبيعية والمادية للدولة لا تكون عوامل قوة إلاّ إذا ساهمت في قوّتها الاقتصادية، وهو الملاحظ والمغيب في الدول العربية التي شهدت الحراك ومطلع2011. فبالرغم من تمتعها بمواقع إستراتيجية واحتوائها على موارد طبيعية هائلة إلاّ أنها تعاني من تدهور في الأوضاع الاقتصادية.

يصنف اليمن من بين الدول المتخلفة اقتصاديا، رغم امتلاكه لعديد المقومات والثروات التي تجعل منه بلدا ناهضا اقتصاديا كالموقع الاستراتيجي الهام بواجهات بحريّة يتعدى طول سواحلها 2500 كم، هذه السواحل التي تجعل منه يمتلك ثروة سمكية معتبرة، زيادة إلى المساحة التي تقدّر بحوالي 55 مليون هكتار، وصلاحية بعضها للزراعة. كما لا يمكن إغفال عامل التنوع المناخي. [1] كما يعتبر اليمن منطقة جلب سياحي مصنفة عالميا. كما يعتبر بلدا نفطيا إلى جانب امتلاكه لبعض المعادن المتنوعة والمتمركزة أساسا في الجبال اليمنية إلى جانب ثروة حيوانية هامة. والملاحظ ان اليمن سواء قبل الوحدة أو بعدها ضل بلدا مبنيا على الاقتصاد الريعي[2]. كما تجدر الإشارة إلى ان اليمن عاش على المساعدات الخارجية (معونات، مساعدات، قروض) حيث كانت خليجية المصدر بالنسبة لدولة اليمن الشمالية، وسوفياتية المصدر بالنسبة لدولة اليمن الجنوبية[3].

وقد كان لعدم وضوح الموقف اليمني الرسمي من الغزو العراقي للكويت 1991 أثرا سلبيا في قطع المساعدات الخليجية والعربية عن اليمن[4].

وكنتيجة لهذه الظروف كان الانهيار الصفة التي ميّزت الاقتصاد اليمني في عهد حكم علي عبد الله صالح من خلال:

1-ارتفاع المديونية الخارجية.

[1] - محم النعماني، المشاكل والأزمات السياسية في اليمن أسبابها وعلاجها"
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212186 ، تاريخ التصفح 2017/04/22، .

[2] - عبد الله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة"، الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة، سلسلة التقارير المعمقة 3. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل/نيسان 2010، ص. 21.

[3] - نفس المرجع، ص. 22.

[4] - نفس المرجع، ص. 23.

2-تذبذب المداخيل.

3- تفشي البطالة وانخفاض القدرة الشرائية.

4- ارتفاع مستوى التضخم.

5- فشو الفساد المالي والإداري.

ومما سبق ذكره، فان الاقتصاد اليمني يعاني أزمة كبيرة، كانت وراء تفاقم الأوضاع داخل اليمن.

خلاصة الفصل الثاني

إن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كان وراء قيام الحراك اليمني، الذي طالب فيه اليمنيون بتحسين أوضاعهم المعيشية، خاصة وإنهم يعتقدون جزما بأن تردي الأوضاع لم يكن مرتبطا بشح الموارد الاقتصادية بل كان بسبب فساد نظام علي عبد الله صالح، الذي لم يعد برأيهم صالحا لمواصلة إدارة دواليب الحكم في اليمن.

وبنضرة تحليلية للعوامل الداخلية للحرب الأهلية اليمنية (سياسية، أمنية، اجتماعية، اقتصادية) ليتأكد أن كل من العوامل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية هي متغيرات تابعة لمتغير مستقل هو المتغير السياسي (نظام الحكم).

الفصل الثالث

الفواعل الخارجية في الحرب الأهلية اليمنية

تمهيد

المؤكد أن الحراك الذي طبع الوضع في البلدان العربية عامة واليمن على وجه الخصوص، بداية 2011 لم يكن وحده كافيا لتأجيج الأوضاع لولا تدخل فواعل خارجية، التي كانت على مستويين أحدهما اقليمي وثانيهما عالمي. هذا ما سيتم تناوله على مبحثين :

المبحث الأول: الفواعل الاقليمية

المبحث الثاني: الفواعل الدولية

المبحث الأول: الفواعل الإقليمية

بعد سقوط العراق العام 2003، فسح المجال لكل من إيران والسعودية كدولتين محوريتين في منطقة الخليج العربي، حيث دخلت الدولتان المذكورتان في تنافس لبسط النفوذ وإحكام السيطرة على دول المنطقة. ومما زاد هذا التنافس حدة، وضع اليمن بعد 2011.

وعلى إعتبار أهمية المعلومة التاريخية المرتبطة بهذه الفترة كان من الضروري اشارة الى بعض الحقائق قبل الخوض في تفاصيل المطلبين

اليمن وحضوره الجيواستراتيجي في منطقة الخليج

ان الاهمية الجغرافية لليمن بالمنطقة، جعلت منه مطمعا للدول الجوار، من خلال محاولاتها للسيطرة على اليمن أو أجزاء منها.بغرض فرض هيمنتها وتطويعها لخدمة مصالحها الاقتصادية وهو الواقع الذي تعيشه اليمن الى يومنا هذا،[1] في شكل استعمار غير مباشر.

عنوان الخريطة : الموقع الجغرافي لليمن – المصدر : http://www.moheet.com

[1] – حسين محمد مطهر، "الأهمية الجيواستراتيجية لليمن ومضيق باب المندب وأطماع الغزاة"، http://www.althawranews.net/archives/362805 ، تاريخ التصفح : 2017/04/22

تقع اليمن في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، أي في جنوب غرب آسيا، وتشرف على مضيق باب المندب الذي يربط البحر العربي بالبحر الأحمر، وما يزيد أهمية موقعها هو وجود جزرها في مياهها الإقليمية على امتداد بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، يحدّها شمالا المملكة العربية السعودية بحدود مشتركة تقارب 1458كم.و يحد اليمن شرقا سلطنة عمان بحدود مشتركة تقارب 688كم وغربا يحدها البحر الأحمر،و يحدها جنوبا بحر العرب.

الاهمية الجغرافية لليمن تجعل منه ساحة صراع إقليمي.حيث يجعل من المسيطر لاعبا أساسيا في المنطقة، ويمنحه القدرة على التحكم بمدخل **مضيق باب المندب** أحد اهم المضائق المائية والذي يتحكم بالطرق التجارية شرقا و غربا إذ يمرّ عبره ما نسبته 03 % من الطلب العالمي على النفط وما يعادل 10 % من البضائع التجارية العالمية .و بهذا يكون مضيق باب المندب الثالث عالميا بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث شحنات النفط التي تعبره يوميا. [1]

كما يكتسي الموقع الجغرافي لليمن أهمية كبيرة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ، ويتيح لها منافذ حيوية واستراتجية على العديد من قارات العالم، حيث يعدّ اليمن رابطا بينها و بين افريقيا وكما يتحكم هذا المضيق بطرق الملاحة البحريّة المؤدّية إلى أسيا عن طريق البحر الاحمر و المحيط الهندي.

ولذلك نجد إيران تسعى إلى تعزيز نفوذها في اليمن والوصول إلى المضائق والممرات المائية باعتبارها ورقة ضغط على دول المنطقة، كما يمكن أن يكون نفوذها في اليمن ورقة حيوية للضغط في مفاوضاتها مع الدول الكبرى حول البرنامج النووي الإيراني. هذا من الناحية الاقتصادية.[2]

[1] – حسين محمد مطهر، مرجع سابق.

[2] – د.ص.م، "الأزمة اليمنية... الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة ، /الأزمة–اليمنية–الأبعاد–والتداعيات–الاستراتيجية–المحتملة http://www.nationshield.ae/home/details/files تاريخ التصفح : 2017/04/22.

وأمّا من الناحية الأمنية فاليمن يمثل عمقا استراتيجيا للجزيرة العربية والخليج العربي، فهو يعدّ عاملا مهما لأمن دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، كما أنّه بات ظهيرا آمنا لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان على وجه الخصوص.وذلك من خلال حمايته لحدودها البرّية جنوبا بالنسبة إلى السعودية، وغربا بالنسبة إلى سلطنة عمان من الهجرة السرية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم "القاعدة" وغيره من التنظيمات التي تتخذ من بعض المناطق اليمنية مركزا وهو ما يجعل اية ازمة في اليمن خطرا وتهديدا للأمن الوطني السعودي وللأمن الاقليمي بالمنطقة.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات يمكن القول أن اليمن صار يمثل رقما مهما في معادلة الأمن الإقليمي، ذلك أن أمن الخليج وأمن اليمن لا يمكن فصلهما لأنّ اليمن شمالا وجنوبا امتداد طبيعي لهذا الخليج وشعب واحد، فإضافة إلى ذلك فإنّ هناك تداخل اجتماعي كثيف وترابط قائم بين بعض المجموعات والفئات السياسية والثقافية في كلا المجتمعين الخليجي واليمني. حيث يمكن القول أن أي اضطراب للأوضاع في اليمن يؤدي بالضرورة إلى امتداد تداعياته باتجاه دول الخليج العربي. فإذا كان بروز الشيعة في العراق غيّر ملامح المنطقة بشكل عام ، فسيكون ظهور الشيعة بهذه القوّة في اليمن نقطة فاصلة أخرى، وستكون دول الخليج وعلى رأسها السعودية في مرمى أهداف الحركة الحوثية.[1]

ولهذه الاعتبارات بالتحديد عملت كل من السعودية وإيران على التدخل في اليمن، لكل من الدولتين أهداف و تبريرات متباينة. وذالك ما سيتم دراسته عبر العنصر الأتي .

[1] – – د.ص.م ، مرجع سابق.

الوجود السعودي–الإيراني واثره في اليمن

اتسمت العلاقات العربية الإيرانية بصورة عامة والعلاقات الخليجية الإيرانية بصورة خاصة كونها علاقات ذات روابط استراتيجية للطرفين تفرضها روابط الجغرافيا والتاريخ والمشترك السياسيا واقتصاديا وتاثير هذين العاملين على الاستقرار الاقليمي بمنطقة الخليج.[1]

وقد عرفت العلاقات السعودية–الإيرانية منذ قيام الثورة الاسلامية الإيرانية ، وما عقبها من تطورات سياسة هامة ميزت العلاقات السعودية–الإيرانية التي يمكن وصفها بالضعف حينا و بالازدهار احيانا[2] المعلوم عن هذه العلاقات أنها اخذت منحى جديدا في راهن الاحداث. ففي حكم الشاه عرفت العلاقات بين البلدين استقرارا وتعاوننا لكونهما يتبعان الى المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة واتفاقهما على التهديد السوفياتي وحلفائه ، وذلك بالرغم من الأطماع الإيرانية في السواحل الشرقية للخليج العربي.

لا سيما بعد إعلان بريطانيا رغبتها في الانسحاب من المنطقة في أواخر ستينيات القرن الماضي.[3] إلاّ أنّ نجاح الثورة الإيرانية في فبراير 1979 و بروز الإسلام السياسي في إيران. وهو ما أدّى إلى نشوب الخلافات والتوترات الإيرانية مع دول الخليج وخاصة مع المملكة العربية السعودية، وهذا بدوره أدّى إلى زعزعة التوازن في المنطقة وولد انعكاسات سلبية بسبب تدهور العلاقات بين البلدين، فرضته توجهات السياسة الخارجية للنظام الإيراني الجديد في تصدير الفكر الثوري الإيراني إقليميا وخاصة الى دول الخليج .

---

[1] – محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية، ط1. عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013، ص. 13.

[2] – المرجع نفسه، ص. 23.

[3] – ساطع نور الدين، "التوتر السعودي–الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، http://www.dohainstitute.org/release/ea788ec6-f42c-4b09-b7f1-f9bab6f84500 ، تاريخ التصفح 2017/04/22

فخلال عقد الثمانينات كانت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية قائمة على السعي نحو إقامة حكومة إسلامية في المحيط الإقليمي[1] والدعوة الى المذهب الشيعي، وهي الفترة التي غزى فيها الاتحاد السوفياتي أفغانستان فعملت السعودية بالمقابل على تجنيد المجاهدين العرب وتصدير الفكر الوهابي،[2] بحيث أضحى الاختلاف الإيديولوجي بين الدولتين سببا رئيسا في تصاعد الخلاف السياسي بينهما ,التي اتضحت معالمه في مواسم الحج نتيجة محاولات إيران تحريض المسلمين على المسيرات السلمية للمطالبة بإسقاط نظام ال سعود، ثم جاءت الحرب العراقية–الإيرانية لتوسع الخلافات بين البلدين .وفيما يخص السياسة الخارجية السعودية في العقد ذاته كانت ترتكز على الزعامة السياسية للعالم الإسلامي، وتوحيد العالم العربي، والحيلولة دون انتشار الثورة الإيرانية والحفاظ على الوضع القائم في العالم الإسلامي.

و في تسعينيات القرن الماضي عرفت العلاقات السعودية الإيرانية تقاربا بعد حرب الخليج الثانية. و ذلك على مستويات مختلفة خاصة المستوى الاقتصادي والأمني حيث تمّ التوقيع على الاتفاقية الأمنية عام 2001. إلاّ أن الغزو الأمريكي واحتلاله للعراق في أبريل 2003 أعاد من جديد ذلك التنافس وبصورة أشد من سابقتها، حيث وجدت إيران في السياسة الأمريكية خطوة للسعي للسيطرة على المنطقة.[3]

وقد للحراك في المنطقة العربية أسباب أخرى للخلاف، أين كانت مواقف الطرفين مما يجري في المنطقة محدّدة باعتبارات جيوسياسية واضحة لاعلاقة لها بقضايا الشعوب الثائرة ومطالبها، وهي

[1] – محمد سالم الكواز، مرجع سابق ص. 169.

[2] – عادل الشجاع، "الصراع السعودي–الإيراني وأثره على اليمن"، http://www.m.arabi21.com. تاريخ التصفح 2017/04/22

[3] – محمد سالم الكواز، مرجع سابق ، ص .170.

مواقف متناقضة اساسا بين السعودية التي تعمل على ديمومة الوضع القائم في المنطقة، وإيران التي تؤول جهدا لتغيير الوضع لصالحها، كونها دولة تطمح للتوسع اقليميا.

ففيما اتخذت السعودية موقفا مبدئيا معارضا للحراك العربي مطلع 2011، تفاوتت مواقف طهران منه بحسب مصالحها، فأيّدت إيران الثورة في تونس ومصر كونهما صحوة إسلامية ولذات الغرض ساندت الاحتجاجات الشعبية في البحرين.[1]

وأمّا في اليمن فقد تعدى الأمر المعارضة أو المساندة وتحوّل التنافس السعودي–الإيراني من تنافس إلى تدخل عسكري بين قوات التحالف العربي بقيادة السعودية وبين الحوثيين المدعومين من ايران.[2] فقد صار اليمن ساحة نزاع دائم بين الطرفين بعيدا أن أرض كليهما.[3]

المطلب الاول : دور إيران في الحرب الأهلية اليمنية

اتسمت سياسة إيران منذ عام 1979 بغلبة النزعة الدينية على حساب الدول المجاورة، وهي النزعة التي صنعها التاريخ والجغرافيا ،والتي بقيت حاضرة في ذهن الحاكم. فاعتناق إيران لإيديولوجية متطرّفة تساند من خلالها حركات التطرّف والعنف ،التي تلجأ لاستخدام القوّة لتغيير انظمة الحكم.[4] فايران التي فوضت نفسها التمثيل الشيعة في العالم، فبدأت ببناء أحزاب وميليشيات بمثابة أذرع موالية لإيران تستخدمها للتأثير في مجتمعات هذه الدول كتأسيس حزب الله في لبنان من قبل الحرس الثوري الإيراني بداية الثمانينات، وظهور المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجناحه العسكري فيلق بدر الذي أسسته إيران عام 1982.[5]

[1] – عادل الشجاع، مرجع سابق .

[2] – محمد سالم الكواز، مرجع سابق ص .118.

[3] – رضا حدّاد، – ، الأمن في الخليج العربي. الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، 2016، ص. 98.

[4] – ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص .207.

[5] – ساطع نور الدّين، مرجع سابق

وكان دعم إيران لميليشيات الحوثي في اليمن الذي ظهر علنيا مأخرا، إلاّ أن اصل العلاقة بينهما تعود إلى الحرب الإيرانية العراقية أين وقف النظام اليمني مع النظام العراقي. وتعتبر هذه هي بداية الخلاف الذي تأسست عليه العلاقات اليمنية الإيرانية، فقد استثمر النظام الإيراني التنوّع المذهبي والتقارب النظري على الأقل بين المذهبين الشيعي في إيران والزيدي في اليمن لاستقطاب هذا المذهب وجره إلى المحور الشيعي. لذلك نستطيع القول أن أساس ارتباط الحركة الحوثية بالنظام الإيراني هي أسس دينية ، إلاّ أنّها لا تخلو من ارتباطات تتعلق بالتوجهات السياسية.فاليمن جزء من مخطط إيراني كبير يرتكز على تصنيع وتصدير المشاكل الطائفية ليسهل على إيران التغلغل داخل البؤر المتوترة، وتمرير مشروعها التوسعي.فمنذ زيارة بدر الدين الحوثي وولده حسين إيران، قامت طهران بتقديم بعض الدعم لهذه الجماعة تحت دعاوي مختلفة .بعد عام 1994 نتيجة محاولة النظام اليمني الانفتاح على إيران لفك عزلته بسبب وقوف معظم دول الخليج مع دعوة انفصال جنوب اليمن، وهو ما مكّن إيران من توسيع نشاطها،[1] خاصة مع ظهور أولى المواجهات بين الحوثيين والنظام اليمني (بقيادة علي عبد الله صالح) في أواخر العام 2004 وصولا إلى الجولة السادسة في العام 2010 وهي الجولة التي طالت السعودية. بعد تعدّي الحوثيين على حدودها في العام 2009. ومع اندلاع الحراك في اليمن مطلع 2011 وعقب تنحية الرئيس السابق علي عبد الله صالح عام 2012، من رئاسة الجمهورية وفق ما جاءت به المبادرة الخليجية، أقام الأخير تحالفا مع الحوثيين. حيث أكّدت بعض التقارير الصحفية أنّه يقوم حاليا بدعم الحوثيين بالمال والسلاح انتقاما من خصومه السياسيين ممثلين في احزاب اللقاء المشترك، المتحالفين ضدّه.[2] وكانت بداية هذا التحالف من خلال ضرب مخرجات الحوار الوطني وبدء

[1] – حمود ناصر القدمي، "التدخل الإيراني المتصاعد في اليمن يهدد استقراره الهش"، http://www.alarab.co.uk/?id=21304 ، تاريخ التصفح 2017/04/22.

[2] – جهاد عبد الرحمن أحمد، "العلاقات اليمنية الإيرانية وأثرها في أمن الخليج العربي، /العلاقات–اليمنية–الإيرانية–وأثرها–في/ttp://almezmaah.com/2013/12/21 ، تاريخ التصفح 2017/04/23

عمليات عسكرية في مناطق عدّة في دماج و كتاف و حاشد و عمران . وتواصل تمرّد الحوثيين من خلال استيلائهم على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014. وقد تمت هذه العملية بمساعدة من وحدات الجيش اليمني الموالية للرئيس المخلوع، وما نتج عنه من سيطرة الحوثيين على مؤسسات السيادية في اليمن.[1]

غير أنّ تمدّد الحوثيين واحتلالهم لمناطق واسعة في اليمن لا يعزى إلى قوة الحركة العسكرية ، وإنّما إلى تواطؤ قادة في الجيش اليمني مع علي عبد الله صالح أن الأخير عمل على تحويل المؤسسة العسكرية إلى مؤسسة عائلية من خلال منح المناصب القيادية فيها لأقاربه حتى يضمن تأييدهم، وذلك بالرغم من محاولة الرئيس اليمني الحالي عبد ربه منصور الهادي عام 2013 إعادة هيكلة الجيش وفقا لما نصت عليه المبادرة الخليجية. لكن هذه العملية اقتصرت على القادة السامين في الجيش ولم تكن شاملة، الأمر الذي أبقى نفوذ الموالون لعلي عبد الله صالح داخل المؤسسة العسكرية.[2]

وتدخل إيران في الشأن اليمني أخذ عدّة أشكال : الدعم فكريا ولوجيستكيا و ماديا للحوثيين. حيث كان اليمن قد أعلن في يناير 2013 ضبط سفينة تحمل أسلحة إيرانية على مقربة من سواحله مرسلة إلى جماعة أنصار الله، وفي شهر مارس من العام نفسه كشفت الأجهزة الأمنية عن ضبط سفينة أجنبية متورطة في تهريب أسلحة مختلفة إلى السواحل اليمنية تحمل اسم جيهان 2. كما تستخدم إيران الحرب الاستخباراتية في إطار تدخلها في الشأن اليمني، فقد أعلنت وزارة الداخلية اليمنية في جوان 2012 عن ضبط شبكة تجسس إيرانية تعمل منذ 07 سنوات تحت قيادة ضابط في الحرس الثوري الإيراني، تدير حملات تجسس في اليمن والقرن الإفريقي، كما تكفلت إيران بالدعم الكامل عبر تجنيد وسائل الإعلام التابعة لحلفائها في شمال اليمن (جماعة الحوثي) وفي الجنوب (جماعة الحراك

[1] – "اليمن بعد العاصفة"ـــ تقرير الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25/نيسان/أبريل/2015، ص. 4.

[2] – نفس المرجع ، ص. 5.

الانفصالي)، عبر قناتين فضائيتين في بيروت بإشراف حزب الله اللبناني، وهما قناتا "المسيرة" الناطقة باسم جماعة الحوثي، وقناة "عدن لايف" الناطقة باسم الحراك المسلح.[1]

فإيران تسعى من خلال تدخلها في الشأن اليمني إلى تحقيق العديد من الأهداف المعلنة و غير المعلنة. وأولى الأهداف المعلنة التي تسعى إليها إيران هي تصدير المذهب الشيعي الاثناعشري القريب الى حد ما الى المذهب الزيدي نحو الجوار من جهة وإلى دول إسلامية من جهة اخرى ، فإيران ترى في اليمن مجالا حيويا لنظام ولي الفقيه وسلوكها قائم على رؤى جيواستراتيجية، فهي تريد حيزا بالحدود السعودية و البحر الأحمر، لتكون شرطيا على المعابر المائية الاستراتيجية في الشرق الأوسط، فهي تسيطر حاليا على مضيق هرمز وتريد الاستحواذ على باب المندب .في الوقت تنشر غواصاتها وسفنها الحربية قبالة سواحل اليمن في خليج عدن والبحر الأحمر بدعوى مكافحة القرصنة[2]،

وبهذا اصبحت ايران فاعلا رئيسا و متحكمة في ادارة الصراع عبر الوكالة.[3] وذلك بالرغم من أن إيران تعتمد على القوّة العسكرية كأهم محدّد في سياساتها الخارجية خاصة تجاه منطقة الخليج، وهو ما أهلها لأن تكون قوّة إقليمية، تقوم بدور شرطي المنطقة مع وجود مجموعة من الدول الخليجية الضعيفة وغير المستقرة.[4]

فالحرب التي تخوضها إيران من خلال الحوثيين في اليمن ليست مجرّد تهديد داخلي لوحدة اليمن، ولكن تهديدا متزايدا ومباشرا لشبه الجزيرة العربية عموما وللمملكة العربية السعودية خصوصا.[5]

---

[1] – حمود ناصر القدمي، مرجع سابق .

[2] – رضا حدّاد، مرجع سابق ، ص. 68.

[3] – رضا حدّاد، مرجع سابق.ص 68

[4] – عصام نايل المجالي، مرجع سابق، ص. 67.

[5] – يوئيل جوزنسكي، "اليمن وأهميته المتزايدة في الصراع الإقليمي"، مجلة مدارات استراتيجية، صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد (الأول)، نوفمبر/ديسمبر 2009، ص. 51.

المطلب الثاني : دور السعودية في الحرب الأهلية اليمنية

تكتسي العلاقات السعودية اليمنية أهمية بالغة بالنظر إلى أبعادها الاستراتيجية والاقتصادية. إذ يمثل اليمن العمق الاستراتيجي والبشري لمنطقة الخليج عامة والمملكة العربية السعودية خاصة[1]، فاليمن يشكّل المدخل الطبيعي لشبه الجزيرة العربية من ناحيتها الجنوبية الغربية[2]، فالسعودية ترى اليمن منذ زمن بعيد رباطا امنيا وحديقة خلفية لها. تتأثر بها سلبا وإيجابا في كل الأحوال.[3]فضلا عن التأثير السياسي والاجتماعي والتاريخي بين القبائل العربية. اضافة الى العمالة اليمنية في السعودية في مختلف القطاعات الاقتصادية [4]

فقد شكلت الحدود اليمنية السعودية مصدر خلاف بين الدولتين، وكانت بدايتها مع ظهور إمارة الأدارسة بداية القرن العشرين في منطقة عسير وازدادت حدّة الصراع إثر الحرب التي قادها الملك عبد العزيز آل سعود ضدّ اليمن، والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية الطائف في 1934. [5] وقد اجج اكتشاف النفط في المناطق المتنازع عليها الخارجة عن نطاق اتفاقية الطائف الصراع ، فالسعودية الحت على ترسيم الحدود بصفة نهائية، في حين تمسك اليمنيون بالرجوع عنه ورفض تجديده و الغي العمل به سبتمبر 1992، خاصة بعد نشوب اشتباكات حدودية بين الطرفين . اتهمت فيها المملكة العربية السعودية اليمن باحتلال اراضي سعودية، كادت هذه الاشتباكات أن تتسبب في حرب شاملة

[1] – رضا حدّاد، مرجع سابق ، ص. 98.

[2] – يسرى مهدي صالح، مرجع سابق ،، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ إنتهاء الحرب الباردة. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ص .71.

[3] – رضا حدّاد، المرجع سابق ، ص .98.

[4] – يسرى مهدي صالح، مرجع سابق .

[5] – أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، "صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية إزاء أزمة الخليج الثانية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لجامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013-2012، ص. 111.

لولا الوساطة العربية والدولية، التي اثمرت التوقيع على اتفاقية جدّة في 2009/06/12 لتضع حدا لنزاع استمر لأكثر من 6 عقود.[1]

وكما كان للمتغيرات الدولية والاقليمية التي شهدها العالم العربي من زوال الاستقطاب الدولي أثرها في دفع قيادة الشطرين في اليمن إلى اتخاذ قرارهما الحاسم بشأن الوحدة اليمنية في 22 ماي 1990.وعن موقف المملكة السعودية إزاء هذه العملية (الوحدة) فإننا قد نجدها قد عارضت قيام الوحدة اليمنية خوفا من انتشار الماركسية في الجنوب اليمني إلى الشمال .وهو ما يفسّر إقدام السعودية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية على اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الطابع العقابي كرد فعل للموقف اليمني من أزمة الكويت كإلغاء الامتيازات التي كانت تمنح للمغتربين اليمنيين في السعودية، ووقف المعونات الاقتصادية من قبل دول الخليج، إذ فسّر موقف السعودية هذا بأنّه أحد آليات الضغط الاقتصادي لإفشال شروع الوحدة في اليمن. وذلك خوفا من انتقال اثرها إلى خارج حدودها شمالا[2]، ثم الحرب الأهلية في اليمن التي اندلعت صيف 1994 والتي أبانت عن موقف السعودية الداعم للانفصاليين بهدف اضعاف اليمن و ابقائه تحت السيطرة السعودية.

فإضعاف اليمن الذي اتبعته السعودية سابقا ، اثر سلبا عليها في راهنها، فقد أدى ضعف حضور الدولة اليمنية في المناطق المحاذية للسعودية إلى تحوّل تلك المناطق إلى ملاذ آمن لعناصر تنظيم القاعدة ، واستخدامها كمراكز لتدريب مجندي التنظيم، و فضاء لعصابات الجريمة المنظّمة ومهربي الأسلحة ومروجي المخدرات نحو الأراضي السعودية. كما جعلت اليمنيين يعتمدون على

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، اشكالية الحدود في الوطن العربي. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001، ص. 104.

[2] – يسرى مهدي صالح، مرجع سابق، ص–ص.359-361.

الآخرين في حلّ مشاكلهم.[1] أين وجدوا في ايران الدولة الداعمة للفئة المعارضة لرئيس علي عبد الله صالح الموالي للسعودية.

فايران وجدت في اليمن الفرصة باستعمال المسالة الطائفية لتحقيق اطماعها في التوسع، فقد احتوت الفئة المعارضة (الحوثيون) للسلطة اليمنية ممثلة في عبد الله صالح الموالي للسعودية .أين أجبرت السعوديون على الدخول في حرب عسكرية ضدّها إثر الاعتداء على حدودها في الجولة الأخيرة (السادسة) من حرب صعدة.

ومع اندلاع أو قيام الحراك في اليمن 2011 كانت مسودة المبادرة الخليجية الذي تقدّمت به المملكة السعودية برعاية دول مجلس التعاون الخليجي التي هي في حقيقتها سعودية تعاملت مع الحراك في اليمن بكونه أزمة سياسية تتطلب حكمة لادارة هذه الأزمة. وفي 23 نوفمبر 2011 اقنعت السعودية القوى السياسية اليمنية، على التوقيع على المبادرة الخليجية القاضية بنقل السلطة في اليمن.[2]

غير أن الواقع اليمني اظهر أن هذه المبادرة الخليجية حملت خللا في جوهرها إذ كانت بمثابة افشال للحراك اليمني ، وتجذير الدور الخليجي في اليمن باعتبار علي عبد الله صالح جزء لا يمكن للسعودية وحلفائها الاستغناء عنه بسهولة. لذا كان الحرص على خروجه خروجا آمنا وبدون متابعة قضائية. كان ذلك بداية المأزق للحراك اليمني وبداية لتعميق الأزمة بين عناصر المجتمع اليمني [3].

فبعد أن أصبح الدعم الإيراني ظاهرا للحوثيين وبعد أن اعتبرت إيران اجتياح صنعاء نجاحا لسياساتها في المنطقة ،جاء التدخل العسكري السعودي من منطلق : أنه ليس من واجب السعودية السكوت على ادعاء إيران لسقوط العاصمة صنعاء بيدها، ولم يكن بمقدورها أيضا صرف النظر عن

[1] – عايش علي عواس، مرجع سابق، ص. 57.

[2] – رضا حدّاد، مرجع سابق، ص .202.

[3] – عمر سمير، "اليمن... صراع التدخلات الخارجية" ، http://www.masralarabia.com /اضاءات/تحليلات/535453-اليمن-صراع-التدخلات-الخارجية ، تاريخ التصفح : 2017/04/23.

التغلغل الإيراني في الإقليم باتجاه البحر الأحمر الى حد السيطرة في مضيق باب المندب وخليج عدن، إذا أنّه وعلى إثر التصعيد الحوثي ضدّ السعودية، تقدّم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي برسالة بتاريخ 2015/03/24 إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي ناشد فيها الدول الخليجية للوقوف إلى جانب الشعب اليمني ،وطلب منها تقديم المساعدة الفورية بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن من الحوثيين ومواجهة القاعدة وداعش المدعومين من إيران والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح، كما تقدّمت حكومة اليمن بطلب لجامعة الدول العربية للتدخل عسكريا في اليمن.[1]

وعقب هذا الطلب اصدرت دول مجلس التعاون الخليجي الخمس باستثناء سلطنة عمان وكذا مجلس الجامعة العربية بيانين ملبية لطلب الرئيس عبد ربه منصور هادي، التدخل عسكريا، أعلنت السعودية عن انطلاق عملية **عاصفة الحزم** في 2015/03/26 .[2]والتي ابتدات بضربات عسكرية جوا باسطول من 100 طائرة واستدعاء 150 ألف مقاتل ووحدات عسكرية بحريّة احتياطيا، وبعد إعلان وزارة الدفاع السعودية القضاء على كل التهديدات على الأمن السعودي ودول الجوار، وبعد أن تمّ تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ الباليستية والقوّة الجوّية التي كانت بحوزة ميلشيا الحوثيين والقوات الموالية لصالح[3]، تمّ البدء في عملية إعادة الأمل في 2015/04/21، إلاّ أنّ انتهاء عاصفة الحزم والدخول في عملية إعادة الأمل لا يعني انتهاء العمليات العسكرية أو وقف لإطلاق النّار.

وعن مواقف الدول إزاء عاصفة الحزم فقد تباينت بين دول مشاركة إلى جانب السعودية ودول محايدة أو رافضة لها. فعند تحليل المواقف المؤيدة فأنّ المصالح كانت هي الجامع للدول العربية المتحالفة مع السعودية في عمليتها العسكرية في اليمن، خاصة المصالح الاقتصادية فأغلب الدول

---

[1] – خير الله خير الله، " السعودية تتدخل بحزم"، http://www.alarab.co.uk/author/5 /author/5/خيرالله– خيرالله، تاريخ التصفح 2017/04/23

[2] – جمال سلطان، "عاصفة الحزم 09 دول مشاركة، و06 دائمة و04 رافضة"، جمال– سلطان/https://almesryoon.com/authors/11/0/0 ، تاريخ التصفح 2017/04/23

[3] – خير الله خير الله، مرجع سابق.

المشاركة هي دول فقيرة ومحتاجة إلى مساعدات مالية من السعودية وبعضها يحاول أن يبحث عن دور إقليمي في المنطقة. كمشاركة السودان التي فقدت أكثر من ثلث مساحتها في عام 2011 واعلان دولة جنوب السودان، وكذلك العمليات العسكرية في منطقة دار فور، التي احالت الرئيس عمر البشير على المحكمة الجنائية الدولية بتهم مجازر حرب ضدّ المدنيين. فالمشاركة السودانية في عاصفة الحزم كانت مقابل وعد العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز بتدخلّ السعودية لرفع العقوبات الدولية على السودان و اسقاط المتابعة عن الرئيس ووعد بزيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية في السودان.[1]

وأمّا التأييد والمشاركة المصرية في العمليّات العسكرية ضدّ اليمن كان له ثمنه أيضا، بالرّغم من أنّ مصر لم تكن تود للمشاركة في قوات التحالف وذلك لتجربتها القديمة في اليمن (1962-1970) والتي أسفرت عن مقتل 26 ألف جندي، بالإضافة إلى التحدّيات التي تواجه مصر ومنها الأزمة الاقتصادية ومكافحة الإرهاب في سيناء وعلى الحدود المصريّة اللّيبية، فإنّها أعلنت في 2015/03/26 انضمامها إلى قوات التحالف الداعم للشرعية اليمنية.وجاء إعلان الأخيرة عن تحالفها إثر زيارة الملك سلمان لمصر عام 2016 والتي أكّدت عن تقديم ما يقارب 22 مليار دولار لمصر بشكل منتجات نفطية يجرى تسليمها على مدى خمس سنوات، ومشروع لبناء جسر يربط بين البلدين.[2] كما أنّ هذه المشاركة جاءت بعد سيطرة الحوثيين على عدن وهذا يشكل تهديدا لحركة الملاحة البحريّة في باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن ومن ثمّ فهو يهدد قناة السويس التي تمثل موردا للاقتصاد المصري.

[1] – حمد جاسم محمد، "أسباب تحالف العرب مع السعودية ضد الحوثيين في اليمن ، http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=41640&spell=0&highlight=%C7%E1%DF%E6%ED%C A تاريخ التصفح 2017/04/23.

[2] – Simo Henderson, « the Israeli Angle to the Saudi-Egyptian Island : Deal » , http://www.washingtoninstitute.org. the date of entry of the site 24/04/2017.

كما أنّ مشاركة المغرب بـــ 06 مقاتلات جوية في قوات التحالف العربي فهي ظاهريا جاءت استجابة لدعوة الرئيس هادي بالتدخل وتضامنا مع الشرعية في اليمن. أمّا أسباب المشاركة الحقيقية فتعود إلى الدّعم المالي فوفقا لصندوق النقد الدولي فإن المغرب تلقى هبات من السعودية وصلت إلى 488 مليون دولار في الفترة من 2011-2014، كما أن المغرب يعوّل على دول الخليج وخاصة السعودية في لعب دور الوسيط لمساعدته في قضية الصحراء الغربية.[1]

وعن حقيقة مشاركة الإمارات العربية المتحدة في العمليات العسكرية إلى جانب السعودية فالكثير يعتبرها مجاملة للسعودية حيث أن وجهات نظرها متناقضة بخصوص اليمن، حيث طالبت الإمارات الرئيس هادي بعزل الوزراء المنتمين لحزب الإصلاح اليمني الإخواني، كما حاولت اقناع السعودية بمنح دور لصالح وإلغاء البند الذي يمنع آل صالح من المشاركة في الحياة السياسية، وأنّه مستعد للتعاون مع السعودية ويقف في وجه الحوثيين إلاّ أنّ السعودية رفضت هذا، فعرضت الإمارات أن تستقبل صالح وأسرته شريطة عدم الحديث عن ثروته وأيضا السعودية رفضت ذلك، وأخذت السعودية تتقرب من حزب الإصلاح والقبائل السنيّة الموالية للحزب من أجل مواجهة الحوثيين .وهو ما يعتبر خسارة للإمارات التي تعتبر الإخوان جماعة إرهابية وهو ما يفسر تراجع درجة ردّ الفعل الإماراتي من شديد الى خفيف إذا ما قورن بالبداية حيث شاركت الإمارات بثلاث مقاتلات بالإضافة لقوات برية.[2]

فمن خلال تحليل مواقف الدول المشاركة يتضح أنّ مصلحة اليمن والشعب اليمني لم تكن حاضرة مطلقا في حسابات هذه الدول. و ذلك عكس بعض الدول الرافضة للتدخل العسكري العربي

[1] – سمير بنيس، (تر نجاح اليحياوي)، "لهذه الأسباب مشاركة المغرب في حرب اليمن مبررة"، http://www.hespress.com/orbites/265519.html . تاريخ التصفح 2017/04/24

[2] – جمال محمد، "الإمارات العقبة القادمة في طريق عاصفة الحزم"، http://essahraa.net/node/5599 ، تاريخ التصفح 2017/04/24

كالجزائر التي عبرت على لسان وزير خارجيتها رمطان العمامرة، أنّها لن تشارك في هذه العملية ولديها موقف سياسي ،وهو أن جيشها يحارب داخل أراضيها فقط، مضيفا أن الحوثيين هم طرف أساسي في المعادلة السياسية اليمنية، لذلك فالجزائر متمسكة بضرورة إجراء حوار وطني شامل بين اليمنيين.[1] أمّا سلطنة عمان التي عارضت ضمنيا التدخل العسكري السعودي في اليمن مبرّرة موقفها انطلاقا من أساسيات سياستها الخارجية، والتي تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.وبأنها تنظر للأزمة اليمنية من باب الجغرافيا المشتركة، والروابط الأخوية، وترى أنّ اليمن بجميع مكوناته يمثل عمقا استراتيجيا لها، لذلك تفضل الوقوف على مسافة واحدة مع جميع أطراف النزاع[2]، إلاّ أنّه وبالوقوف عند الموقف العماني نجد أنّه اتبع سياسة حياد مصلحي.[3] فقد حاول الحفاظ على العلاقات الحسنة مع جميع الأطراف بما فيهم إيران، اليمن والسعودية، إذ نجد أنها تربطها علاقات سياسية واقتصادية مع إيران، كما أنها تخوّفت من ظاهرة الهجرة إذا نشب نزاع مسلّح في اليمن، كما أنّ موقف سلطنة عمان لم يبدو متعارضا كليا مع الرؤية السعودية والخليجية للحل في اليمن.

هذا عن مبررات مواقف الدول الخليجية والعربية من التدخل العسكري السعودي في اليمن، غير أنّ الأصح هو البحث عن الأسباب الحقيقية للتدخل السعودي في اليمن، حيث نجد أنّ دافعها الرئيسي يكمن في تخوّفها من تحوّل اليمن في ظلّ سيطرة الحوثيين إلى منطقة نفوذ إيرانية تضاف إلى مناطق النفوذ الإيرانية، بعدما حققت الأخيرة (إيران) مكاسب سياسية في العراق ونجاحها في حماية حكومة بشار الأسد من السقوط، وهو ما عدّته السعودية نجاحا إيرانيا أفقد السعودية حضورها في ظلّ

[1] – جمال سلطان، مرجع سابق .

[2] – "اليمن بعد العاصفة"، مرجع سابق ، ص. 11.

[3] – جيني هيل وجيرد نونمان، "اليمن والسعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتياجات الشارع والدبلوماسية الإقليمية"، مجلة مدارات استراتيجية: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد (التاسع)، ماي/يونيو/2011، ص. 16.

تنافسها مع إيران على دور إقليمي في الشرق الأوسط، وهو أيضا ما يفسّر إقامتها لتحالف عربي إسلامي مكوّن من أكثر من 30 دولة بهدف مكافحة الإرهاب. ذلك في مقابل إيران التي وجدت في الحراك العربي في المنطقة مطلع 2011 فرصة سانحة لتوسيع نفوذها وفرض نفسها كقوّة إقليمية مؤثرة في المنطقة خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها و برنامجها النووية.

فمن خلال تحليل دور كل من السعودية وإيران في الحرب اليمنية نجد أنّ المصالح اليمنية كانت غائبة كليا في استراتيجيتهما المتبعة لحل الأزمة في اليمن بل زادت من تأزمها و تعقيدها، وذلك في ضل سعي كل منهما للحصول على أدوار إقليمية في المنطقة تحت غطاء طائفي صراع سني-شيعي متناسين أن المذهبين استطاعا التعايش قبل ذلك دون مشاكل. هذه الملاحظة الأخيرة تحيلنا إلى التفكير في البحث عن دور الفواعل الدولية في هذه الحرب .

المبحث الثاني: الفواعل الدولية في الحرب الأهلية اليمنية 2011

كان الحراك الذي عاشته المنطقة العربية فرصة سانحة للدول الكبرى ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية لإستغلال هذا للتدخل في شؤون تلك الدول بأشكال مختلفة وتحت مبررات تخدم مصالحها. فكان التدخل العسكري للدول الأوروبية في ليبيا. وكذلك التدخل المباشر في سوريا من طرف روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ولم تكن تدخلات القوى الكبرى في اليمن كما كانت في ليبيا أو سوريا ، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي وجود تدخلات غير مباشرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تتخذ من مكافحة الإرهاب ذريعة للتدخل في شؤون الدول الداخلية.أو من خلال القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والتي تعدّ غير مباشرة لتمرير قرارات ومشاريع تخدم مصالح الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. من هذا المنطلق سوف نحاول تحليل عنصر الفواعل الدولية في الحرب الأهلية اليمنية من خلال مطلبين:

المطلب الأول : دور الولايات المتحدة الأمريكية

كان الخليج العربي محط استهداف الغزاة والمستعمرين منذ مطلع القرن السادس عشر ميلادي ، فقد غزاه البرتغاليون والفرس والعثمانيون والإنجليز والهولنديون.إلاّ أنّ الصّراع الدولي على أرض الخليج اشتدّ منذ أوائل القرن السابع عشر، وذلك مع اكتشاف الإمبراطورية البريطانية أهمية هذا الجزء من العالم.[1] إذ يعتبر الخليج العربي من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، فهو يربط آسيا بإفريقيا، ويصبح من يسيطر عليه متحكما في البحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي وخليج عمان

[1] – ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص. 17.

ومضيق هرمز ومضيق باب المندب، ويضع تحت مراقبته الدول المحيطة بهذه المنطقة، بدءا بإيران شرقا إلى العراق وسوريا والأردن شمالا، إلى مصر والسودان وإثيوبيا غربا .[1]

بالرغم من أن اليمن ليس من دول الخليج العربي وله إطلالة بحرية على خليج عدن والبحر الأحمر ، ولا يشترك مع الدول الأخرى في ساحل الخليج العربي.إلا أنه يشكل دولة مهمة وتاريخية في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. كما أن اليمن لا يملك الكثير من موارد الثروة خاصة النفط مقارنة بدول خليجية كالسعودية و قطر، وقد يكون ذلك سببا من الأسباب التي حالت دون دخوله عضوا في مجلس التعاون الخليجي. فهو يعتمد لتجهيز قواته العسكرية على المساعدات الخارجية، ومنها المساعدات الأمريكية.

ترجع علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع اليمن إلى ثورة 1962 اليمنية ،حيث إعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بقيام الجمهورية اليمنية في ديسمبر 1962 .وقد كانت العلاقة بينهما في تلك الحقبة متوترة وغير مستقرة . فاليمن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لم يكن يمثل سوى بوابة أمنية ينبغي منع أعداء أمريكا من المرور عبرها ، أين مثلت حرب اليمن 1962-1967 الحالة الثانية بعد الأزمة الإيرانية 1946– 1947 من حالات الصراع المعلن بين المعسكرين الشرقي والغربي قرب الخليج العربي، إلا أن الملاحظ عدم وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب حلفائها (السعودية) بشكل واضح ، بل وقفت موقفا مزدوجا.[2]، بين الوساطة وحماية مصالحها بعكس الاتحاد السوفياتي الذي ساند مصر عسكريا .[3] وظل الوضع على حاله حتى حرب 1967 حيث قطعت اليمن علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لدعمها للكيان الصهيوني إلى عام 1972. وبتقلد

[1] – ياسين سويد، مرجع سابق، ص.64.

[2] – نفس المرجع ، ص.98.

[3] – ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوّره واشكالياته من منظور العلاقات الاقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2006، ص. 317.

علي عبد الله صالح الحكم عام 1978 ، وهي الفترة التي تلاقت فيها المصالح اليمنية والأمريكية.وبدأ التعاون فيما بينهما خوفا من أن يمتد التوسع الإشتراكي الذي تبناه اليمن الجنوبي. وفي عام 1979 وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على صفقة سلاح بقيمة 11 مليون دولار لأغراض التدريب والصيانة مقابل ضمان حماية مصالحها النفطية .

وفي عام 1990 زار الرئيس علي عبد الله صالح الولايات المتحدة الأمريكة لأول مرة، حيث عمل للحصول على الموافقة الأمريكية بمباركة الوحدة اليمنية ، حيث باركت الإدارة الأمريكية هذا المقترح ورأت فيه فرصة مناسبة للحد من المد الإشتراكي. وبعد تحقق الوحدة إزدادت أهمية اليمن إستراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، لاسيما إذا وضعنا في الحسبان الإطلالة البحرية لليمن على المحيط الهندي ، حيث تعتبر معبرا حيويا لتصدير البترول .

وقد كان الغزو العراقي للكويت محطة فاصلة في العلاقات اليمنية الأمريكية.فبعد تصويت اليمن ضد قرارات مجلس الأمن المتعلق بإدانة الغزو ، إنتكست العلاقات اليمنية الأمريكية. وبعد الخسائر الاقتصادية والسياسية التي تعرضت لها اليمن جراء هذا القرار وبعد إزدياد الأزمات الداخلية (النزعة الانفصالية في الجنوب عام 1994)، بدأت اليمن في إعادة ترتيب أوراقها وحساباتها مرّة أخرى فيما يخص علاقاتها بأمريكا. أين رأت ضرورة إعادة تحسين العلاقة معها بإعتبارها القوّة العالمية الأولى ، وبالفعل توطدت العلاقة بين الطرفين بعد أحداث 1994 لكن في إطار مصالح كلا منهما. فالأجندة اليمنية في هذا الشأن تتضمن بناء علاقات سياسية واقتصادية وتجارية ، بينما الأجندة الأمريكية تستهدف الجوانب الأمنية .[1] وبما أن العلاقات الخارجية الدولية تقوم على ديمومة المصالح

[1] – نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة اليمن– سوريا"، http://democraticac.de/?p=34751 ، تاريخ التصفح 2017/04/24.

المتبادلة.[1]، فقد كان من مظاهر تلك العلاقة الأمنية بين البلدين أن زار وفد أمني أمريكي في 1997 وأشار على القيادة اليمنية إستحداث دوائر خاصة بمكافحة الإرهاب وإعادة النظر في المناهج التي تقدّم في الكليات والمعاهد العسكرية بما يعطي موضوع مكافحة الإرهاب أهمية أكبر[2]، حيث تعتبر اليمن إحدى حلفاء واشنطن في محاربة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والتي تتخذ من بعض المناطق في اليمن مراكز وقواعد خلفية لتنفيذ عملياتها.[3] خاصة بعد تعرض الباخرة الأمريكية USS Cole للهجوم في أكتوبر 2000 قبالة سواحل عدن، اتهمت فيه وزارة الخارجية الأمريكية السلطات اليمنية بعجزها عن التحكم في الأوضاع . ما زاد العلاقة بين البلدين توترا أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي على تعرضت اليمن لضغوطات أمريكية لإرغامها على الإنضمام للمعسكر الدولي لمكافحة الإرهاب. وفي سياق الحديث عن التعاون الأمريكي قال الرئيس الأمريكي بوش إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد لليمن أن يكون أفغنستان ثانية . كما أشار أدمون هول سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء أنّ اليمن شريك أساسي في الحملة الدولية ضدّ الإرهاب. وفي إطار هذا التعاون أقدم الرئيس السابق علي عبد الله صالح في الفترة 2001-2011 على السماح لأمريكا بإستعمال الأجواء اليمنية والتحليق بطائرات استطلاع ، مع تنفيذ ما يقارب 10 طلعات إستهدفت معاقل الإرهاب بطائرات بدون طيّار، وقد كانت هذه الفترة بداية التواجد الأمريكي في اليمن.[4]

---

[1] – أمجد خشافة، "التواجد الأمريكي في اليمن"، http://albayan.co.uk/mobile/article.aspx?id=3652 ، تاريخ التصفح 2017/04/24 .

[2] – نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، مرجع سابق .

[3] – "الموقف الأمريكي من ثورة التغيير"، http://www.unique-online.de/الموقف-الأمريكي-من-ثورة-التغيير-في-الي/3439/ ، تاريخ التصفح 2017/04/24.

[4] – عبد العزيز بن عثمان بن صقر، "الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط... ثوابت ومتغيرات"، http://www.aawsat.com تاريخ التصفح 2017/04/25.

فالحراك اليمني 2011 أدخل اليمن منعطفا جديدا، غيّر من ملامح العلاقات الخارجية بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية.فمن المعروف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ليس لديها وفاء للأصدقاء من الحكام في أيّ دولة، فهي تتخلى بسهولة عن أي حاكم يتعرض لظروف داخلية صعبة سواء بترتيبات أمريكية أو نتيجة لمتغيرات داخلية. والأمثلة على ذلك كثيرة منذ تخليها عن شاه إيران، مرورا بالرئيس السادات ومؤخرا بعد اندلاع حركات التغيير نجدها تخلّت عن مبارك وعن الرئيس التونسي زين الدّين العابدين[1] وكان نفس الحال لعلي عبد الله صالح في اليمن.

فموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحراك في اليمن اتسم بالتناقض. إذ أنه وعند اندلاع الاحتجاجات في اليمن نجد أنها عارضت هذه الاحتجاجات بحجّة أنها تهدد الاستقرار، كما أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين أبانت عن إنحيّاز أمريكي إلى الإستقرار وذلك على حساب الحريات الشخصية لليمنيين . حيث دعا السفير الأمريكي بصنعاء جميع الأطراف إلى الحوار والتفاوض، كما نوهى الرئيس الأمريكي السابق أوباما بالمبادرة التي قدّمها الرئيس اليمني في فبراير 2011 واعتبر أن هذه المبادرة تضمنت عدد من الخطوات الايجابية والاصلاحات الهامة. وذلك بالرغم من أن المطالب التي كان ينادي بها الشعب اليمني هي نفسها التي تدعو إليها الولايات المتحدة الأمريكية[2]، إذ يؤكد هذا الموقف أن الاستراتيجية الأمريكية لا تضع في اعتبارها مصالح شعوب المنطقة.فهدفها الرئيسي هو خدمة المصالح الأمريكية بغض النظر عن مصالح دول المنطقة ، وعن حكامها ومدى علاقتهم بإدارة الأمريكية .[3] حيث كانت هذه الاحتجاجات بمثابة التحدي الخطير للمصالح الأمريكية والإقليمية ، حيث أنّه سيمكن تنظيم القاعدة من التنقل بحرية أكبر لتنفيذ مخططاته الإرهابية .

[1] – عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مرجع سابق .

[2] – نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، مرجع سابق.

[3] – عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مرجع سابق .

ولكن سرعان ما حدث تحوّل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد إعلان الرئيس السابق علي عبد الله صالح أنّ الاحتجاجات اليمنية هي خطة من تدبير الولايات المتحدة الأمريكية و إدارة من إسرائيل. وبناء عليه وعقب مجزرة جمعة الكرامة طالب الرئيس الأمريكي أوباما بمحاسبة المسؤولين المتورطين في هذه الهجمات ، وعبر عن تأييده لتغيير سياسي في اليمن تشارك فيه كل الأطراف السياسية.وهو ما دفع باتجاه تدخل خارجي إقليمي تقوده السعودية وأيّدته الولايات المتحدة الأمريكية. وفي نوفمبر 2011 وقع صالح على المبادرة الخليجية والتي رحبت بها الإدارة الأمريكية. ومن ثمة نجد أنّ الموقف الأمريكي من الوضع في اليمن يتصف ببعض الغموض والكثير من الارتباك، خاصة فيما يتعلق بموقف أمريكا من الحوثيين. فالمعروف أنّ أمريكا تبدي موقف واضح من الجماعات المتشدّدة في اليمن وتضعها في قائمة الإرهاب وتخوض ضدها حربا مفتوحة . و الملاحظ في هذا الصدد أن الإرهاب لم يعد لصيقا بالحوثيين رغم هوتافهم بشعارات الموت لأمريكا والتحريض عليها إعلاميا ، ومع هذا كله إمتنعت أمريكا عن تصنيفها كجماعة إرهابية.وعملت على نيلها 30 مقعدا في مؤتمر الحوار الوطني ، ودعمها لدى السلطة وكانت ضدّ استخدام الجيش لوقف الزحف الحوثي المسلّح في المناطق الشمالية.[1]

والمؤكد أن على الإدارة الأمريكية تبنّت سياسة جديدة في اليمن تقوم على عدم التعويل على السلطات اليمنية في محاربة الإرهاب . وتجاوز حالة التلاعب والابتزاز التي كان يقوم بها نظام الرئيس علي عبد الله صالح وضعف النظام في عهد منصور هادي إلى وضع جديد ، يحمل عوامل إندلاع صراع داخلي بين جماعات محسوبة على مرجعيات مذهبية وطائفية كما هو الحال في سوريا والعراق. حيث رأت في الحوثيين الطرف المناسب في مثل هذا الوضع.[2] ذلك أنّ الأجندة الأمريكية

[1] – أمجد خشافة، مرجع سابق .

[2] – نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، مرجع سابق .

تقوم على أن الدين الإسلامي هو مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية والغرب.لذلك فهي تعمل على إضعاف الدول الإسلامية من خلال تفجير الصراعات داخلها وفيما بينها بغرض إضعاف وإقتصار إهتمامها على أزماتها الداخلية ، كما عملت الإدارة الأمريكية على تأجيج الصراع المسلح بين الجماعات الإسلامية المختلفة عبر تسليحها سريا لتكون أداة لتصفية بعضها البعض وتعيش حربا مستمرة لا تعرف الإستقرار . بما يوفر على أمريكا تكلفة وتبعات الحرب المباشرة على هذه الجماعات، ويشوه صورة الإسلام.[1] ولهذا فقد عمل الأمريكيون على تسهيل تمدد الحوثيين وانتقالهم إلى عمران وصنعاء ويسروا كذلك انتقالهم إلى أب ورداع وقيفه، وكل ذلك من أجل مواجهة تنظيم القاعدة وتمكين الحوثيين من زمام الأمور، فالأمريكيون أداروا الأمور من خلف الستار ومن أمام الرئيس "هادي" إذ أوعزوا إليه كذلك بضرورة عدم مواجهتهم بقوات الجيش، وإبعاد الدولة عن أن تكون طرفا في مواجهتهم العسكرية والاكتفاء بالمناورات من خلال تشكيل لجان الوساطة يشكلها الرئيس في كل مرحلة من مراحل النزاع، والعمل على تغطية زحفهم العسكري من خلال اتفاقيات متتالية، استمرت في غضّ الطرف ولم تمارس أي ضغوط تمنع من استعمال النفوذ الكبير للرئيس السابق في الجيش لبناء علاقات تخدم الحوثيين وتضعف نظام الرئيس هادي وحتى عندما ألح الرئيس على ضرورة إخضاع الشخصيات التي تعيق التسوية السياسية للمتابعة القضائية . اكتفت أمريكا ومعها بقية الدول الغربية بفرض عقوبات على الرئيس السابق وشخصين من القيادات الميدانية للحوثيين وهي عقوبات صورية عديمة الفاعلية في الواقع الميداني .[2]

بذات الوقت وتزامنا مع تشكيل التحالف الداعم للشرعية (عاصفة الحزم) بقيادة السعودية يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية كعضو خفي في التحالف حيث تقدم دعم لوجستي واستخباراتي

[1] – عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مرجع سابق.

[2] – نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، مرجع سابق.

لقوات التحالف.[1] وهو ما يؤكد توجه السياسة الأمريكية التي تمسك بكافة خيوط اللعبة مع كل الأطراف المتناقضة، وتعمل في الخفاء أكثر مما تعمل في العلن. ففي الوقت الذي تتعامل فيه مع الأنظمة الشرعية الصديقة، تتعامل سرًا مع جماعات الإسلام السياسي التي يمارس بعضها الإرهاب.[2]

فازدواجية الموقف الأمريكي ساعد على تنفيذه إعتماد الرئيس هادي على دور الإدارة الأمريكية وتعويله عليها في مواجهة التحديات التي تعترض نظامه. غير مراعي للتاريخ الذي أثبت توافق السياسة الأمريكية الإيرانية في العراق وأفغانستان والذي يمكن أن يعيد توافقهما في اليمن من خلال التمكين لجماعة الحوثي فالتقارب الإيراني الأمريكي جنى ثماره الحوثيون في اليمن، وهو ما يعبر عن تهديد مباشر للجماعات السنية مقابل حماية العلاقة الأمريكية الإيرانية ، والاحتفاظ بالنفوذ والهيمنة على مناطق استراتيجية كاليمن.

وبدراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية يمكن الجزم بأن الحيلولة دون إيجاد حل للحرب في اليمن حتى يومنا هذا يعود بالأساس إلى فواعل خارجية في مقدمتها الإدارة الأمريكية التي تعتمد على ازدواجية الموقف بما يخدم مصالحها فقط دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الدول الأخرى. كما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أو أيّة دولة من الدول في مجلس الأمن تحرير مشاريعها ومقترحاتها التي تخدم مصالحها عبر هيئة الأمم المتحدة من خلال قرارات يصدرها مجلس الأمن لتأمين شرعية تصرفها. ولقد لعبت الأخيرة (هيئة الأمم المتحدة) دورا بارزا في زيادة تدهور حدة الحرب الأهلية اليمنية 2011 .

[1] – أسماء طارق فتحي سعيد، "الدور السعودي في الصراع اليمني من 2011-2016"، http://democraticac.de/?p=39856 تاريخ التصفح 2017/04/25.

[2] – عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مرجع سابق.

المطلب الثاني : دور الأمم المتحدة

يتم تقييم أداء أي مؤسسة من خلال مدى تحقيق أهدافها. وكما نعلم فالهدف الأسمى لهيئة الأمم المتحدة هو تحقيق الأمن والسلم الدوليين، ولهذا فدور الأمم المتحدة من المفترض أن يكون أكثر فاعلية ونشاط أثناء الحروب بغرض تقديم الخدمات الإنسانية وصناعة السلام.

إلاّ أن الحِرَاك الذي عرفته المنطقة العربية إنطلاقا من تونس وما تلاها من بلدان أثبتت عجز هذه الهيئة الدولية في إنهاء هذه الحراكات بالطرق السلمية وتحقيق الغايات المأمولة منها. كما أنّ دورها شهد تباينا من دولة إلى أخرى، وفي مجمله كان دورا مخيبا لآمال شعوب المنطقة خاصة تلك التي سمحت فيها بوصول الأزمات إلى مستوى الحروب العسكرية لم تستطع إيقافها حتى الآن مثل سوريا واليمن.

فآخر مرة ارتبطت فيها اليمن بالأمم المتحدة قبل 2011 كانت في فترة الحرب الأهلية صيف 1994 والتي دارت بين شريكي الوحدة: حزب المؤتمر الشعبي العام الذي كان يرأسه الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح ونائبه على سالم البيض. إذا أنه وعلى خليفة هذا الصراع أصدر مجلس الأمن القرار رقم 924 في الأوّل من جوان 1994 والذي دعى إلى وقف إطلاق النار بين المتصارعين كما طالب الأمين حينها بطرس غالي (1992-1996) بإرسال بعثة لتقصي الحقائق حيث كلّف مبعوثه الخاص الجزائري الأخضر الإبراهيمي القيام بالمهمة. وبعد أقل من شهر تلى ذلك قرار جديد برقم 931 في 29 جوان 1994، جدد فيه الدعوة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، والتي وضعت أوزارها في 07 جويلية 1994.[1]

[1] عمّار شرعان، أهم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، http://www.democraticac.de تاريخ التصفح 2017/04/26.

وعادت اليمن لتربط علاقاتها مع الأمم المتحدة بداية 2011 حيث أصدرت الأخيرة أوّل قرار لها منذ اندلاع الحراك في اليمن في 21 أكتوبر 2011 تحت رقم 2014 وهو القرار الذي شكل ضغطا على علي عبد الله صالح من أجل التوقيع على المبادرة الخليجية وفيه حث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الأطراف اليمنية على التعاون من أجل إيجاد حلّ للأزمة اليمنية إذ عمل على جمع الفرقاء اليمنيين من أجل وضع وتوقيع المبادرة الخليجية.

وعقب صدور القرار رقم 2051 في 21 جوان 2012 والذي أعرب فيه المجلس عن قلقه الشديد على الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في اليمن وحث الأطراف السياسية اليمنية على القيام بدور كامل وفعّال في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في البلاد. كلّف على إثره بان كي مون الدبلوماسي المغربي جمال بن عمر (أغسطس 2012– أبريل 2015) كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون اليمن.[1] وقد كان توقيع اتفاقية السلم والشراكة الوطنية بين "هادي" والحوثيين عام 2014. وهذه الاتفاقية نصت على عدد من البنود التي تضمن تشكيل حكومة مشاركة واسعة لكافة الأطراف السياسة، حيث منحت الاتفاقية العديد من الصلاحيات للحوثيين، كما نجد أنّ هناك جزء في هذه الاتفاقية متعلق بالأمم المتحدة وهو أن يتم الاتفاق على آلية بمساعدة الأمم المتحدة من أجل نزع الأسلحة واستعادة تلك الأسلحة التي تعود ملكيتها للدولة، وذلك من خلال إطار زمني محدد، وقد جاءت هذه المادة ضمن الملحق العسكري الذي رفض الحوثيون التوقيع عليه لأنّه كان سيسلبهم جزء من الصلاحيات التي حصلوا عليها من خلال الاتفاقية.

وبعد اختتام هذا المؤتمر صدر مباشرة القرار رقم 2140 في 26 فبراير 2014 والذي جاء تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (أي أنه قرار ملزم) والذي حذر من اتخاذ تدابير كتجميد الأموال

[1] Security concil condemns human hignht violation by yemeni Authorities, Abuses by other Actors, after mounths of political atrife, united nation, 21/10/2011, http://www.un.org/press/en.27/04/2017.

وحظر السفر وغيرها، ضدّ من يعرقل العملية السياسية كما أنّه وعلى خلفية الانقلاب الذي شنه الحوثيون على الشرعية الدولية أصدر مجلس الأمن القرار رقم 2201 في 15 فبراير 2015 طالب فيه الحوثيون بسحب مسلحيهم من المؤسسات الحكومية، واستنكر القرار تحركات الحوثيين الذين تدعمهم إيران لحل البرلمان والسيطرة على مؤسسات الحكومة اليمنية واستخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية كما طالب القرار الحوثيين بالانخراط في مفاوضات السلام التي يرعاها المبعوث الأممي جمال بن عمر والإفراج عن الرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس وزرائه خالد بحاح وأعضاء الحكومة الموضوعين تحت الإقامة الجبرية. كما أعلن المجلس عن استعداده لاتخاذ مزيد من الخطوات إذا لم تنفذ الأطراف اليمنية القرار بما فيها استخدام البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة أو العقوبات الاقتصادية لغرض تنفيذ القرارات وبعد صدور القرار رقم 2204 في 2015/02/24 والذي يقضي بتمديد حتى 2016/02/26 تجميد الأصول وحظر السفر التي فرضت بموجب قرار 2140 (2015).[1]

وبعد بدء العمليات العسكرية (عاصفة الحزم) أصدر مجلس الأمن قرارا أمميا تحت رقم 2216 في 14 أبريل 2015 والذي تضمن عددا من البنود منها: مطالبة الحوثيين بالانسحاب من المناطق التي استولوا عليها، كما نص القرار على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة ومنع السفر للخارج. على زعيم الحوثيين عبد المالك الحوثي وأحمد علي عبد الله صالح نجل الرئيس السابق والقائد السابق للحرس الجمهوري اليمني المتهمين بزعزعة الأمن والإستقرار في اليمن" كما تمّ إدراج علي عبد الله صالح واثنين من قادة الحوثيين هما عبد الخالق الحوثي وعبد الله يحيى الحكين على قائمة العقوبات الدولية في نوفمبر 2015 .[2] كما أجبر الدول المجاورة على تفتيش الحمولات المتجهة إلى

[1] عمار شرعان. مرجع سابق

[2] - Resolution 2216 2015, Adopted by the security concil at it's 7426 meeting on, April 2015, p.p. 3-4.

اليمن في حال إشتباه حمل أسلحة فيها. وألزم جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجية وقرارات مجلس الأمن.

تحملت هيئة الأمم المتحدة رعاية من المحادثات بين الفرقاء اليمنيين باءت جميعها بالفشل كمحادثات جوان 2015، ومحادثات مسقط ومحادثات الكويت التي بدأت في 2016/04/18 والتي حضرها المبعوث الأممي الموريتاني اسماعيل ولد الشيخ والذي جرى تعيينه في 25 أبريل 2015 خلفا للمغربي جمال بن عمر. بوصول المحادثات إلى طريق مسدودة تقدم المبعوث الأممي اسماعيل ولد الشيخ أحمد بخارطة طريق (كل سياسي)، وتبنت هذه الخارطة الأممية حلولا أمنية تمثلت في انسحاب المسلحين الحوثيين من المحافظات التي احتلوها ووضع السلاح ، ثم الدخول إلى الحوار السياسي بعد 45 يوما، وهو مالم يرض الحوثيين وصالح اللذين إعتبرا ولد الشيخ منحازا لطرف الأخر وبإنقضاء الـــمدة المقترحة يتم تعيين نائب توافقي جديد لرئيس الجمهورية تؤول إليه صلاحيات الرئيس، وهو بند أثار غضب الحكومة الشرعية، معتبرة أن المبعوث الأممي مع الانقلاب.[1] وهو ما جعل ولد الشيخ أحمد محل عدم قبول الطرفين. فالحكومة الشرعية رفضت لقائه في لمرتين كما طلبت تعديل الخارطة الأممية المقترحة من طرفه.

وبعد عرض قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، يظهر أن دور الأمم المتحدة كان متقاربا إلى حد كبير مع دور الإدارة الأمريكية ، حيث كان متراخيا ومتباطئا ومزدوجا لاسيما فحوى القرار الأممي رقم 2014 الذي سمح للرئيس علي عبد الله صالح بالخروج من البلاد بضمانات ودون متابعة قضائية، الأمر الذي مكنه من الانقلاب على الشرعية الدولية، حيث نلاحظ هنا أن موقف الأمم المتحدة كان مغايرا تماما مع علي عبد الله صالح مقارنة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك والليبي محمد

[1] – مروى حنا، "ولد الشيخ أحمد مبعوث التائه في اليمن"، http://www.arab48.com/مجلة-عرب-48/اسم-في-الأخبار/02/12/2016/ولد-الشيخ-أحمد-المبعوث-التائه-في-اليمن ، تاريخ التصفح 2017/04/26.

القذافي. كما يمكن أن نلاحظ أن الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة إزاء الانقلاب الحوثي لم تكن في مستوى خطورة العمليات العسكرية كما أنها لم تكن صارمة ما مكن من مواصلة تمددهم حيث اكتفى القرار رقم 2201 بطلب الانسحاب والتهديد باستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (استعمال القوة).

كما نجد أنها أيدت قرار التدخل العسكري في اليمن (عاصفة الحزم) واكتفت بإصدار القرار رقم 2216 الذي اكتفى بفرض عقوبات تجميد الأرصدة و المنع من السفر إلى الخارج ضد بعض المتورطين في الحرب اليمنية[1].

وتبقى حصيلة الحرب الأهلية اليمنية المتواصلة والمقدرة بنحو عشرة ألاف قتيل ونحو 14 مليون يمني يحتاجون لمساعدات غذائية وإنسانية ، عنوانا لفشل المجتمع الدولي في إيقاف هذه الحرب.

[1] عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص.06.

خلاصة الفصل الثالث :

كان لتدخل الفواعل الخارجية والدولية في الحرب الأهلية اليمنية دور كبير في تأزيم وتعقيد الأوضاع، فالنسبة للفواعل الإقليمية نجد أن إيران دعمت الحوثيين فكريا، ماديا وعسكريا وهذا بغرض تحقيق أهدافها، والتي يأتي على رأسها التموقع على الحدود السعودية ومن ثمة يسهل عليها الطريق إلى الوصول إلى مركز القوة الأول في المنطقة، هذا كله عبر توظيف الطائفية لأجل التوسع.

أما السعودية فهي تدفع ثمن سياستها لأضعاف اليمن التي إنتهجتها لعقود، فهذه السياسة كان نتاجها تهديد الأمن القومي للسعودية، فإقدام هذه الأخيرة على قيادة عملية عسكرية في اليمن هو شدة الخطر المحدق بها والذي يتهددها داخليا وخارجيا.

أما بالنسبة للفواعل العالمية ممثلة في موقف الولايات المتحدة الأمريكية، قد ميزه التناقض والإزدواجية منذ بداية الحراك. فهدفها هو تحقيق مصالحها، عبر تقديم مقترحات لهيئة الأمم المتحدة والتي إتسم دورها بالسلبية تجاه ما يحد في اليمن.

خـــاتمة

الخاتمة

شكلت الإحتجاجات العارمة التي عرفها العالم العربي إعتراضا على أداء أنظمة الحكم عام 2011، دخول تلك البلدان في حالات من اللاإستقرار واللاأمن، بدرجات متفاوتة لتفاوت حدة التداعيات ولخصوصية كل حالة.

وتعتبر اليمن واحدة من تلك الدول التي عرفت الحراك، وهي التي شهدت بوادر الحراك قبل تونس المصنفة الأولى في قائمة دول الحراك العربي، فاليمن عرفت عديد الإحتجاجات قبل 2011 مطالبة بالتغيير، نظرا لظروف البيئة الداخلية اليمنية، حيث كانت العوامل السياسية والأمنية والإجتماعية والإقتصادية وراء حدوث الحراك بها، هذه العوامل التي وجدت من يستغلها من خارج اليمن لمصالحه، فكلا من إيران والسعودية حولا صراعهما إلى إلى أرض اليمن، هذا الصراع الذي زاد من تعقيد الوضع، وصير الحراك اليمني حربا أهلية، كان البعد الطائفي عاملا في تأجيجها ، وفي هذا مصلحة الطرفين، التي لم تكن الحماسة الطائفية بقدر ما هي سعي كل طرف للهيمنة والنفوذ والتوسع في المنطقة.

فالبعد الطائفي ليس جوهر الصراع في اليمن، بل هو ورقة استعملت حيث هناك عوامل محلية ذات صلة بمراكز النفوذ على السلطة والحكم والثروات هي التي أججت العامل الطائفي ووظفته لتحقيق أهداف مشروعها.

فاليمن هو ضحية موقعه الجيواستراتيجي، فإشرافه على باب المندب أحد أهم الطرق البحرية للتجارة العالمية والتي تعبره أزيد من عشرون ألف قطعة بحرية سنويا. هذا المضيق الذي يشكل حاجز وقاية بالنسبة للسعودية ودول الخليج العربي من التهديدات المحتملة من منطقة القرن الإفريقي أما بالنسبة لإيران فالسيطرة عليه تعني مكاسب اقتصادية كبرى وكذا تطويق دول الخليج خصوصا وان العاصمة

العربية الرابعة (صنعاء) هي الآن في قبضة الحوثيين حلفاء إيران، وتسعى هذه الأخيرة إلى التقدم نحو السعودية في سبيل تحقيق ما أطلق عليه نظرية أم القرى الإيرانية. في حين أن السعودية الآن في حالة دفاع عن أمنها القومي، وتدفع فاتورة سياستها في إضعاف اليمن ودعمها الكبير للرئيس المخلوع علي عبد الله صالخ (الزيدي) منذ 1978 وهي الآن في حرب ضده.

ختاما نقول أن البعد الطائفي قد تم توظيفه لتأجيج الصراع، الذي أخذ شكل الحرب الأهلية اليمنية التي أتت على اليمن وشعبه في حين ان الأطراف الإقليمية والدولية تتنافس بعيدا عن أراضيها ولا يهمها حي وإن دمر اليمن بالكامل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

***الموسوعات و المعاجم :**

أ /باللغة العربية :

1- الجرجاني علي بن محمد بن علي، التعريفات(تحقيق: إبراهيم الأبياري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985

2- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة سياسية، ج.3 (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات، 1986)

3- المناوي محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف(تحقيق: محمد رضوان)، دار الفكر المعاصر بيروت، ط1، 1989.

4- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،2009

ب /باللغة الأجنبية :

1- The Encyclopedia Britannica. Vol.19(usa : Encyclopedia Britannica,Inc.2012)

***الكتب**

أ- بالعربية :

1- أحمد وهبان، الصراعات العرقية وإستقرار العالم المعاصر، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997)

2- أحمد شوقي بنيوب وآخرون، الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية من الفتنة إلى دولة القانون، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013

3- آدم بمبا، النزاعات الأهلية في إفريقيا: قراءة في الموروث السلمي الإسلامي (جنوب مملكة تايلاند: إدارة، الثقافة والنشر) 2008

4- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة النزاعات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة

5- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1979)

6- ثائر خليل احمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنظمة العربية. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2016

7- ثائر خليل أحمد، الأمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2016

8- حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، الجزائر، دار هومة، 2008

9- حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات) ، ط1، لبنان:الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998

10- دوتي جيمس/ بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، ديسمبر 1985

11- سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2011.

12- سمير السمرائي، الطائفية في العراق (لندن : مؤسسة الفجر، 1993)

13- سمير العبدلي، ثقافة الدمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2007

14- طه العلواني، العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات، مكتبة الشروق ، 2004

15- عادل مجاهد الشرجبي ومحمد أحمد المخلافي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان،2009

16- عثمان فاروق السيد: التفاوض وإدارة الأزمات، ط1 مصر، دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004

17- عدنان السيد حسين، العرب في دائرة النزاعات الدولية، بيروت، مطبعة سيكو، 2001

18- عمر جمعة عمران العبيدي، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية. ط1، عمَّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012

19- فوللر ج .ف.س ، إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه) ترجمة أكرم الديري، بيروت، دار اليقضة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971.

20- فيصل محمد عبد الغفّار، الربيع العربي. ط1، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2016

21- كاظم شبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة (بيروت: دار التنوير للتوزيع والنشر، 2011)

22- مارسيل ميرل، سيوسيولوجيا، العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1، القاهرة، المستقبل العربي، 1986

23- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية(دراسة نقدية وتحليلية)، الجزائر، دار هومة، 2003

24- محمد رضا الطيّار، أثر قيام الثورات العربية على تغير الأنظمة السياسية في العالم العربي دراسة مقارنة (تونس- مصر). القاهرة: المكتب العربي للمصارف

25- محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية، ط1. عمّان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013.

26- محمد علي الكبسي، كيمياء الربيع التونسي والعربي. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب 2014

27- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985

28- ناظم عبد الواحد الجاسور، اشكالية الحدود في الوطن العربي. عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2001.

29- وطفة علي أسعد، التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي، مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002

30- ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

31- سمير العبدلي، ثقافة الدمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية) . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007

32- - رضا حداد، الأمن في الخليج العربي. الإسكندرية: دار الكتب والدراسات العربية، 2016

ب/ باللغة الأجنبية :

1- Charbel Nahas .le confessionnalisme au liban. De fonctionnement discursif et ideologique vers une position du probléme. Ecole des hautes études en science sociales.1980.

لمقالات و الدوريات

أ-باللغة العربية :

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطائفية خطر يحدق ببناء الثورات العربية للديمقراطية، ندوة علمية بعنوان الثورة العربية والديمقراطية: جذور النزاعات الطائفية وسبل مكافحتها، الدوحة قطر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 28 جانفي 2012

-2 عقل عقل، العدالة الدستورية والمجتمع التعددي، المجلد الرابع ، المجلس الدستوري، لبنان 2009-2010

-3 إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة النزاعات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة

4- علي محمد حسن العامري، "أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد (التاسع والأربعون)

5- عادل الشرجبي، "وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل في اليمن الرابحون والخاسرون وامكانية التطبيق"، مجلّة سياسات عربية, العدد (7، آذار/ مارس2014

6-- محمد إدريس السعيد، "أفاق تحولات الصراع اليمني وتداعياته على منطقة الخليج العربي"، مجلة آفاق المستقبل، العدد (26، أفريل/ماي/جوان 2015

7- مجموعة باحثين، الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظلّ التحولات الدولية. صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008

8- عادل مجاهد الشرجبي ومحمد أحمد المخلافي وآخرون، القصر والديوان الدور السياسي للقبيلة في اليمن. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، 2009

9- محمد رضا الطيّار، أثر قيام الثورات العربية على تغير الأنظمة السياسية في العالم العربي دراسة مقارنة) تونس-مصر (. القاهرة: المكتب العربي للمصارف

10- عبد الله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة"، الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة، سلسلة التقارير المعمقة 3. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل/نيسان 2010

11-"اليمن بعد العاصفة"ــ تقرير الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25/نيسان/أبريل/2015

12- يوئيل جوزنسكي، "اليمن وأهميته المتزايدة في الصراع الإقليمي"، مجلة مدارات استراتيجية، صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد (الأول)، نوفمبر/ديسمبر 2009

13- اميل ليبرون، "خطوط التصدع تعقب العنف المسلح في اليمن"، تقرير اليمن، تقديم العنف المسلح في اليمن. جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، عدد (1) ، ماي، 2010

14- عبد الغاني دندان، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، المنظم من طرف قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، 28 أفريل 2010،

ب-باللغة الاجنبية :

1- MARK Gersovitz and Norma Kriger. "The world bank Research Observer " What is a civil war ? A critical Review of ITS Definition and (ECONOMETRIC) consequences . vol.28.no.2 (Augest 2013)

2- 1 Charles K.Bellinger. The genealogy of violence : reflections on creation , freedom and evil (New York : Oxford University ,Press.2001)

3- EKATRINA Stepanova." Trends in Armed Conflicts" , Sipri yearbook 2008 : Armaments ,Disarmaments and International Security(Oxford University Press,2008),

4- Zaid Hafez. "La rente et le confessionnalisme an Liban" Confluences méditerranné , n=70. (mars) 2009

الوثائق الالكترونية :

أ-باللغة العربية :

1- حسين درويش العادلي، الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية http://www.aldiyarlondon.com/2012-08-09-12-38-36/4125-2012-03-19-23-27-07

1 2- لطف الله عبد العظيم خوجة، الشيعة وسلاح الطائفية http://www.saaid.net/Doat/khojah/129.htm

3- المذاهب الفقهية مفهومها ونشأتها . https://www.alislah.ma/ آراء-وتحليلات/دراسات-وأبحاث/المذاهب-الفقهية-مفهومها-ونشأتها

4- المذاهب الفقهية مفهومها ونشأتها . https://www.alislah.ma/ آراء-وتحليلات/دراسات-وأبحاث/المذاهب-الفقهية-مفهومها-ونشأتها

5- محسن محمد صالح، الصراعات الطائفية والمذهبية .. رؤية تاريخية 2014/4/5 /http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/الصراعات-الطائفية-والمذهبية-رؤية-تاريخية

6- ناصر الحسيلي، "النظام السياسي في اليمن. . . الرقص على رؤوس الثعابين"، 2016/12/02، http://www.inbaa.com/خاص-النظام-السياسي-في-اليمن

7- فيصل محمد عبد الغفّار، الربيع العربي. ط1، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع،

8- ناصر محمد علي طويل مرجع سابق

9-- وجدان الدفاعي، "أثر التعدد القبلي على استقرار النظام السياسي في الجمهورية اليمنية"، http://wijdan-aldefaee.blogspot.com/2011/04/blog-post.html

10- فؤاد الصلاحي، "المجتمع والنظام السياسي في اليمن"، الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة القاعدة_فاعل_غير_رسمي_في_اليمن/ http://www.academia.edu/6744432

11- محم النعماني، المشاكل والأزمات السياسية في اليمن أسبابها وعلاجها"

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=212186

12- حسين محمد مطهر، "الأهمية الجيواستراتيجية لليمن ومضيق باب المندب وأطماع الغزاة"، http://www.althawranews.net/archives/362805

13- د.ص.م_الأزمة اليمنية... الأبعاد والتداعيات الاستراتيجية المحتملة ، /الأزمة-اليمنية-الأبعاد-والتداعيات-الاستراتيجية-المحتملة http://www.nationshield.ae/home/details/files

14-- ساطع نور الدين، "التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، http://www.dohainstitute.org/release/ea788ec6-f42c-4b09-b7f1-f9bab6f84500

15- جهاد عبد الرحمن أحمد، "العلاقات اليمنية الإيرانية وأثرها في أمن الخليج العربي ، /العلاقات-اليمنية-الإيرانية-وأثرها-في/http://almezmaah.com/2013/12/21

16- عمر سمير، "اليمن... صراع التدخلات الخارجية" ، http://www.masralarabia.com/اضاءات/تحليلات/535453-اليمن-صراع-التدخلات-الخارجية

17- خير الله خير الله ، " السعودية تتدخل بحزم"، http://www.alarab.co.uk/author/5/author/5//خيرالله-خيرالله

18- جمال سلطان، "عاصفة الحزم 09 دول مشاركة، و06 دائمة و04 رافضة"، جمال-سلطان/https://almesryoon.com/authors/11/0/0

19- حمد جاسم محمد، "أسباب تحالف العرب مع السعودية ضد الحوثيين في اليمن ، http://www.iraqalyoum.net/news.php?action=view&id=41640&spell=0&highlight=%C7%E1%DF%E6%ED%C

20-- سمير بنيس، (تر نجاح اليحياوي)، "لهذه الأسباب مشاركة المغرب في حرب اليمن مبررة"، http://www.hespress.com/orbites/265519.html

21- جمال محمد، "الإمارات العقبة القادمة في طريق عاصفة الحزم"، http://essahraa.net/node/5599

22- نهال أحمد سيد أحمد إبراهيم، "تحولات السياسة الخارجية الأمريكية في دول الربيع العربي دراسة حالة اليمن-سوريا"، http://democraticac.de/?p=34751

23- أسماء طارق فتحي سعيد، "الدور السعودي في الصراع اليمني من 2011-2016"، http://democraticac.de/?p=39856

24- عمّار شرعان، أهم قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة"، http://www.democraticac.de

25- مروى حنا، "ولد الشيخ أحمد مبعوث التائه في اليمن"، http://www.arab48.com/مجلة-عرب-48/اسم-في-الأخبار/02/12/2016/ولد-الشيخ-أحمد-المبعوث-التائه-في-اليمن

ب- باللغة الاجنبية :

1-Security concil condemns human hignht violation by yemeni Authorities, Abuses by other Actors, after mounths of political atrife, united nation, 21/10/2011, http://www.un.org/press/en.

2- Resolution 2216 2015, Adopted by the security concil at it’s 7426 meeting on, April 2015,

الرسائل و المذكرات :

1- سمية بلعيد، النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة منتوري- قسنطينة- كلية الحقوق، 2010)،

2- حشاني فاطمة الزهراء" النزاعات الدولية في فترة مابعد الحرب الباردة على ضوء الإتجاهات النظرية الجديدة"، مذكرة ماجيستر، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية)، 2008

3- مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الإستقرار السياسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية) ،2013،

4-- محمد عبد الله محمد الحورش، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني درلسة ميدانية (دراسة حالة لامانة العاصمة صنعاء) ، مذكرة ماجيستير منشورة ، مقدمة لجامعة الاردن: جامعة الشرق الأوسط كلية الادب ، 2012

5- حرباش لوهاب، "العوامل السياسية للثورات العربية"، المجلّة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد (الرابع (، ديسمبر 2015

6- ناصر محمد علي الطويل، العلاقة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في اليمن: دراسة في المحددات الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير غير منشورة مقدمة لجامعة مصر: جامعة أسيوط، 2008

7- صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (-2010 1990) دراسة سياسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية القانون والسياسة، قسم العلوم السياسية، 2012

8- أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه، "صنع القرار في السياسة الخارجية اليمنية إزاء أزمة الخليج الثانية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لجامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويـــــــات

الإهداء

شكر وعرفان

مقدمة .....أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة 2

المبحث الأول : مفهوم الطائفية 3

المطلب الأول : تعريف الطائفية 3

المطلب الثاني : علاقة الطائفية ببعض المفاهيم ذات الصلة 9

المبحث الثاني : مفهوم الصراع الطائفي 13

المطلب الأول : تعريف النزاع وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة 13

المطلب الثاني : تعريف الصراع الطائفي ودوافعه 21

الفصل الثاني : العوامل الداخلية للحرب الأهلية اليمنية 28

المبحث الأول : العوامل السياسية والأمنية 29

المطلب الأول : العوامل السياسية 29

المطلب الثاني : العوامل الأمنية 39

المبحث الثاني : العوامل الإجتماعية والإقتصادية 45

المطلب الأول : العوامل الإجتماعية 45

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية 55

الفصل الثالث : الفواعل الخارجية في الحرب الأهلية اليمنية 60

المبحث الأول : الفواعل الإقليمية 61

المطلب الأول : دور إيران في الحرب الأهلية اليمنية 66

المطلب الثاني : دور السعودية في الحرب الأهلية اليمنية 70

المبحث الثاني : الفواعل الدولية 78

المطلب الأول : دور الولايات المتحدة الأمريكية 78

المطلب الثاني : دور الأمم المتحدة 86

خاتمة 93

قائمة المراجع

الفهرس